المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⴳⴰⵣ ⵓⵏⵎⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵓⵎⴰⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

Conseil Economique, Social et Environnemental

النموذج التنموي الجديد للمغرب

مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

2019

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⵎⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

Conseil Economique, Social et Environnemental

النموذج التنموي الجديد للمغرب

مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

2019

قررنا تكليف لجنة خاصة، مهمتها تجميع المساهمات، وترتيبها وهيكلتها، وبلورة خلاصاتها، في إطار منظور استراتيجي شامل ومندمج؛ على أن ترفع إلى نظرنا السامي، مشروع النموذج التنموي الجديد، مع تحديد الأهداف المرسومة له، وروافد التغيير المقترحة، وكذا سبل تنزيله.

جلالة الملك محمد السادس نصره الله

مقتطف من خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، بتاريخ 12 أكتوبر 2018

- انطلاقا من التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، المُتَضَمَّنَة في الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالته بتاريخ 13 أكتوبر 2017 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، والذي دعا فيه جلالة الملك الفاعلين المعنيين، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد؛

- في أعقاب خطاب جلالة الملك بتاريخ 12 أكتوبر 2018، الذي أعلن فيه جلالته عن إحداث لجنة خاصة عُهِدَ إليها ببلورة مشروع النموذج التنموي الجديد لبلادنا، بناء على مساهمات مختلف المؤسسات الوطنية المختصة في إطار منظور استراتيجي شامل ومندمج؛

- طبقا للقانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ونظامه الداخلي، انكب المجلس، في إطار إحالة ذاتية، على إعداد مساهمته في النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه صاحب الجلالة؛

- تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 21 فبراير 2019 بإحداث مجموعة عمل خاصة مكلفة بإعداد هذه المساهمة؛

- وبناء على مصادقة الجمعية العامة للمجلس بالإجماع، خلال دورتها العادية الـ 98 المنعقدة في 30 ماي 2019، على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الشأن :

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مساهمته حول

النموذج التنموي الجديد للمغرب

مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

رئيس مجموعة العمل الخاصة : أحمد رضى شامي

مقرر الموضوع : أحمد عبادي

الفهرس

المقاربة المنهجية 13

I.المغرب بلدٌ يمتلك العديد من المؤهلات و ويمكنه أن يتطلع إلى الطموح التنموي 15

1. استثمار مؤهلات المغرب 18

2. وترصيد المنجزات 19

3. ارتكازا على مقومات مشروعنا المجتمعي وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية 21

4. تحقيق طموحٍ جديدٍ ومشروعٍ إلى بلوغ مستوى أعلى من التنمية 24

II. النموذج التنموي الحالي غير قادر على تحقيق هذا الطموح 25

1. الرخاء الاقتصادي ؟ 28

2. تنمية الفرد وتعزيز قدراته؟ 30

3. الإدماج ؟ 30

4. التضامن ؟ 34

5. تكافؤ الفرص؟ 34

6. الاستدامة؟ 35

III. تَعَطُّلُ النموذج التنموي الحالي يُضعف الثقة ويُذكي الهشاشة 37

1. تفاطبات تتعمق بشكل متزايد 40

2. الفساد يؤدي إلى إضعاف الرابط الاجتماعي 42

3. نقص الشفافية والمحاسبة يؤدي إلى إضعاف الثقة في المؤسسات 42

4. مشروعية أدوار فعاليات الوساطة باتت موضع تساؤل من لدن المواطنين 43

IV. ستة مَواطِن ضعف كبرى ترهن تحقيق الطموح المنشود 45

1. لا يملك المواطنون الشروط والوسائل التي تؤهلهم للمساهمة الفعلية في التنمية 48

2. لا تزال النساء على هامش مسلسل التنمية 53

3. وسط قروي يعاني العزلة ونقص التجهيز ولا يساهم بالقدر الكافي في تنمية البلاد 54

4. نظام للامتيازات يعمق الإقصاء ويتسبب في بطء النمو 55

5. مقاولون يواجهون جملة من الإكراهات تحد من قدرتهم على المبادرة وتقلص من الفرص الممكنة ... 56

6. سياسات عمومية غير واضحة بالقدر الكافي في توجهاتها، ويعتري تنفيذها في الغالب بالبطء وعدم النجاعة 57

V. الخيارات الكبرى الكفيلة بإعادة بناء الثقة وجعل المغرب بلداً متضامنا ومزدهرا لفائدة جميع مواطنيه 59

الخيار الأول : منظومة وطنية للتربية والتكوين محورها المُتَعَلِّم، وقائمة على تعزيز وتوسيع مسؤولية الفاعلين وتقوية قدراتهم وتحفيزهم، وهادفة إلى إعداد مواطِن فاعل في دينامية التقدم الاقتصادي والاجتماعي 65

الخيار الثاني : جيل جديد من الخدمات العمومية، الناجعة والمتاحة الولوج، والمرتكزة على تعزيز وتوسيع مسؤولية الفاعلين، والمستثمِرة بقوة لفرصة التحول الرقمي 69

الخيار الثالث : بيئة تَضْمَن المنافسة السليمة وتُقَنِّن الممارسات الريعية والامتيازات، من أجل تحفيز الاستثمار المنتِج والناجع وتقليص الفوارق 77

الخيار الرابع : إجراء تحوُّل هيكلي للاقتصاد يُدمِج القطاع غير المنظَّم ويرتكز على روح المبادرة والابتكار ويرمي إلى تحقيق الإقلاع الصناعي 79

الخيار الخامس : نساءٌ يتمتَّعن بالاستقلالية ويكنَّ فاعلاتٍ في مجال التنمية ويمارسن حقوقهن بما يكفل مشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ... 93

الخيار السادس: عالم قروي مندمج، ويحظى بالتثمين، ويتسم بالجاذبية، ومرتبط بمحيطه 96

الخيار السابع : تضامنٌ مُنظَّم يهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويمَكِّن من حماية اجتماعية شاملة يساهم في تمويلها المواطنون والمواطنات بكيفية عادلة 98

الخيار الثامن : رأسمال طبيعي يحظى بالحماية التثمين على نحوٍ مستدامٍ من أجل تعزيز النمو المطَّرد 100

الخيار التاسع : دولة الحق والقانون ضامنة للصالح العام، وفق مقاربة ترابية للعمل العمومي تقوم على التجانس والشفافية والنجاعة والتقييم المُمَنهج 102

VI. جميعاً من أجل توطيد «مشروعنا المشترك» 107

الملاحق 115

الملحق رقم 1: لائحة المؤسسات والفاعلين الذين تمَّ الإنصات إليهم 117

الملحق رقم 2: لائحة أعضاء مجموعة العمل 123

الملحق رقم 3: لائحة الخبراء الداخليين 127

الملحق رقم 4: نتائج استشارة المواطنين والمواطنات عبر الأنترنت حول النموذج التنموي الجديد 131

الملحق رقم 5: مراجع بيبليوغرافية 151

المقاربة المنهجية

يتضمن هذا التقرير، الذي هو ثمرة مقاربة تشاركية، شاملةٍ ومندمِجة ومسلسلٍ تشاوري موسع، مُسَاهَمةَ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في ورش التفكير والنقاش العام الدائر حول بلورة نموذج تنموي جديد لبلادنا. وقد تم إعداد هذه المساهمة وفق مقاربة واقعية وطموحة، تأخذ بعين الاعتبار التطورات السريعة والقوية التي يشهدها مجتمعنا والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية الجارية على المستوى الدولي.

وطبقا للمادة 3 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يركز هذا التقرير على مجالات اختصاصات المجلس، ألا وهي الميدان الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويقوم التقرير بترصيد أعمال مختلف الفاعلين المؤسساتيين التي تناولت الموضوع، بما في ذلك التقارير والآراء التي سبق أن أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما يسلط الضوء على الخلاصات المنبثقة عن النقاشات التي دارت خلال جلسات الإنصات والورشات التي نظمتها مجموعة العمل المكلفة بإعداد مساهمة المجلس في النموذج التنموي الجديد. وفي هذا الصدد، جرى عقد سلسلة من اللقاءات شارك فيها في المجمل 59 من الفاعلين المعنيين[1]، فضلا عن تنظيم اجتماعات مع الفئات الخمس التي يتألف منها المجلس. وقد تَمَثَّل الهدف من هذه المنهجية في تجميع ومقارنة وجهات النظر وبناء توافق حول محددات النموذج التنموي الجديد المنشود. وبالموازاة مع ذلك، أطلق المجلس استشارة عبر الأنترنت[2] موجهة لعموم المواطنين من أجل استقاء آرائهم وتصوراتهم بخصوص تحديات وأولويات النموذج التنموي الجديد.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس لا يسعى، من خلال مساهمته في ورش النقاش حول النموذج التنموي الجديد، إلى أن يَحُلَّ مَحَلَّ الفاعلين المؤسساتيين المَعنيين، وإنما يرمي إلى تقديم قراءة في الأسباب التي يمكن أن تفسر محدودية النموذج التنموي الحالي، ثم اقتراح الخيارات الكبرى التي يمكن أن يقوم على أساسها بناء نموذج تنموي جديد، مع اقتراح لائحة غير حصرية لتدابير وإجراءات استراتيجية وملموسة، تكون مكملة للتدابير التي ستقوم بها المؤسسات العمومية المعنية.

1 - الملحق رقم 1 : لائحة المؤسسات والفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

2 - الملحق رقم 4 : نتائج استشارة المواطنين

1

المغرب بلدٌ يمتلك العديد من المؤهلات ويمكنه أن يتطلع إلى الطموح التنموي

يعتبر خطابَا جلالة الملك محمد السادس نصره الله أمام البرلمان في 13 أكتوبر 2017 و 12 أكتوبر 2018 لحظة فارقة ستطبَع تاريخ المغرب، على غرار كل المبادرات الأخرى التي أحدثت منعطفا حاسما في مسارنا الوطني. ذلك أن دعوة جلالة الملك إلى إعادة النظر في نموذجنا التنموي «لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد» خلقت دينامية جديدة انخرطت فيها جميع القوى الحية ببلادنا، وهي دينامية إيجابية في حد ذاتها وحبلى بالآمال. كما أنها أظهرت أن المغاربة مقتنعون بأن بمقدور بلادهم تحقيق مستوى عالٍ من التنمية إذا توفرت الظروف لذلك.

1 • استثمار مؤهلات المغرب

يزخر المغرب بمؤهلات مهمة يمكنه الاعتماد عليها من أجل النهوض بتنميته وتسريع وتيرتها. وهي مؤهلات مستمدة في المقام الأول من تاريخ المملكة العريق وموقعها الجغرافي وانتمائها الإفريقي المتجذر، فضلا عن انتمائها إلى مجموعات حضارية كبرى. ومن المؤهلات الهامة التي يحبل بها المغرب أيضا، ثراء رأسماله الطبيعي والبشري وغير المادي، لاسيما السمعة التي يتمتع بها وإشعاعه الدولي، بالإضافة إلى قدرته على القيام بإصلاحات كبرى واتسامه بميزة النقد الذاتي وامتلاكه شجاعة المصالحة مع الماضي.

فعلى المستوى التاريخي، يمتاز المغرب، بفضل تاريخه الممتد وحضارته العريقة، بتنوع ثقافي ينتظم هويته الموحدة، ويشكل أرضيةً للقيم المشترَكة التي تساهم في ما ينعم به من استقرار وفي إضفاء دينامية متجددة على الأشكال التعبيرية الأساسية لهذه الهوية المرتكزة في الآن ذاته على الوحدة والتنوع.

وبفضل موقعه الجغرافي، عند ملتقى الحضارات، بين إفريقيا والمشرق والعالم الغربي، تمكن المغرب من نسج علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية مع شبكة واسعة من الدول. وهو موقع أضفى على المملكة بُعداً استراتيجيا بفضل ما يسمح به من انفتاح على بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى الفضاء الأطلسي، مما يؤهلها أن تصبح «قطبا» اقتصاديا على المستوى الإقليمي والدولي، لا سيما في مجالات التجارة والإنتاج والاستثمار.

إن الروابط التي تجمع المغرب بإفريقيا هي قبل كل شيء روابط ذات جذور تاريخية عميقة. ففضلا عن كون المملكة جزءاً من تراب هذه القارة، فإن علاقاتها ببلدانها تأخذ في الوقت ذاته أبعاداً فنية وأدبية ومعمارية وروحية. وقد بات هذا الانتماء المتجذر لإفريقيا يكتسي اليوم بعداً جديداً، بفضل نهج المملكة لمسلسل مطرد للاندماج الاقتصادي في إفريقيا، أخذ يتعزز منذ نحو عشر سنوات. وقد تسارعت وتيرة هذا المسلسل مع توقيع عدد مهم من اتفاقيات الشراكة مع مختلف دول القارة، تُوِّجت بتوقيع المغرب على الاتفاقية المتعلقة بإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF) في سنة 2018. ويعد تطور المبادلات الخارجية للمغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مؤشرا على وتيرة تطور علاقاته الاقتصادية مع هذه المنطقة من القارة الإفريقية. وفي هذا الصدد، ارتفع متوسط النمو السنوي لصادرات المغرب نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 12.2 في المائة في السنة بين سنتي 2008 و2018. ومن جهة أخرى، تستقبل هذه البلدان ما يقرب من ثلث مجموع صافي تدفقات الاستثمارات المغربية في الخارج بين سنتي 2014 و2018، مما يجعل المغرب واحداً من أهم المستثمرين الأفارقة في القارة.

على المستوى الدولي، يحظى المغرب بصورة إيجابية بفضل اعتماده دبلوماسية نشيطة مرتكزة على الدعوة إلى السلام والتسامح والحوار والانفتاح على الآخر والتعاون ذي النفع المتبادل والاستقرار والتضامن. كما أن انخراطه الفعال مؤخرا في مبادرات طموحة من قبيل «تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية» و«بحيرة تشاد» و«حوض الكونغو» ومؤخرا في مبادرة «الحزام الأزرق»، ساهم في تعزيز دوره كرائد في رهانات أساسية متعلقة بالبيئة والأمن الغذائي. وينتهج المغرب أيضا منذ سنة 2013، سياسة في مجال الهجرة تُعتبر رائدةً على المستوى الإقليمي، تقوم على احترام حقوق الإنسان ومواكبة التطورات التي تعرفها هذه الظاهرة.

كما يشكل التقدم المحرز في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وتكريس دولة الحق والقانون مؤهلات أساسية أخرى يرتكز عليها المغرب. فبفضل الإصلاحات السياسية والمؤسساتية المتعددة والطموحة التي قام بها المغرب، لا سيما اعتماد دستور جديد سنة 2011، أرست المملكة دعائم (1) مجتمع أكثر انفتاحاً وديمقراطيةً وأكثر حرصا على احترام حقوق الإنسان، و(2) دولةِ قانون ومؤسساتٍ أكثرَ حداثة، و(3) فصلٍ أفضل بين السلط و(4) لامركزيةٍ أقوى (وَرْش الجهوية المتقدمة).

بالإضافة إلى ذلك، يمتلك المغرب ساكنة شابة تشكل مورداً لا يقدر بثمن وعاملاً مهما لتحقيق النمو، غالبًا ما يوصف بكونه «امتيازا ديمغرافيا». ويقتضي استثمار هذه الفرصة وضع الشروط اللازمة لتثمين هذه الفئة وإدماجها على النحو الأمثل في دينامية تنمية البلاد.

وأخيراً، يعد الاستقرار السياسي ومتانة المؤسسات وقدرتها على الصمود في مواجهة التقلبات من المؤهلات الأساسية لبناء مستقبل المغرب. وترتبط هذه المؤهلات بفلسفة وطبيعة مختلف النماذج التنموية التي جرى تشكيلها على امتداد تاريخ المغرب المعاصر. ذلك أنه في كل محطة من المحطات الكبرى التي عاشتها المملكة، دأبت هذه الأخيرة، رغم الاختلافات السياسية، على جمع كل القوى الحية والفاعلين (الدولة والمؤسسات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمثقفون وقادة الرأي والشباب ووسائل الإعلام) في فضاء النقاش العمومي من أجل تشخيص الوضع وتسليط الضوء على النجاحات المحققة وتحديد نقاط الضعف وفهم المخاطر المحتملة ثم تصحيح المسارات.

2 • ...وترصيد المنجزات

ارتكازا على هذه المؤهلات وتحت قيادة جلالة الملك نصره الله، استطاع المغرب خلال العقدين الماضيين، تحديث مؤسساته وإحراز تقدم مهم في العديد من المجالات: ارتفاع أمد الحياة، تحسن الدخل الفردي، تراجع الفقر إلى حدود النصف، والانفتاح التدريجي للسوق الداخلي. وعلاوة على ذلك، عززت بلادنا مكانتها كوجهة إقليمية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكقطب للأمن والاستقرار باعتراف من المجموعة الدولية.

لقد مكنت الإصلاحات التي تم إنجازها من تكريس الخيار الديمقراطي للمغرب وجعله خيارا لا رجعة فيه، وتأكيد انخراط البلاد في إعمال الجيل الجديد من حقوق الإنسان، وإرساء المساواة بين الجنسين، وإقرار الطابع المتنوع للمكونات والروافد الثقافية والحضارية للهوية المغربية الموحَّدة، كما نص على ذلك دستور سنة 2011. وبالموازاة مع ذلك، جرى إطلاق مسلسل واسع للمصالحة مع الماضي، وإحداث مؤسسات لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما تم إنشاء مؤسسات دستورية أخرى، من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من أجل تشجيع وتعزيز الحوار بين القوى الحية للأمة وتطوير الديمقراطية التشاركية. ومن جهة أخرى، تم تعزيز الديمقراطية التمثيلية من خلال إرساء دعام الجهوية المتقدمة، التي تشكل ورشا وطنيا مهيكِلا.

وقد مكن ترسيخ الخيار الديمقراطي من تطوير دينامية سياسية هامة، تستند على قيم الحوار والمشاركة، كما سمح ببروز دينامية جديدة للمجتمع المدني.

وعلى مستوى العمل الاجتماعي والتضامني، أعطت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية دفعة قوية للجهود الهامة المبذولة من أجل تدارك التأخر المسجل في المجالات الاجتماعية، حيث جرى تعميم الولوج إلى التعليم الابتدائي، وتضاعفت بأزيد من مرتين نسبةُ التمدرس في مستوى الثانوي الإعدادي، بينما بلغت ثلاثة أضعاف تقريبا بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي. ومن جهة أخرى، شهدت نسبة الأمّية انخفاضا مهما، إذ تراجعت من 48 في المائة إلى 32 في المائة بين سنتي 1999 و2014.

وعلى صعيد الخدمات الأساسية، فقد انتقلت نسبة الولوج إلى الماء الشرُوب والكهرباء، على التوالي، من 40 في المائة إلى 96.6 في المائة، ومن 16 في المائة إلى 99.6 في المائة خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و2017. أما بخصوص الحماية الاجتماعية، فإن 62 في المائة من السكان مشمولون اليوم بتغطية صحية أساسية، مقابل أقل من 20 في المائة سنة 1999. وفي مجال السكن، تراجع العجز المسجل في هذا الميدان إلى النصف.

وخلال الفترة ذاتها، تم فك العزلة عن أكثر من ثلاثة ملايين شخص في الوسط القروي، حيث امتدت الشبكة الطرقية، سنة 2016، إلى حوالي 57.334 كلم، بوتيرة نمو سنوية بلغت 2.5 في المائة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أبان النمو عن قدرة على الصمودً في مواجهة تداعيات الأزمة المالية الدولية، كما باشرت المملكة بالموازاة مع ذلك تنويع بنيتها الإنتاجية والنهوض بأداء عدد من القطاعات، ولا سيما بفضل السياسات القطاعية الجديدة، وانعكاسات سياسة الأوراش الكبرى.

وهكذا، انتقل إجمالي الدخل الفردي الوطني بين سنتي 2000 و2018 من متوسط سنوي يبلغ حوالي 13.906 دراهم (بقيمة الحساب الجاري) إلى 29.780 درهماً، محققاً متوسط نمو سنوي قدره 4.3 في المائة. وبالنسبة للقيمة الحقيقية، بلغ متوسط النمو السنوي 3 في المائة. وقد صاحب هذا التحسن في مستوى العيش تراجع طفيف جدا في الفوارق على مستوى الدخل، إذ اتخذ مؤشر جيني منحا تنازليا، حيث انتقل من 0.407 إلى 0.395 بين سنتي 2007 و2014.

ومن ناحية أخرى، طور المغرب قطاعات واعدة ومهناً عالمية جديدة ساهمت في تحسين جاذبية بلادنا لدى المستثمرين الأجانب، حيث بلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المتوسط نسبة 3.6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة ما بين 2008 و2017، وذلك على الرغم من ظرفية دولية وإقليمية غير مواتية.

لقد ارتكزت السياسات القطاعية على مشاريعَ كبرى مهيكلة مكنت من إنجاز بنيات تحتية كبيرة[3] وتحسين الربط الداخلي والدولي لبلادنا (لا سيما بفضل ميناء طنجة المتوسط)، وتعزيز صعود أقطاب تنموية جهوية، إضافة إلى الاستجابة لطموح المغرب في أن يصبح منصة إقليمية للاستثمارات والصادرات.

3 – بالرجوع إلى نتائج استشارة المواطنين، تشكل البنيات التحتية (62.10 في المائة) أبرز المنجزات

وانطلاقا من هذا الهدف، عملت بلادنا، خلال الفترة نفسها، على تعزيز انفتاح اقتصادها الوطني بتوقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر[4]، لاسيما مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وتركيا، فضلا عن اتفاقية أكادير التي تضم، بالإضافة إلى المغرب، كلا من مصر والأردن وتونس وفلسطين. بالموازاة مع ذلك، عزز المغرب تعاونه مع بلدان الخليج، واعتمد سياسة تحقيق التنمية المشتركة في علاقته مع بلدان القارة الإفريقية.

لقد حقق المغرب تقدما ملموسا في مجال الانفتاح التجاري. فخلال الخمسة عشر سنة الماضية، تمكنت المملكة، بموجب اتفاقيات التبادل الحر الموقعة، من الحصول على إمكانية الولوج، وفق شروط تفضيلية، لأسواق 56 بلدا، تضم أكثر من مليار مستهلك، أي ما يمثل ثلث حجم التجارة العالمية. كما يعد الشروع سنة 2013 في مفاوضات إبرام اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمّق مع الاتحاد الأوروبي (الاتفاق الأول من نوعه على مستوى المنطقة) خطوة أخرى تكرس استراتيجية الانفتاح التي اعتمدها المغرب وتعزز شراكته مع الاتحاد في إطار الوضع المتقدم، وخطة العمل التي تم وضعها لإعماله (PASA).

كما يمثل النهوض بالقطاع المالي وتعزيز متانته تقدمًا هامّاً سمح للمغرب بترسيخ مكانته كقطب مالي على صعيد القارة الإفريقية وتعزيز تواجده بها، من خلال الاستثمارات في القطاع المالي الإفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، مكنت الإصلاحات العميقة التي باشرتها بلادنا منذ منتصف التسعينيات من المحافظة على استقرار القطاع المالي وقدرته على الصمود وبناء قدرة معينة على مواكبة طموحات التنمية الاقتصادية للبلاد.

أما على الصعيد الثقافي، فإن خلق منصات تعبيرية جديدة، على غرار المهرجانات المتعددة والإذاعات الخاصة ووسائل الإعلام الإلكترونية وتطور استعمال الشبكات الاجتماعية، يترجم بقوة خيار الانفتاح والتحول الذي تنهجه بلادنا.

3 • ...ارتكازا على مقومات مشروعنا المجتمعي وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية

ارتكازا على المؤهلات والمنجزات المشار إليها، بات يَحِقُّ للمغرب أن يَطمح في تحقيق مستوى أعلى من التنمية. وقد أعرب المغاربة في مناسبات عدة عن ثقتهم في قدرة بلادهم على الارتقاء إلى عتبة جديدة من التنمية. كما أن الانتظارات المعبر عنها في هذا المضمار، تتجاوز مجرد الرفع الكمِّي للنمو الاقتصادي، بل تَهُمُّ أيضا تحقيق الإدماج وتكافؤ الفرص والاستدامة والتنوع والتمازج الاجتماعي، والنهوض بالثقافة وتعزيز الانفتاح ...

4 – غير أنه يشار إلى أن المغرب لا يستفيد بالقدر الكافي من اتفاقيات التبادل الحر المُبرَمة (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر» لسنة 2014). ومن تجليات هذه الاستفادة المحدودة نجد عجز الميزان التجاري، الذي تفاقم بثلاثة أضعاف في بحر 15 سنة، ما بين 2004 و2018، ونسبة تغطية الواردات عن طريق الصادرات، التي تبلغ حاليا حوالي 56.8 في المائة (2018).

ويشكل النموذج التنموي الإطار الأمثل لتحديد كُنْهِ تلك الانتظارات وأشكال التنظيم ووسائل التنفيذ اللازمة لإعمالها. كما أنه يقتضي العمل على التحديد الجماعي للخيارات الاستراتيجية الواجب اعتمادها دون أخرى، ورسم الأولويات التي ينبغي أن تَنْصَبَّ عليها السياسات العمومية. ويسمح هذا النموذج أيضا بتحديد المسار الذي من شأنه أن يقود البلاد نحو تحقيق التقدم.

هكذا، يتعين العمل في مرحلة أولى على تحديد طموح يتقاسمه جميع المغاربة. ولتحقيق هذه الغاية، لا بد من العودة إلى الإطار المرجعي الذي طالما سمح بتحديد شكل المشروع المجتمعي الذي يرنو إليه المواطنون. ويتعلق الأمر، في المقام الأول، بدستور المملكة لسنة 2011 الذي كان محط نقاش واسع ومَكَّنَ من التوصل إلى توافق حول العديد من القضايا الجوهرية لمشروعنا المجتمعي، ثم الميثاق الاجتماعي الذي وضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في السنة ذاتها والذي ينص على جملة من الحقوق والانتظارات والممارسات. أخيرًا، معالم الطريق والمتطلبات الأساسية الواردة في التوجيهات السامية لجلالة الملك في سياق ورش النموذج التنموي الجديد.

دستور سنة 2011

إن من شأن الإعمال الفعلي للإطار المعياري لدستور فاتح يوليوز 2011، أن يشكل في حد ذاته رافعة أساسية لتحقيق الطموح المشار إليه. وفي هذا الصدد، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال هذه المساهمة في النموذج التنموي الجديد، عددا من الخيارات الكبرى التي تنبثق عنها جملة من الإجراءات، تندرج كلها في إطار إعمال المبادئ الدستورية التالية:

- **احترام حقوق الإنسان الأساسية والنهوض بها**: جعل إعمال حقوق الإنسان، بمفهومها الشامل، مبدءاً أساسيا من مبادئ الحكامة الاقتصادية والاجتماعية؛

- **تبني خيار اقتصاد السوق الاجتماعي**: تضطلع في ظله الدولة بمهام التقنين والتخطيط الاستراتيجي، وتضمن احترام قواعد السوق، وتسهر على النهوض بالمبادرة الخاصة وعلى تطوير أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- **الجهوية المتقدمة، اللاتمركز والتفريع**: إناطة مسؤولية بلورة وتنفيذ المشاريع التنموية بالجماعات الترابية، والعمل على التنزيل الترابي للسياسات الاجتماعية التنموية؛

- **الحكامة الجيدة** : المرتكزة على مبادئ الشفافية والفعالية والمشاركة والمحاسبة؛

- **التنمية المستدامة والقادرة على الصمود**: جعل حماية الرأسمال الطبيعي والاستغلال المسؤول للموارد المائية والبيولوجية والبحرية، والتكيف مع التغيرات المناخية، وتطوير الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، رافعة استراتيجية للتنمية.

مرجعية الميثاق الاجتماعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2011

اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 26 نونبر 2011 تقريرا بعنوان «من أجل ميثاق اجتماعي جديد: ضوابط يجب احترامها وأهداف ينبغي التعاقد بشأنها». وتحدد هذه الوثيقة أسس ميثاق جديد للتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي، ارتكازا على إطار مرجعي من المبادئ والأهداف المستمدة من المعايير الكونية (تم إنجاز هذا التقرير تفعيلا للتعليمات السامية التي وجهها جلالة الملك في خطابه السامي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمناسبة تنصيب أعضائه بتاريخ 21 فبراير 2011). ويضم هذا الإطار المرجعي 94 هدفاً يتسم بالدقة والواقعية، يستند على 250 مؤشرا للتتبع وقياس التقدم. ومن شأن الإعمال المستدام لهذه الأهداف أن يمكّن من الدفع بعجلة تنمية البلاد وضمان الملاءمة مع المعايير الكونية لحقوق الإنسان الأساسية. وفي هذا الصدد، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال هذه المساهمة في النموذج التنموي الجديد، عددا من الخيارات الكبرى التي تنبثق عنها جملة من الإجراءات، تسعى لتقديم أجوبة في مجالات العمل الستة الواردة في الميثاق الاجتماعي، وهي:

- ضمان الولوج إلى الخدمات الأساسية والنهوض بالرفاه الاجتماعي؛
- تطوير المعارف، والتكوين والثقافة؛
- الوقاية من التهميش والنهوض بالإدماج وبأشكال التضامن؛
- تحسين الحوار الاجتماعي، والحوار المدني والتعاقدات الرامية إلى تحقيق التقدم؛
- حماية البيئة والدفع بتطوير الاقتصاد الأخضر؛
- تعزيز الحكامة المسؤولة، والأمن الاقتصادي وتشجيع المبادرة الخاصة وتكريس الديمقراطية الاجتماعية.

التوجيهات الملكية السامية

أبرز خطاب جلالة الملك نصره الله بتاريخ 13 أكتوبر 2017 المتطلبات الثلاثة الأساسية التي يتعين أن يرتكز عليها النموذج التنموي الجديد. وتهم هذه المتطلبات الجوانب التالية :

1. **تطوير العقليات** بوصفه لبنة أساسية لتحقيق التقدم الشامل الذي نطمح إليه؛

2. **إحداث قطائع وتحولات كبرى** على مستوى السياسات العمومية المعتمدة لحد الآن. ذلك أن هذه المبادرات المُهَيْكِلة التي مكنت من إدراج المغرب في مسلسل لتسريع تنميته، لاتزال، رغم ما تحقق من تقدم ملموس، تواجه عددا من الصعوبات المرتبطة أساسا بنقص الانسجام والتضافر مع باقي السياسات العمومية؛

3. **اقتراح تدابير عملية وواقعية على المديين القصير والمتوسط من أجل تحقيق تنمية متوازنة ومنصفة وقادرة على الصمود**، تضمن الكرامة للجميع وتوفر الدخل وفرص الشغل، خاصة للنساء والشباب. تنمية قادرة على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنات والمواطنين، والحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

4 • ...تحقيق طموحٍ جديدٍ ومشروعٍ إلى بلوغ مستوى أعلى من التنمية

انطلاقا من الإطار المرجعي الوارد أعلاه، يتبين جليا أن رفاه المواطن يشكل المعيار الوحيد لقياس مدى نجاعة أي نموذج تنموي. ذلك أن المواطن، كيفما كان وضعه سواء كان أجيرا أو مقاولا، شابا نشيطا أو متقاعدا، رجلا أو امرأة، قاطنا في الوسط الحضري أو القروي، عندما يلازمه شعور بالإحباط جراء إحساسه بعدم الاستجابة لحاجياته وتطلعاته وعدم صون كرامته، فإن القطع مع النموذج التنموي الحالي يصبح ضرورة ملحة. وتكتسي هذه المكانة المركزية للمواطن العديد من الأبعاد:

- **تعزيز قدرات الفرد** : وهو الأمر الذي يحيل على ضرورة تخويل كل فرد من أفراد المجتمع المهارات والكفايات اللازمة وتوفير الظروف المواتية التي تمكنه من المساهمة بفعالية في النموذج التنموي الجديد (تعليم عصري وذو جودة، الصحة، الترفيه والثقافة، التربية على السلوك المدني وعلى القيم، الحماية الاجتماعية ...)؛

- **ضمان تكافؤ الفرص** : بما يكرس حق كل مواطن ومواطنة في التمتع، بطريقة منصفة، بالآثار الإيجابية المتأتية من النموذج التنموي الجديد؛

- **مجتمع مزدهر**، عماده مؤسسات وسياسات عمومية فَعَّالة وبيئة مناسبة، بما يسمح بتوفير إطار مواتٍ لخلق الثروة وتحقيق نمو دامِجٍ وضمانِ حياةٍ أفضل للجميع؛

- وأخيرا **مجتمع متضامن** : وهي غاية يتوقف بلوغها على قدرة النموذج التنموي المنشود على توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين طيلة مسار حياتهم.

هكذا يمكن صياغة الطموح الذي توافقت بشأنه مكونات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بخصوص النموذج التنموي الجديد على النحو التالي:

> بناء نموذج تنموي دينامي يحقق نمواً قوياً، دامجاً ومستداماً، ويضمن تكافؤ الفرص، وينهض بتنمية الفرد ويعزز قدراته في ظل مجتمعٍ مزدهرٍ ومتضامن، يحتل فيه المواطن مكانة مركزية.

إن من شأن تحقيق هذا الطموح، الذي يوفر فرصا أكبر للجميع ليتمكنوا من الإسهام في خلق الثروة ويسمح لكل مواطن بالاستفادة بشكل منصف من ثمار النمو، أن يقوي ويُثَبِّت الثقة في المؤسسات وفي منظومة الحكامة بشكل عام. ولا ريب أن عودة الثقة ستساهم بدورها في تعزيز الحس الوطني والشعور بالانتماء إلى الوطن، وتقوية انخراط المواطن لصالح قضايا بلاده.

2

النموذج التنموي الحالي غير قادر على تحقيق هذا الطموح

من أجل تحديدٍ أنجع للخيارات التي ستشكل أساس النموذج التنموي الجديد، من المهم البدء أولاً بالنظر في مدى قدرة النموذج الحالي على تحقيق الطموح المشار إليه أعلاه، أي محاولة الإجابة على الأسئلة التالية: هل بمقدور النموذج التنموي الحالي ضمان :

- الرخاء الاقتصادي؟
- تنمية الفرد وتطوير قدراته؟
- الإدماج؟
- تكافؤ الفرص؟
- تحقيق التضامن؟
- الاستدامة؟

1 • الرخاء الاقتصادي؟

إن نموذج النمو الحالي لم يعد قادرا على ضمان تطور مطرد للنشاط الاقتصادي يسمح بخلق الثروة وفرص الشغل. فإلى جانب ضعف وتيرة النمو خلال السنوات الأخيرة (3.6 في المائة خلال الفترة 2008-2018)، فإن جودة هذا النمو كانت غير كافية، كما يتبين ذلك من بطء التحول الهيكلي للاقتصاد.

فعلى الرغم من الجهود المبذولة ومختلف الاستراتيجيات القطاعية التي سمحت بالنهوض بعدد محدود من القطاعات (صناعة السيارات، الطيران، مشتقات الفوسفاط...)، فإن تطور الإنتاجية يظل محدودا، إذ لا يزال النمو معتمدا على الفلاحة، والحال أنها خاضعة دائما للتقلبات. كما أن الاقتصاد المغربي يتسم بهيمنة القطاع الثالثي، (مثلت الخدمات في المتوسط 51.2 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2018، في حين شكلت الصناعات التحويلية باستثناء تكرير البترول 15.6 في المائة)، إلا أن هذا القطاع تَغلُب عليه الخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة.

من جهة أخرى، نجد أن مراكمة رأس المال المادي كمحرك للنمو، واكبها انخفاض في مردودية الاستثمار (ارتفع المعامل الحدي لإنتاجية رأس المال «ICOR» بحوالي 8 نقط)، فيما كانت مساهمة الصادرات الصافية إما مساهمة سلبية أو ذات وقع إيجابي ضئيل جدا على نمو الناتج الداخلي الإجمالي، بالإضافة إلى أن مستوى تطور محتوى الصادرات يبقى غير كاف (المرتبة 99 من أصل 124 بلدا حسب مؤشر التشعب الاقتصادي).

إن هذه الهشاشة التي تطبع الاقتصاد المغربي تعيق قدرته على تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي، كما نجحت في ذلك بعض الدول الصاعدة، مثل تركيا.

وتتجلى أوجه الضعف الماكرواقتصادي لنموذج النمو الحالي أيضا في وضعية المقاولة المغربية التي لا تزال تعاني من ضعف قدرتها التنافسية. ذلك أن غالبية المقاولات تشتغل في قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة، من قبيل المجال العقاري والتجارة، والخدمات المختلفة، في حين لا تتجاوز نسبة المقاولات العاملة في مجال الصناعة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال 10 في المائة من العدد الإجمالي للمقاولات. وبالإضافة إلى ذلك، يتسم النسيج المقاولاتي المغربي بتوجه ضعيف نحو التصدير، حيث إن 6.324 مقاولة فقط من مجموع المقاولات المهيكَلة الموجودة قامت بأنشطة تصديرية خلال سنة 2017[5].

5 - مكتب الصرف.

مقارنة بين المغرب وتركيا

بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الإجمالي في الفترة ما بين 2003 و2017 في تركيا، 5.8 في المائة، مقابل 4.2 بالنسبة للمغرب.

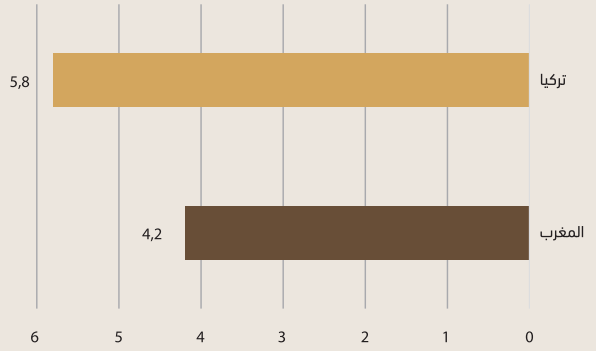

المصدر : معطيات واردة في مؤشرات التنمية العالمية

في سنة 2003، التي شكلت سنة تسريع إقلاع الاقتصاد التركي، تجاوز الدخل الفردي مرتين ونصف الدخل الفردي المسجل في المغرب. وفي سنة 2017 فاقه بـ 3.8 مرة.(*)

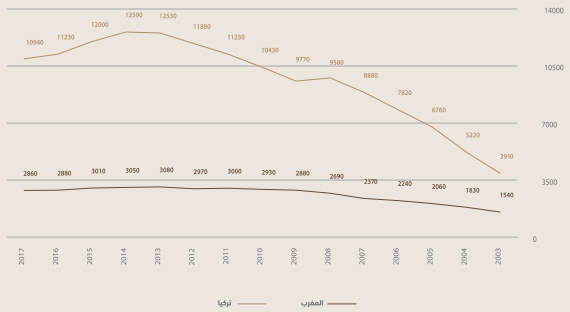

(*) معطيات بالدولار محتسبة بناء على منهجية أطلس للبنك الدولي

المصدر : معطيات واردة في مؤشرات التنمية العالمية

تبلغ الإنتاجية الظاهرة للعمل بتركيا ثلاثة أضعاف الإنتاجية المسجلة بالمغرب (برسم سنة 2017)[6].

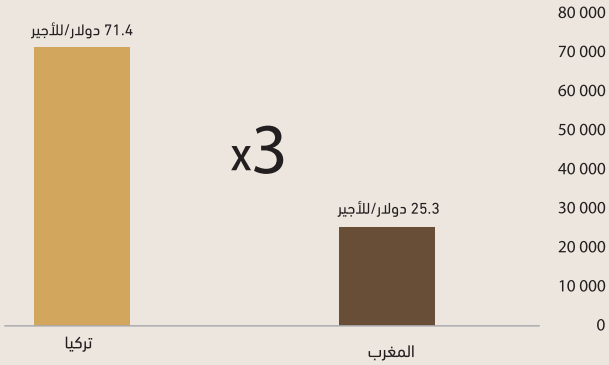

المصدر : معطيات واردة في مؤشرات التنمية العالمية

حسب مؤشر التشعب الاقتصادي، تبقى بنية الصادرات المغربية أقل تطورا من صادرات تركيا.

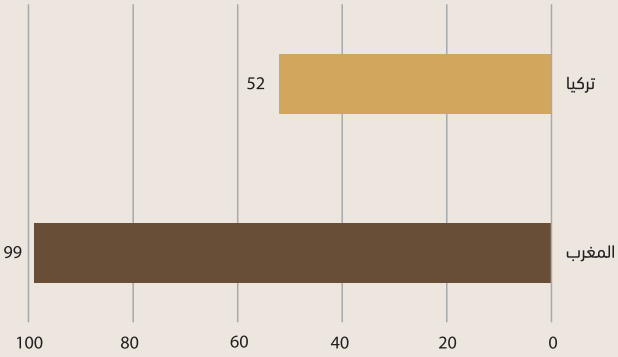

المصدر : مرصد التشعب الاقتصادي

6 - الناتج الداخلي الإجمالي لكل فرد أجير، بالدولار

2 • تنمية الفرد وتعزيز قدراته؟

على امتداد مضامين هذه المساهمة، سيكون البُعْدُ المتعلق بتنمية الفرد حاضرا بقوة. ذلك أن هذا البعد لا يشكل أحد أعراض (أو نتيجة) عدم فعالية النموذج التنموي فحسب، ولكنه أيضًا يعتبر سببا رئيسيا في انعدام تلك الفعالية، على اعتبار أن الفرد في نهاية المطاف هو فاعل في العملية التنموية ومستفيد منها في نفس الوقت. ولا بد من الإشارة في هذا الصدد، إلى أن نظام التربية والتكوين والحقل الثقافي، المفترض فيهما أن يشكلا الرافعتين الأساسيتين لتطوير قدرات الأفراد، لا يزالان يعانيان من خصاص كبير يحول دون اضطلاعهما بدورهما على الوجه الأمثل.

تعاني المنظومة الوطنية للتربية والتكوين من ضعف على مستوى اكتساب المتعلمين للمعارف الأساسية في القراءة والرياضيات والعلوم، كما تكشف عن ذلك نتائج الاختبارات الدولية : دراسة اتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي (TIMSS)، والدراسة الدولية لتقويم تطور الكفايات القراءاتية (PIRLS)، والبرنامج الدولي لتقييم مكتسبات الطلبة (PISA)، والتي احتل فيها التلاميذ المغاربة مراتب متأخرة. بالإضافة إلى ذلك، يشكل الهدر المدرسي، الذي طال حوالي 338.000 تلميذ(ة) في طوري التعليم الابتدائي والإعدادي خلال سنة 2018 حسب المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي[7]، ظاهرة تضر بمردودية المنظومة التعليمية. وهي منظومة باتت غير قادرة اليوم على توفير التعليم الجيد لغالبية التلاميذ وعلى تعزيز نموهم وتطورهم. صحيح أن البعض منهم يتمكن من التَّمَيُّزِ والنجاح على الصعيدين الوطني والدولي، غير أنها تبقى حالات معزولة لا تمثل الاتجاه العام.

كما أن الحقل المدرسي والإعلامي والمؤسساتي... إلخ، ليس مواتيا لتحقيق النمو والتطور الثقافي للفرد وانبثاق مضامين ثقافية. ويعزى هذا الوضع إلى ضعف الصناعة الثقافية في المغرب، نتيجة نقص المبادرات العمومية والخاصة القادرة على تقديم عرض ثقافي ملائم لاحتياجات مختلف شرائح المجتمع. وفضلا عن ذلك، هناك ضعف في الإقبال على الفضاءات الثقافية (المكتبات ودور السينما والمسارح والمتاحف ...)، جراء تضافر العديد من العوامل : كالنقص في عدد فضاءات الثقافة، ضعف جودة التنشيط، تقادم التجهيزات، ضعف مضمون العرض الثقافي، وقلة اهتمام المواطنين بالشأن الثقافي[8].

3 • الإدماج؟

ثمة العديد من المعطيات الملحوظة التي تبعث على القلق، وتشير إلى أن النموذج التنموي الحالي قد بلغ مداه، وأضحى يحول دون مشاركة جزء مهم من الساكنة في مسلسل التنمية ويحرمها من الاستفادة من ثمارها.

7 – الأطلس المجالي الترابي للانقطاع المدرسي ، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

8 – نسبة القراءة متدنية في المغرب، إذ يُخَصِّص المغاربة أقل من دقيقتين في اليوم للقراءة : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «المضامين الثقافية والإعلام»

النساء وسكان العالم القروي يظلان على هامش مسلسل التنمية

تعاني فئتان من المجتمع، هما النساء وسكان العالم القروي، من الإقصاء من مسلسل التنمية، رغم أن شكل هذا الإقصاء يختلف من فئة إلى أخرى. وثمة مؤشران يؤكدان هذا الإقصاء :

- لم يتجاوز معدل مشاركة النساء في سوق الشغل 21.8 في المائة سنة 2018؛
- **71.5 في المائة من الساكنة القروية تشتغل في قطاع ذي إنتاجية ضعيفة، كالقطاع الأولي، خاصة الفلاحة، التي لم تمثل سوى 12 في المائة في المتوسط من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة** 2008-2018.

نمو يخلق القليل من فرص الشغل

لقد أصبحت قدرة نموذج النمو الحالي في الإدماج عن طريق الشغل في تضاؤل مستمر. ويتجلى ذلك من خلال المنحى التنازلي لمستوى التشغيل في النمو، إذ تراجع من 32.430 منصب شغل لكل نقطة نمو سنويا خلال الفترة 2000-2006 إلى 22.648 منصب شغل لكل نقطة نمو سنويا خلال الفترة 2006-2012، ثم إلى 15.000 منصب شغل لكل نقطة نمو سنويا خلال الفترة 2012-2018.

ويعكس هذا الوضع بشكل خاص تراجع بعض القطاعات ذات اليد العاملة المكثفة (من قبيل النسيج والألبسة)، وكذا صعود قطاعات أكثر كثافة من حيث الرأسمال وذات إنتاجية أعلى.

فرص الشغل، على قلتها، تظل في الغالب ذات جودة منخفضة

يعزى هذا الأمر إلى ضعف مؤهلات الموارد البشرية وإلى هشاشة غالبية الوحدات التي يتألف منها النسيج المقاولاتي للبلاد. ويمثل ضعف جودة الشغل عائقا أمام الارتقاء الاجتماعي كما يقلص في الوقت نفسه من إمكانيات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد .فمن أصل 10.810.000 نشيط مشتغل، نجد أن 16.2 في المائة يمارسون عملا غير مؤدى عنه و9.1 في المائة يزاولون عملا مؤقتا أو موسميا، كما أن 59.4 في المائة من الأجراء لا يربطهم بمشغلهم عقد عمل رسمي[9].

سوق شغل لا يدمج فئات واسعة من السكان ولا يسمح بالاستفادة من الامتياز الديمغرافي الذي تعيشه البلاد

تأتي النساء والشباب وحاملو الشهادات على رأس الفئات الاجتماعية التي تعاني بشكل أكبر من الإقصاء من سوق الشغل سواء لأسباب متعلقة بالأفراد أنفسهم أو بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافة المجتمعية. وتأتي النساء في المقام الأول، إذ تعاني أغلبهن من الإقصاء من سوق الشغل ولا يتجاوز معدل النشاط في صفوفهن 21.8 في المائة. كما أن نسبة البطالة في صفوف الشباب، تتجاوز بـ 2.8 مرات معدل البطالة المسجل وطنيا، مما يشير إلى أن سوق الشغل يفضل العاملين الموجودين أصلا داخل منظومة الشغل (Insiders) على

9 - المندوبية السامية للتخطيط.

الشباب العاطلين والباحثين عن الشغل لأول مرة الموجودين خارج هذه المنظومة (Outsiders). وتعتبر فئة حاملي الشهادات الأكثرَ عرضة للبطالة، خاصة خريجو الجامعات، الذين تبلغ نسبة البطالة في صفوفهم 25.9 في المائة وخريجو التكوين المهني، الذين تتراوح نسبة البطالة في صفوفهم ما بين 21 و24 في المائة حسب مستوى التأهيل.

وتُبرِز هذه المعطيات بجلاء أن المغرب لا يستفيد من موارده البشرية ولا سيما من فئاته الشابة. ومن ثَم، فهو لا يستفيد كما ينبغي من امتيازه الديمغرافي (الفرصة الديمغرافية)[10]. فنتيجة للانتقال الديمغرافي الذي تشهده البلاد، عرف الهرم السكاني تغيرا مستمرا كان من نتائجه أن نسبة الأشخاص في سن العمل (63 في المائة سنة 2018[11]) أضحت أكبر من نسبة الفئات غير النشيطة (الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والأشخاص المسنون). لذلك فمن شأن تعزيز دور الفئة النشيطة، أن يجعل لهذا الامتياز الديمغرافي انعكاسا إيجابيا لا يقدر بثمن في الدفع بالنمو الاقتصادي، غير أن تحقق هذا الأمر يبقى رهينا بتنفيذ سياسات ملائمة. وقد أظهرت التجارب الدولية أن العديد من البلدان عرفت كيف تستثمر هذا الامتياز الديمغرافي من أجل النهوض بتنميتها، على غرار الدول الصناعية الجديدة بآسيا. فبالنسبة لهذه الأخيرة، تحقق ما بين 20 و25 في المائة من الارتفاع الذي شهده الدخل الفردي الحقيقي بها بين سنتي 1965 و1990[12] بفضل حسن استغلالها للامتياز الديمغرافي. في المقابل، لم يستطع المغرب بَعْدُ استغلال هذا النمو الديمغرافي الإيجابي، حيث لا يزال معدل النشاط يعتبر من بين أدنى المعدلات على المستوى العالمي (46 في المائة)، كما أن معدل الشغل يبقى محدوداً (41.7 في المائة)، بل لا يتعدى 36.2 في المائة في الوسط الحضري.

ويعتبر هذا الوضع مثيراً للقلق على اعتبار أن الامتياز الديمغرافي ليس سوى ظاهرة عابرة في الزمن تستمر لجيل واحد على أكبر تقدير. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي الانتقال الديمغرافي في المغرب تدريجياً إلى ارتفاع نسبة الأشخاص المسنين المتكفل بهم من مجموع السكان. وسينجم عن تنامي الشيخوخة تراجع في توافر عامل الشغل، وسيضر بمؤهلات النمو، كما سيؤثر سلبا على استدامة أنظمة الحماية الاجتماعية، خاصة صناديق التقاعد والتغطية الصحية.

وأمام هذا الوضع، ينبغي على المغرب مضاعفة جهوده من أجل حسن استثمار الحيز الزمني للامتياز الديمغرافي ، والذي من المرتقب أن يستمر إلى غاية سنة 2038. وينبغي العمل خلال هذه المرحلة على إيلاء عناية خاصة بتعزيز قدرات الرأسمال البشري والرفع من قابليته للتشغيل، لاسيما الشباب. فالمغرب بحاجة إلى تثمين شبابه قبل أن تدركه موجة تنامي نسبة المسنين.

---

10 – يعني الامتياز الديمغرافي أو الفرصة الديموغرافية، النمو الاقتصادي المحتمَل الذي يمكن لبلد ما أن يجنيه من تطور هرم أعمار ساكنته، خاصة عندما تكون نسبة السكان النشيطين (الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 64 سنة) أكبر من نسبة السكان الذين لم يبلغوا بعد سن العمل أو تجاوزوا سن العمل (14 سنة فما أدنى، 65 سنة فما فوق). غير أن الفرصة الديموغرافية تبقى مرحلة عابرة في الزمن، على اعتبار أن البلد يستفيد منها مادامت نسبة الأشخاص المتكفل بهم من مجموع ساكنته نسبة معتدلة. ورغم عدم وجود عتبة لنسبة الأشخاص المكتفل بهم التي يَتم بناء عليها تحديد مدى شساعة الفرصة الديمغرافية، فإن بعض الدراسات تشير إلى أنه يتم تحقيق أفضل النتائج من هذه الظاهرة عندما تكون نسبة الأشخاص المتكفل بهم أقل أو تساوي 65 في المائة.

11 – المندوبية السامية للتخطيط.

12 – المندوبية السامية للتخطيط، دفاتر التخطيط (ماي 2019)، «الديموغرافية المغاربية: الواقع والآفاق»

...ويؤدي إلى تسارع وتيرة ظاهرة هجرة الكفاءات نحو الخارج

إن هجرة الكفاءات نحو الخارج ليست ظاهرة جديدة بالمغرب. غير أنه بدا جَليّاً خلال السنوات الأخيرة أن حجمها آخذ في ازدياد. **وتهم هذه الظاهرة بشكل أكبر مهندسي المعلوميات والباحثين الجامعيين والمهندسين والأطباء، والحال أن هذه الكفاءات كانت وستظل كفاءات ذات دور استراتيجي متزايد في اقتصادات ومجتمعات المعرفة.** وقد وَرَدَ[13] أن حوالي 600 مهندس يغادرون البلاد كل سنة. ويبدو أن موجهة هجرة الكفاءات تهم أعداداً واختصاصات أوسع من ذلك، حيث صرحت الفدرالية المغربية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأوفشورينغ أن حوالي 8000 من الأطر المغربية ذات الخبرة تهاجر نحو الخارج سنويا. وتشمل هذه الموجة قطاع الطب أيضا. وعموما، احتل المغرب المغرب في سنة 2018، حسب مؤشر تنافسية المواهب العالمي (GTCI) الذي يقيس قدرة البلدان على جذب الكفاءات، المرتبة 100 من أصل 125 بلداً.

ويعزى هذا الوضع إلى كون الأشخاص من ذوي المؤهلات العليا لا يجدون ما يكفي من فرص الشغل اللائق بالمغرب، ولا يعثرون على بيئة عمل مناسبة كفيلة بتثمين كفاءاتهم وتحفيزهم وتمكينهم من تحقيق ارتقاء اجتماعي حقيقي قائم على الاستحقاق والكفاءة. كما أن غياب سياسة فعلية لتطوير البحث العلمي بالمغرب يُعد سببا في هجرة الأدمغة، حيث يجد هؤلاء الباحثون في الخارج الوسائل الكفيلة بتثمين معارفهم وتطويرها. بالإضافة إلى ذلك، لا تسمح جودة الحياة في المغرب، خاصة على المستوى الاجتماعي، بالاحتفاظ بالأطر من ذوي الكفاءات العليا الذين يتطلعون إلى إيجاد ظروف عيش وخدمات اجتماعية أفضل لهم ولأسرهم في بلدان أخرى.

كما تنعكس هجرة الكفاءات سلبا على الاقتصاد الوطني، إذ يبدو أن هذا الأخير بات يجد صعوبة في الإبقاء على أطره ذات الكفاءات العالية داخل المنظومة الاقتصادية الوطنية، وبالتالي لا يُحقق الاستفادة المثلى من مواهبهم وقدراتهم على مستوى المساهمة في النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية والدفع بالتقدم التكنولوجي، كما يفقد بهجرتهم نسبة من المداخيل الجبائية.

غير أنه لا بد من الإشارة في هذا الإطار إلى أن العديد من تلك الكفاءات تتألق في بلدان أخرى بمواهبها وتحظى بالاعتراف وتُتَوَّج من بين أفضل المختصين في مجالاتها على نطاق عالمي. فكثيرة هي قصص نجاح المغاربة في الخارج في عدة تخصصات، على غرار المهندس رشيد اليزمي المختص في مجال بطاريات الليثيوم (جائزة «درابر» سنة 2014) والدكتور خليل أمين، العالم الأكثر تميزا في مجال تخزين الطاقة خلال السنوات العشر الماضية والذي من المزمع أن يحصل على جائزة الطاقة الدولية برسم سنة 2019 من يد الرئيس الروسي.

ويتجلى الاعتراف الدولي بالكفاءات المغربية في مجال التعليم أيضا. ولعل فوز الأستاذ المغربي سعيد المجداني، الذي يعمل في ثانوية «ويستوود كميونوتي» بكندا، بجائزة الوزير الأول الكندي للتميز في التدريس، خير دليل على هذا التفوق.

13 – صرح بذلك وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في معرض جوابه عن سؤال شفوي بمجلس المستشارين، بتاريخ 5 فبراير 2019

أما في الميدان المقاولاتي، فإن المغاربة يشكلون ثالث أكبر جنسية، بعد فرنسا والصين، موجودة في أكبر فضاء في العالم لاحتضان الشركات الناشئة (Station F) بباريس.

كما توجد قصص نجاح في المجالات الاجتماعية والفنية والرياضية وفي عالم فن الطبخ، يدل على ذلك التألق الكبير للعديد من الفنانين المغاربة (مثال الفنان ريدوان)، وتميز عدد من لاعبي كرة القدم والرياضيين من المستوى العالي في المسابقات الدولية.

4 • التضامن؟

رغم الجهود المبذولة، تظل الحماية الاجتماعية بالمغرب غير كافية. ويؤثر ضعف نطاقها بشكل سلبي على وضعية فئات واسعة من المجتمع وينال من شعورها بالأمان. ففي سنة 2018، بلغت نسبة الساكنة المغربية غير المشمولة بأي نظام من أنظمة التغطية الصحية 38 في المائة، كما أن حوالي 60 في المائة من السكان النشيطين غير مشمولين بنظام التقاعد. ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة لبعض الفئات الهشة، حيث إن ثلثي الأشخاص ذوي الإعاقة (66.9 في المائة) لا يستفيدون من أي نظام للضمان الاجتماعي[14].

5 • تكافؤ الفرص؟

لقد أضحت مسألة الفوارق الاجتماعية وفقدان الأمل الناجم عن نقص فرص الارتقاء الاجتماعي، تحديا كبيرا يتعين مواجهته، وذلك بالنظر للتحولات والتغيرات التي شهدها المجتمع المغربي مؤخرا. حيث إن المواطنين باتوا يعربون بشكل متزايد، وبطرق متنوعة، عن عدم رضاهم وعن حاجياتهم وانتظاراتهم ورفضهم للفوارق ومظاهر الحيف.

آليات الارتقاء الاجتماعي تبقى محدودة جدا

في الوضع الحالي، نجد أن 3.1 في المائة فقط من أبناء الفلاحين و6.3 في المائة من أبناء العمال تمكنوا من الولوج إلى منصب إطار متوسط أو إطار عالٍ[15]. وحسب البحث الوطني للمندوبية السامية للتخطيط حول الحركية الاجتماعية بين الأجيال، فإن 35 في المائة فقط من الأشخاص البالغة أعمارهم 35 سنة فما فوق حققوا ارتقاء اجتماعيا (حركية اجتماعية تصاعدية) مقارنة مع والديهم، فيما ظل الباقون في نفس الوضعية بل منهم من تقهقر وضعه الاجتماعي.

14 – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الحماية الاجتماعية.

15 – المندوبية السامية للتخطيط، 2013

صعوبات الارتقاء الاجتماعي تطال بشكل أكبر بعض الفئات التي تعاني من التمييز

لقد استفاد من الحركية الاجتماعية الصاعدة الرجالُ أكثر من النساءِ (43.7 في المائة مقابل 17.9 في المائة) والسكان الحضريون أكثر من السكان القرويين (51.1 في المائة مقابل 14.8 في المائة).

من جهة أخرى، تَبَيَّن أن الحركية الاجتماعية الصاعدة تتوقف بشكل كبير على عوامل : سنوات الدراسة ونوعيتها؛ الخبرة المهنية؛ والوضعية السوسيومهنية للوالدين.

لم يتمكن المغرب من تقليص حجم التفاوتات إلا بشكل ضئيل جدا

انتقل مؤشر جيني (GINI)، الذي يقيس حجم التفاوتات في الدخل على أساس الإنفاق السنوي للفرد، من 0.407 إلى 0.395 بين سنتي 2007 و2014[16]، علما بأن حجم التفاوتات قد يكون أكثر عمقا ومدعاة للقلق لو توفرت معطيات حول الفوارق في الثروة بالمغرب. بالإضافة إلى ذلك، تعاني الطبقة المتوسطة من ضغط متزايد، في ظل غياب سياسة موجَّهة لهذه الفئة من المواطنين وخدمات عمومية ملائمة لحاجياتها.

6 • الاستدامة؟

تشكل المحافظة على البيئة والتدبير المسؤول للموارد الطبيعية رهانا أساسيا للتنمية بالمغرب.

منذ سنة 1999 اعتمدت المملكة إطارا تشريعيا طموحا في مجال التنمية المستدامة، إذ نص دستور 2011 على الحق في «العيش في بيئة سليمة»، كما جرت المصادقة على القانون الإطار 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى العديد من القوانين والمراسيم التي تهم مجالات الماء والغابات والمناطق المحمية والهواء والنفايات الصلبة والساحل، إلخ.

وفي هذا الإطار، اعتمد المغرب سياسة للانتقال الطاقي تهدف إلى رفع قدرته على إنتاج الكهرباء انطلاقا من مصادر متجددة إلى 42 في المائة من الطاقة الإجمالية سنة 2020، و52 في المائة سنة 2030.

وقد مكنَت الاستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة، التي وضعها المغرب سنة 2009، من تطوير عدد كبير من المشاريع الطاقية، لا سيما في مجال الطاقة الشمسية والريحية، مكنت المغرب من تطوير خبرة حقيقية في هذا المجال.

16 – المندوبية السامية للتخطيط

ورغم الجهود المبذولة، فإن الادخار الصافي المعدل[17]، الذي كان إيجابيا خلال الفترة ما بين 1999 و2006، قد سجل تراجعا من 24.1 في المائة سنة 2006، إلى 14.8 في المائة سنة 2013[18]، وبالتالي فَقدَ أكثر من تسع نقاط خلال سبع سنوات. وهذا يعود، بالخصوص، إلى كون المغرب يعيش حالة من ندرة الموارد المائية، إذ لا تتعدى 650 متر مكعب للفرد سنوياً، وهي وضعية تتفاقم سنة تلو الأخرى، مع استعمال سنوي يفوق 900 مليون متر مكعب من الاحتياطيات غير المتجددة من المياه الجوفية[19]. كما أن جودة هذه المياه مهددة بالتلوث الصناعي، والتلوث الناتج عن معالجة المحاصيل الزراعية، علاوة على أن الإمكانيات المتوفرة في مجال النجاعة المائية لا يتم استغلالها الاستغلال الكافي.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن مساحة الغابات الوطنية قد ارتفعت من 11.2 في المائة من المساحة الإجمالية للبلاد في سنة 2000 إلى 12.7 في المائة سنة 2010، فقد عرفت منذ ذلك الحين شبه ركود لتستقر عند نسبة 12.6 في المائة سنة 2016 [20]. وقد أدى الرعي الجائر والاستغلال المفرط للأخشاب وإزالة الغابات من بعض المناطق الغابوية، التي يتطلب تجديدها مدة طويلة جدا، إلى إضعاف المِلك الغابوي، وإضعاف النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والتربة والحيلولة دون مكافحة التصحر.

وأخيرا، فإن التزايد العمراني غير المتحكم فيه، تنضاف إليه المضاربات العقارية حول المدن، لا يؤدي فقط إلى تغيير صبغة وأوجه استخدام الأراضي، المعدة أصلا للأنشطة الفلاحية، بل يؤدي أيضا إلى خلق اختلالات بيئية ناجمة عن إضعاف التربة والنظم الإيكولوجية والساحل، وتلوث الهواء والتربة والمياه.

هكذا، تطرح الرهانات المرتبطة بالمناخ، القضايا المتعلقة بالمحافظة على الموارد غير القابلة للاستبدال، وباستراتيجيات التكيف مع آثار التغيرات المناخية (الإجهاد المائي والجفاف والفيضانات والتصحر والهجرة)، وبتثمين المصادر المتجددة أو البديلة.

17 – يساوي الادخار الصافي المُعَدَّل الادخار الوطني الخام لكل بلد على حدة، غير أنه مُعدَّل عن طريق طرح قيمة الاستنزاف التي يتعرض لها الرأسمال الطبيعي والثابت (المساكن، المباني الأخرى ومنشآت الهندسة المدنية، الآلات والمعدات، الأصول المزروعة، البرمجيات، الأعمال الترفيهية والأدبية أو الفنية...) وإضافة الإنفاق في مجال التربية والتكوين. وعليه فإن الادخار الصافي المُعَدَّل يُمَكِّن من تقييم الادخار الحقيقي لأي بلد، ويُعتبر في الوقت نفسه مؤشرا رئيسيا على الاستدامة. وهكذا، يشير الادخار الصافي المُعدَّل السالب على سبيل المثال إلى أن بلدا ما يستهلك احتياطاته الطبيعية، ولا يُعوِّض كليا إنهاك موارده الطبيعية باستثمارات من شأنها تعزيز رأسماله البشري وبنياته التحتية. أما الادخار الصافي المُعَدَّل الإيجابي، فيدُل على أن البلد يخلق من الثروة أكثر مما يدمرها، وبأنه سائر في طريق التنمية المستدامة، لكون موارده الحيوية (الماء والهواء والأراضي، إلخ...) ونُظمه البيئية الطبيعية يتم الحفاظ عليها واستغلالها بكيفية تسمح بتجددها.

18 – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الثروة الإجمالية للمغرب.

19 – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التدبير المندمج للموارد المائية (2014).

20 – البنك الدولي.

3

تَعَطُّلُ النموذج التنموي الحالي يُضعف الثقة ويُذكي الهشاشة

إن التفاوتات بين الطموح الجماعي وبين ما يقدمه النموذج التنموي الحالي هي تفاوتات مَلحوظة، وتعكس الاختلالات التي تعتري هذا النموذج. كما أن الفوارق في الولوج إلى الحقوق الأساسية من خلال خدمات عمومية ذات جودة، تذكي التقاطبات الاجتماعية والمجالية، وهي تقاطبات تطال عدة أبعاد وتلامس حدود الهوة والتصدع التي تؤدي إلى زعزعة الثقة وتحول دون تقدم المجتمع. وبالتالي فإن الشعور بعدم الثقة الذي ينجم عن ذلك يُضعف الرابط الاجتماعي والمؤسسات والهيئات الوسيطة.

1 • تقاطبات تتعمق بشكل متزايد

تقاطب بين التعليم العمومي والخاص

إن وجود «نظامين» تعليميين متجاورين، عمومي وخاص، لا يشتغلان وفق منطق من التكامل، يُعمق التفاوتات الاجتماعية. فقد أضحى جليا أن الأسر التي تملك موارد كافية هي وحدها القادرة على إرسال أطفالها إلى المدارس الخاصة التي توفر حدا أدنى من جودة التعليم. علاوة على ذلك، وبالنظر لعدم تجانس العرض الذي تقدمه المدارس الخاصة نفسها، فإن جودة التعليم الذي يقدمه هذا القطاع للتلاميذ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرات المالية لوالديهم، ما من شأنه تكريس عدم تكافؤ الفرص، وتعميق هشاشة الأسر محدودة الدخل وأسر الطبقة المتوسطة وإثقال كاهلها بالمديونية.

يَعتبر المواطنون الذين شاركوا في الاستشارة التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت، أن قطاع التربية والتعليم وما يطبعه من تقاطب، يعد أكبر مجال تتجلى فيه التفاوتات بشكل صارخ (29.98 في المائة)، متبوعا بتوزيع الدخل (23.44 في المائة) ثم التفاوتات بين الوسط الحضري والقروي (15.42 في المائة)، فمجال الصحة (12.11 في المائة) ثم القضاء (11.26 في المائة).

تقاطب في مجال الصحة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص

لقد تضرر قطاع الصحة العمومي بشكل كبير من الحكامة المعتمَدة في تعميم نظام المساعدة الطبية «راميد» دون تأهيل مسبق للقطاع، كما أوصت بذلك نتائج تقييم المرحلة التجريبية لإعمال هذا النظام. وقد كشف تقييم نظام راميد الذي نشره المرصد الوطني للتنمية البشرية سنة 2017 أن هذا التعميم أسفر عن تدهور في جودة خدمات الرعاية الصحية المقدمة لمجموع المستفيدين (سواء المنخرطون في نظام راميد أم غير المنخرطين).

لقد جاء تدهور جودة خدمات الرعاية الصحية نتيجة لارتفاع الطلب على العلاجات الموجه إلى مؤسسات الصحة العمومية، دون أن تتم مواكبة ذلك بزيادة في الموارد اللازمة، مما أدى إلى تمديد آجال الانتظار للاستفادة من الخدمات الطبية (من 3 إلى 9 أشهر)، وإلى التلاشي السريع للتجهيزات والمعدات الطبية وتعرضها لأعطاب متكررة، بالإضافة إلى زيادة حجم العمل الملقى على عاتق الطواقم الطبية، التي باتت تشتغل تحت وطأة الضغط والشعور بالإحباط. وقد أسفر هذا الوضع عن نشوء إحساس متبادل بانعدام الثقة بين العاملين بالمستشفيات، الذين باتوا مجبرين على تدبير النقص الحاصل في وسائل العمل، وبين المستفيدين من نظام الراميد. كما دفع ذلك بالمرتفقين المتوفرين على الإمكانيات المادية إلى التوجه نحو القطاع الخاص.

تقاطب على مستوى عرض السكن

لقد سمحت المجهودات المبذولة (برامج السكن الاجتماعي ومكافحة مدن الصفيح، وتيسير الحصول على التمويل من خلال صناديق الضمان ...) بتقليص العجز في مجال السكن بشكل كبير، حيث انخفض هذا العجز من 1.2 مليون وحدة في بداية سنوات 2000، إلى ما يناهز من 400.000 وحدة في سنة 2017. غير أن تنفيذ سياسات السكن والسياسات الجبائية وسياسات إعداد التراب جرى وفق مقاربة غير مندمجة يعمل فيها كل قطاع على حدة، دون مراعاة كافية لحاجيات الطبقة المتوسطة في مجال السكن، ولا اعتمادٍ لتدابير لمكافحة التجاوزات المستشرية في قطاع السكن (المعاملات المالية غير النظامية، المضاربة العقارية، وارتفاع الأسعار في وسط المجال الحضري...).

ونتيجة لذلك، تطور عرض السكن الاجتماعي في أحياء أقيم أغلبها في محيط المدن، بدون أن يتم الحرص بالقدر الكافي عند إنشائها على مراعاة متطلبات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسكان المستفيدين. وقد أدى ذلك إلى وقوع إقصاء مزدوج في حق هؤلاء : إقصاء اجتماعي وآخر مجالي، كما أدى إلى ضعف التمازج الاجتماعي، وإلى خلق تقاطب في الفضاء الحضري، أضحى في ظله موقع السكن مرادفا للوضع المالي للأسرة.

ويعتبر هذا الوضع نتيجة لقصور في حكامة القطاع أدى إلى تغليب المنطق الاقتصادي على حساب الاعتبارات الاجتماعية، رغم أهميتها.

تقاطب بين الوسطين الحضري والقروي

رغم المبادرات العديدة التي اتخذتها الدولة، لا تزال وضعية العالم القروي مثيرة للقلق. حيث تستمر حدة الفوارق بين الوسطين القروي والحضري. ورغم أن نسبة الفقر اتخذت عموما بين سنتي 2001 و2014 منحى تنازليا، إلا أنها لا تزال مرتفعة في العالم القروي[21].

من جهة أخرى، تتجلى التفاوتات بين الوسطين الحضري والقروي بقوة في مجال الولوج إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم (تبلغ نسبة الأمية 47.7 في المائة في العالم القروي مقابل 22.2 في المائة في الوسط الحضري[22])، والولوج إلى التجهيزات والبنيات التحتية، والتي تُسجِّل فيها المناطق القروية تأخرا مهما، خاصة في المناطق الجبلية المحرومة. ذلك أنه كلما ابتعد المرء عن المراكز الحضرية في اتجاه عمق العالم القروي، كلما كانت التدخلات العمومية غير كافية. كما أنها تفتقر للانسجام ولا تتم بطريق منصفة بين مجموع مناطق التراب الوطني، ولا تواكبها تعبئة كافية من لدن القطاع الخاص.

21 – البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر بالمغرب، المندوبية السامية للتخطيط، 2016

22 – المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

قد يؤدي الاستعداد غير الكافي لمتطلبات الثورة التكنولوجية إلى تعميق التقاطب الاجتماعي على المدى المتوسط والطويل

حسب تقرير «الاستعداد لمستقبل الإنتاج لسنة 2018» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن البنية الإنتاجية التي يتوفر عليها المغرب تتسم بمحدوديتها، كما أن آفاق تأقلمها مع التحديات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة 4.0 ليست بالواعدة كثيرا. في غياب رؤية واستراتيجيات ملائمة، فإن أحد الانعكاسات المقلقة التي يمكن أن تؤثر على بلدنا في المستقبل تَكمُن في بروز ظاهرة تقاطب سوق الشغل، والتي تتجلى في ارتفاع عدد مناصب الشغل المفقودة مقارنة مع عدد المناصب المحدثة في فئة الوظائف التي تتطلب «مهارات متوسطة». إذ تُعتبر هذه الأخيرة أكثر عرضة للتضرر من انتشار استخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي، مما قد يؤدي مستقبلا إلى تعميق التفاوتات داخل المجتمع المغربي.

2 • الفساد يؤدي إلى إضعاف الرابط الاجتماعي

يظل الفساد، رغم توالي برامج العمل التي وضعتها السلطات العمومية لمكافحته، عنيداً أمام جهود الإصلاح ومتجذراً في المجتمع المغربي. لا شك أن المغرب خطى خطوات مهمة على الصعيد التشريعي من أجل جعل مناخ الأعمال أكثر شفافية، وذلك من خلال إصدار قانون الحصول على المعلومات وقانون التصريح الإجباري لبعض المنتخبين بممتلكاتهم. غير أن هذه التدابير لا تزال أبعد ما تكون عن الاستجابة لتطلعات المجتمع المدني، وتظل أقرب إلى المبادرات العمومية، منها إلى سياسة إرادية للمكافحة الفعلية للفساد على جميع المستويات، تُواكبها تدابير لحماية المبلغين عن حالات الفساد. بالموازاة مع ذلك، يؤدي تسليط الضوء إعلاميا على قضايا الفساد عبر شبكات التواصل الاجتماعي إلى إضعاف الرابط الاجتماعي وزعزعة ثقة الفاعلين الاقتصاديين والمواطنين في نجاعة مسلسل مكافحة الفساد.

3 • نقص الشفافية والمحاسبة يؤدي إلى إضعاف الثقة في المؤسسات

لقد اعتمد المغرب منذ عقدين من الزمن، ترسانة قانونية وتنظيمية لتحسين حكامة المؤسسات العمومية، مما يعكس الإرادة القوية للدولة في القطع مع الغموض والإفلات من العقاب، وأعطى دفعة مهمة للجهود الرامية إلى إرساء المزيد من الشفافية وتعزيز مبدأ المحاسبة. غير أن إعمال هذا المبدأ ظل في الغالب مقتصراً على الجوانب المالية (الاختلاس، التلاعب...) والقانونية والمسطرية. في حين أن منطق المحاسبة المرتكز على فعالية الفعل العمومي والاستعمال الناجع للمال العام، لم يترسخ بَعْدُ بشكل كامل في الممارسة المؤسساتية، كما أنه لا يتم إعماله بشكل تلقائي. ويؤدي عدم إخضاع المسؤولين العموميين، بشكل تلقائي وممنهج، للمحاسبة على أساس حصيلة العمل المنجز خلال ولايتهم، إلى تراجع ثقة المواطنين في شفافية المؤسسات العمومية، سيما عندما يكون لتدخل هذه الأخيرة تأثير مباشر في حياتهم اليومية.

4 • مشروعية أدوار فعاليات الوساطة باتت موضع تساؤل من لدن المواطنين

مَرَّ المغرب في السنوات الأخيرة بالعديد من الأزمات الاجتماعية التي كشفت عن وجود شعور من الاستياء لدى المواطنين بسبب تدهور مستوى معيشتهم والتأخير المُسجَّل في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد عبرت غالبية هذه الحركات الاجتماعية عن نفسها خارج فعاليات الوساطة التقليدية (جمعيات المجتمع المدني، النقابات، الأحزاب السياسية...)، وهي نتيجة مباشرة للضعف المُسَجَّل في مشاركة المواطن في الانتخابات التشريعية والجماعية ولانخفاض نسبة الانخراط في النقابات.

4

ستة مَوَاطِنِ ضعف كبرى ترهن تحقيق الطمَوح المنشود

إن مختلف أوجه القصور المشار إليها أعلاه، تشكل في الواقع «أعراضا» تكشف عن عجز النموذج التنموي الحالي عن تحقيق الطموح الجديد المنشود، وتقتضي منا إجراء تحليل دقيق لتحديد العوامل ومكامن الضعف البنيوية التي جعلت النموذج التنموي بالمغرب يبلغ مداه. فمن خلال التوصيف الجيد للأسباب، سيكون بمقدورنا صياغة الخيارات الكبرى التي ينبغي أن يرتكز عليها النموذج التنموي الجديد.

1 • لا يملك المواطنون الشروط والوسائل التي تؤهلهم للمساهمة الفعلية في التنمية

كما تم الإشارة إلى ذلك أعلاه، يُعتبر المواطن فاعلا في مسلسل التنمية ومستفيداً منها في نفس الوقت. لذلك فإن أوجه القصور المسجلة في مجال تنمية وتعزيز قدرات المواطنين، تشكل في الآن ذاته نتيجة مباشرة وسببا عميقا، في الانحسار الذي يشهده النموذج التنموي الحالي.

الاختلالات التي تعاني منها الخدمات العمومية تؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية للأجراء وتضر بتنافسية المقاولات

يؤدي غياب خدمات عمومية متيسرة الولوج وذات جودة، إلى ارتفاع كلفة المعيشة في المغرب، وذلك بسبب **ارتفاع النفقات التي يتحمل عِبْأَها المواطنون** في مجال التعليم في المؤسسات الخاصة، والصحة، والنقل، والسكن وغيرها من الخدمات. فعلى مستوى استهلاك الأسر(الرسم البياني رقم 1)، نجد أن حصة النفقات المخصصة للتعليم والصحة، كانت أكبر الحصص التي شهدت ارتفاعا في إجمالي ميزانية الأسر ما بين سنتي 2007 و 2014 (حيث ارتفعت حصة نفقات التعليم بـ 2.4 نقطة مئوية، في حين ارتفعت حصة نفقات الصحة بـ 2.2 نقطة مئوية[23]). ويساهم هذا الوضع في:

أ. **إضعاف القدرة الشرائية للأسر، بالنظر للتكاليف التي تتحملها**، خاصة بالنسبة للفئات المحرومة والطبقة المتوسطة (خضوع مزدوج للضريبة)، ومن ثم تنامي الشعور بعدم الرضى نتيجة غياب خدمات عمومية ذات جودة مقابل ما يؤدونه من ضرائب؛

ب. **الإضرار بتنافسية المقاولات، إذ بسبب مختلف هذه الأعباء التي يتحملها الأجراء، فإن المقاولة لا تملك هامشاً كافياً من أجل تفادي الارتفاع المطرد في وتيرة الزيادة في الأجور مقارنة مع الوتيرة المعمول بها في الدول المنافسة (انظر الرسم البياني رقم 2).**

الرسم البياني رقم 1 : مكونات سلة استهلاك الأسر

تغير بنية سلة الاستهلاك (الحصة بالنسبة المئوية)

أقسام النفقات	سنة 2007	سنة 2014
التعليم	3,9	6,3
الصحة	5,5	7,7
الترفيه والثقافة	2,2	2,7
الملابس والأحذية	3,9	4,3
السكن والماء والكهرباء والغاز	14,8	14,5
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة الاعتيادية للمنزل	4,9	4,4
المواصلات	3,5	2,9
النقل	11,4	10
مطاعم وفنادق	2,9	1,4
المواد الغذائية	41,5	38,8

تغير حصة مختلف أصناف النفقات المكونة لسلة استهلاك الأسر بين سنتي 2007 و2014 (مرتبة وفق ترتيب تنازلي بالنسبة المئوية)

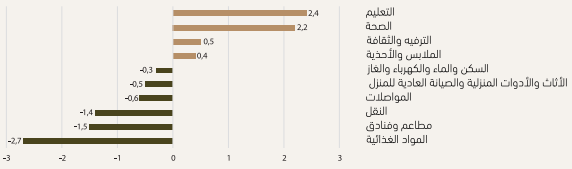

المصدر : معطيات المندوبية السامية للتخطيط

23 – معطيات المندوبية السامية للتخطيط

تؤكد هذه الملاحظة الدور الجوهري الذي يضطلع به عرض الخدمات العمومية. ذلك أن دعم القدرة الشرائية لا يمر بالضرورة عبر الزيادة في الأجور، وإنما ينبغي على الدولة تخفيف الضغط على دخل المواطن من خلال توفير خدمات وبنيات عمومية متاحة للجميع وذات جودة كافية (التعليم، الصحة، النقل، المساعدة على التوفر على السكن ...). إن تعزيز الولوج لهذه الخدمات العمومية سيمكن من المحافظة على القدرة الشرائية للعاملين دون الإضرار بتنافسية المقاولات، على اعتبار أن الدولة ستتحمل نفقات هذه التكاليف الاجتماعية، مما سيقلل من المطالبة بزيادة الأجور أو سيخفف من وتيرة هذه المطالبة. وفضلا عن التأثير على وتيرة زيادة الأجور، فإن توفير تعليم عمومي ذي جودة عالية من شأنه تكوين رأسمال بشري أكثر تأهيلا وأكثر إنتاجية، مما سيسمح بتحسين تكلفة العمل (نسبة الأجور/ إنتاجية العمل) على مستوى المقاولة.

الرسم البياني رقم 2 : متوسط الأجر الشهري في البلدان ذات الدخل المتوسط (بالدولار الدولي)

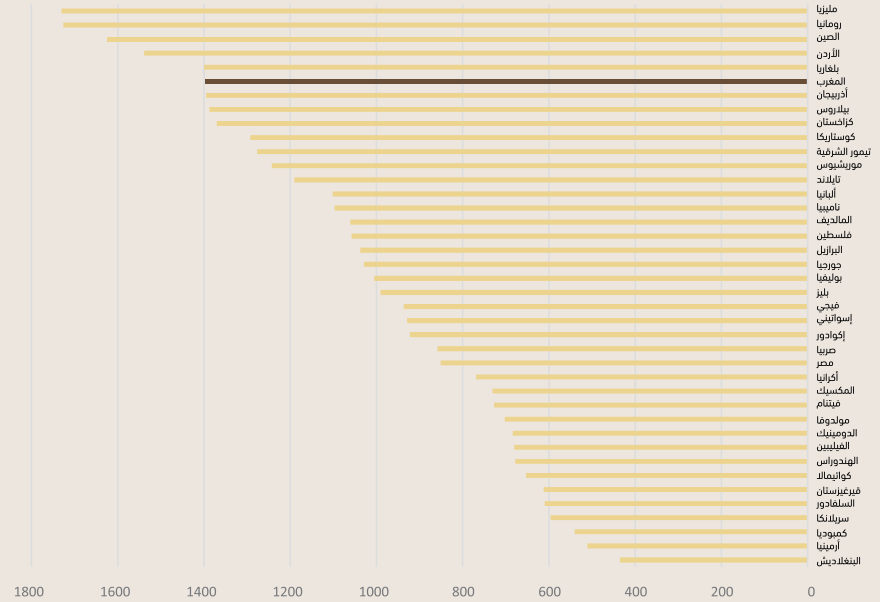

المصدر : رسم بياني منجز على أساس معطيات مكتب العمل الدولي والبنك الدولي

من جهة أخرى، اعتبر المشاركون في الاستشارة التي أطلقها المجلس على الأنترنت أن خدمات التربية والتعليم والقضاء والصحة العمومية غير فعالة، بل ورديئة، والحال أنها تعد أكثر الخدمات العمومية قدرة على تعزيز قدرات المواطنين وتمكينهم من التنمية الشاملة وجودة الحياة.

منظومة تربوية عاجزة عن الاضطلاع بمهامها الأساسية

تعاني منظومة التربية والتعليم في بلادنا من مجموعة من مَواطِنِ الضعف التي أدت إلى تدهور المدرسة المغربية، خاصة المدرسة العمومية. وهي مكامِنُ ضعفٍ في تزايد مستمر رغم الإصلاحات التي شهدها القطاع خلال العقدين الماضيين. ومن بين أوجه القصور التي يعاني منها مجال التربية والتعليم ببلادنا، نذكر الهدر المدرسي والمستوى التعليمي غير الكافي للتلاميذ، وهو ما أدى إلى جعل النفقات المخصصة لقطاع التعليم نفقات غير ناجعة.

لا يزال الهدر المدرسي يشكل معضلة في المدارس العمومية حيث طال حوالي 338.000 تلميذ(ة) في طوري التعليم الابتدائي والإعدادي خلال الموسم الدراسي 2018. ويعزى هذا الوضع إلى عدة عوامل. فمن جهة، نجد الظروف الاجتماعية غير المواتية لمواصلة الدراسة، فضلا عن كون برامج الدعم الاجتماعي التي تم اعتمادها في قطاع التعليم لم تعط النتيجة المتوقعة منها (برنامج تيسير، مليون محفظة مدرسية، المدارس الداخلية، إلخ)[24]. من جهة أخرى، يشكل المعدل المرتفع للتكرار في المرحلة الابتدائية عاملا مؤثرا في رفع احتمال مغادرة الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف العرض المتوفر في بنيات الاستقبال القادرة على امتصاص أعداد التلاميذ الذين يغادرون المدارس الابتدائية يزيد من احتمال العودة إلى الأمية.

وبخصوص مستوى اكتساب المعارف، يكشف تصنيف التلاميذ المغاربة في الاختبارات الدولية (دراسة اتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي (TIMSS)، والدراسة الدولية لتقويم تطور الكفايات القراءاتية (PIRLS)، والبرنامج الدولي لتقييم مكتسبات الطلبة (PISA)) التي تقارن بين مستويات التعلمَّات بين تلاميذ العديد من البلدان، أن المغرب يوجد ضمن أضعف ثلاث دول في هذا المجال، سواء على مستوى القراءة أو الرياضيات أو العلوم.

ويمكن تفسير انخفاض المستوى التعليمي للتلاميذ بعدة أسباب، من بينها على الخصوص، التكوين غير الكافي للمدرسين. فعلى الرغم من الإصلاح الذي شُرع في إنجازه منذ سنة 2007، إلا أنه لا يزال غير ناجع بالقدر الكافي ولا يُمَكِّن الأستاذ من الكفايات اللازمة لممارسة مهنته. ذلك أن فترة التكوين الأساسي، المحددة رسميا في سنة واحدة، لا تتجاوز على أرض الواقع ستة أو سبعة أشهر[25]. وبالنسبة للأساتذة الذين تم توظيفهم بالتعاقد انطلاقا من سنة 2016، فقد تم تخفيض هذه المدة إلى ثلاثة أشهر تقريبًا. إن هذا القصور في تكوين أفراد هيئة التدريس ينعكس في المحصلة سلبيا على جودة الرأسمال البشري ويُضعف قدرته على رفع مستوى الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. من جهة أخرى، لا بد من الإشارة إلى أن تضرر الفئات المحرومة أكثر من غيرها من أوجه الخصاص التي تعتري المدرسة العمومية، يؤدي إلى تكريس وإعادة إنتاج عدم تكافؤ الفرص في صفوف الأطفال والشباب.

منظومة صحية تعاني من اختلالات عميقة

تعاني المنظومة الصحية اليوم من العديد من مَواطِن الضعف، بما في ذلك نقص الموارد البشرية واللوجستية، وضعف عرض خدمات الرعاية الصحية، وتقادم البنيات التحتية الاستشفائية، وعدم تعميم التغطية الصحية الأساسية وتوزيع للأطباء غير ناجع ولا متوازن بين مختلف جهات المملكة.

فبالنسبة للتأطير الطبي، سجل المغرب في المتوسط 7.3[26] أطباء لكل 10.000 نسمة[27] سنة 2018، وهي نسبة تأطير تبقى منخفضة مقارنة مع بلدان شبيهة ببلادنا (تونس : 12.7 طبيبا، وتركيا : 17.6 طبيبا)[28].

24 – التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، 2017

25 – تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي « تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013»، 2015

26 – تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، أكتوبر 2019

27 – توصي منظمة الصحة العالمية بطبيب لكل 650 نسمة (16 طبيبا لكل 10.000 نسمة)

28 – منظمة الصحة العالمية، قاعدة معطيات المرصد العالمي للصحة

أما الميزانية المُخصَّصة لقطاع الصحة (حوالي 6 في المائة من ميزانية الدولة) فإنها تظل أدنى من المستوى الموصى به من لدن منظمة الصحة العالمية (ما بين 10 و12 في المائة).

وينضاف إلى ذلك، التوزيع الجغرافي المتفاوت للهيئة الطبية وشبه الطبية والمؤسسات الصحية بين مختلف جهات المملكة. إذ يتباين التأطير الطبي حسب الجهات ما بين طبيب واحد لكل 4000 نسمة (أطباء وزارة الصحة باستثناء المراكز الاستشفائية الجامعية، أطباء الجماعات المحلية وأطباء القطاعين العام والخاص)، وبين طبيب واحد لحوالي 1000 نسمة. بالإضافة إلى ذلك، تعرف مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، التي جرى تطويرها على نطاق واسع خلال العقد الأخير، إقبالا ضعيفا من لدن المواطنين وذلك بالنظر لضعف العرض الصحي الذي تقدمه. وحسب دراسة مشتركة أنجزها كل من المرصد الوطني للتنمية البشرية والبنك الدولي سنة 2018 تحت عنوان «تقييم خدمات الرعاية الصحية الأولية»، فإن معدل اللجوء إلى الاستشارات الطبية يتراوح بين 0.71 و0.99 حالة جديدة للفرد الواحد، مقابل 2.7 في تونس و6.4 بفرنسا.

بالإضافة إلى ذلك، ورغم تطور التغطية الصحية، لا تزال النفقات التي تتحملها الأسر مباشرة في مجال الرعاية الصحية مرتفعة. كما أن توسيع نطاق التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، لم تتم مواكبته بزيادة مهمة في الاعتمادات المخصصة للقطاع ولا بمراجعة للتعريفة المرجعية الوطنية (ظلت بدون تعديل منذ 2008). وهو ما أدى إلى ارتفاع حصة فارق المصاريف المتبقية على عاتق المؤمّن لهم، حيث بلغت 35 في المائة سنة 2016، علما أن هذه النسبة لا تعبر عن حقيقة الوضع بالنظر إلى الممارسات غير النظامية المرتبطة بالأداء المباشر لجزء من العلاجات خارج الفاتورة الرسمية (الفوترة المنقوصة) في القطاع الخاص[29].

وكما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، فإن الحكامة المعتمَدة في تعميم نظام المساعدة الطبية (راميد) سنة 2012 أدت إلى إنهاك مرافق الصحة العمومية، بالنظر لتزايد أعداد المواطنين المشمولين بهذا النظام، دون أن تواكب ذلك زيادة مهمة في التمويل المخصص للقطاع ولا تأهيل مسبق له.

وفي هذا السياق، يجد المواطنون أنفسهم إزاء منظومة صحية تسير بسرعتين، وتعاني من وجود «شرخ» بين قطاع صحي خاص يتسم بجاذبيته لكنه مرتفع الكلفة سواء بالنسبة للمرضى أو لأنظمة التغطية الصحية، وبين قطاع صحي عمومي ماضٍ في التدهور ويعمل تحت الضغط.

سياسات للتعمير والسكن تُفضي إلى خلق فضاءات جديدة للإقصاء الاجتماعي

يُوَلد التوسع العمراني في المغرب الإقصاء ويخلق التوترات الاجتماعية: إذ ينجم عن العجز الموجود في مجال السكن ظهور دور الصفيح والمساكن ناقصة التجهيز وغير الصحية. ويعزى هذا العجز إلى الاختلال الجلي بين العرض الموجود وبين الطلب على وحدات سكنية بأسعار في متناول الأسر ذات الدخل المحدود. لقد أدى النمو المطرد لساكنة المناطق الحضرية على امتداد عدة عقود إلى تضخم أسعار السكن. وهو ما دفع بالأسر محدودة الدخل إلى الانتقال إلى ضواحي المدن الكبرى وإلى جزء من المناطق القروية. إذ نجد

29 – الحماية الاجتماعية في المغرب : واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية

أن أكثر من 30 في المائة من مجموع المباني المشيدة سنويا بالوسط الحضري يتم بناؤها فوق أراض فلاحية واقعة في ضواحي المدن، خارج أي تخطيط عمراني مسبق. ذلك أن ظاهرة الزحف العمراني التي شهدها المغرب منذ زمن تفاقمت في العقد الماضي بظهور مشاريع كبرى للسكن الاجتماعي، والتي قد تشكل في السنوات القادمة بؤرا متنامية لانعدام الأمن وللتوترات الاجتماعية. ومن العوامل التي زادت من حدة التدبير غير الأمثل لقطاع التعمير، نجد إطلاق برامج «المدن الجديدة» وتوالي اللجوء منذ بداية سنوات 2000 إلى منح الاستثناءات في مجال التعمير، إضافة إلى ضعف العرض المخصص للطبقة الوسطى، التي تواجه ارتفاع أسعار العقار وطرق الأداء غير النظامية «النوَارْ» (أداء مبالغ خارج إطار المبلغ المصرح به في عقد الشراء).

قطاع نقل غير ملائم لحاجيات المستعملين

يتسم نمط تدبير الخدمات العمومية بالمناطق الحضرية بكونه غير شامل وغير مستدام، خاصة في كبريات المدن، كما أنه يشتغل بوسائل لا تتطور وفق ما يُستجد من حاجيات : يعاني النقل الحضري بشكل خاص من الخصاص في البنيات التحتية والتجهيزات ومن عدم ملاءمتها للطلب المتزايد للساكنة الحضرية في مجال التنقل. وقد أدى ذلك إلى تقليص كبير في إمكانيات ولوج السكان إلى الخدمات والأنشطة الاقتصادية، إما بسبب عامل البعد والتكاليف المرتبطة بالتنقل، أو بسبب تنامي انعدام الأمن في وسائل النقل.

لقد أدى انعدام الأمن في وسائل النقل العمومية إلى تزايد اللجوء إلى اقتناء السيارة الشخصية، مما عمق من حدة التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وخلق شعورا بالإقصاء لدى الساكنة الأكثر فقرا التي لا تسعفها إمكانياتها المالية لاقتناء سيارة شخصية، فضلا عما يتسبب فيه هذا الأمر من انعكاس سلبي على البيئة وجودة الهواء. ذلك أن وسائل النقل الحضرية بالمغرب تصدر خُمُس (1/5) انبعاثات غازات الدفيئة وثلث انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، بوتيرة ارتفاع سنوية تبلغ حوالي 5 في المائة.

منظومة عدالة ضعيفة الفعالية وغير مواكبة للتحولات التي تشهدها البلاد ولتطلعات المواطنين

لا تزال منظومة العدالة تعاني من جملة من مَواطن الضعف تهم العديد من الجوانب، نذكر منها استمرار الممارسات المتعلقة بالرشوة، والمحاباة، وطول المساطر، وهو أمر لا يخلو من عواقب على ثقة المواطنين والمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي هيمنة المقاربة القائمة على الاعتماد الكلي على العقوبات السجنية واللجوء شبه التلقائي إلى الاعتقال الاحتياطي، إلى الإقصاء الاجتماعي للسجناء، وإلى زيادة احتمالات حالات العود، لا سيما في صفوف السجناء الشباب، مما يُخشَى معه أن يتحول السجن إلى تربة خصبة للتهميش والانحراف.

كما أن تنفيذ ورش ملاءمة الترسانة القانونية الجاري بها العمل مع مقتضيات دستور 2011 والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب سَجَّلَ تأخرا لافتا. ومما يدعو أكثر إلى الانشغال، كون النصوص القانونية المُعتَمَدَة في بعض المجالات لم يتم تحيينها منذ عقود خلت (نموذج النظام العقاري)، حيث يواجه المواطنون بسبب هذا الوضع صعوبات شتى لإثبات حقوقهم وحمايتها.

بالعلاقة مع أوجه القصور المُسَجَّلَة

في ضوء ما سبق، يبدو جليا أن مكمن الضعف الأول، الذي يتمثل في أن «المواطنين لا يملكون الشروط والوسائل التي تؤهلهم للمساهمة الفعلية في التنمية»، يكتسي مكانة مركزية، على اعتبار أنه يرتبط بالعديد من أوجه القصور التي يتناول بعضها القسمين الثاني والثالث من هذا التقرير. ويتعلق الأمر بشكل خاص بالقصور المسجل في مجال الرخاء الاقتصادي؛ وتنمية المواطن وتطوير قدراته؛ والإدماج؛ وتكافؤ الفرص؛ وتقليص الفوارق.

2 • لا تزال النساء على هامش مسلسل التنمية

تعاني النساء من إقصاء ما فتئت تتزايد حدته: ويبقى بلا شك المؤشر الأكثر تجسيدا لهذا الأقصاء، هو معدل مشاركة النساء في سوق الشغل. إذ انخفض هذا المعدل، حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، من 26.6 في المائة سنة 2008 إلى 21.8 في المائة سنة 2018[30]، ويسجل هذا المعدل مستويات أدنى في المناطق الحضرية، حيث بلغ 18.1 في المائة سنة 2018. مما يفيد أن حوالي 82 في المائة من نساء المدن البالغات سن العمل لا يشاركن في النشاط الاقتصادي، وبالتالي لا يتوفرن على دخل خاص بهن.

ويعزى ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي إلى العديد من العوامل : بالنسبة للنساء البالغات أقل من 24 سنة، يمكن أن يعزى تراجع معدل النشاط إلى طول سنوات الدراسة. كما يشكل ثقل الأدوار الاجتماعية المنوطة بالمرأة عاملا يعوق مشاركتها في سوق الشغل. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى عبء الأعمال المنزلية الملقى على عاتق النساء، إذ يفوق الوقت الذي تخصصه لها المرأة سبع مرات الوقت الذي يخصصه الرجل. وحسب الأبحاث التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط، فإن السبب وراء عدم خروج حوالي نصف النساء غير المشتغلات إلى سوق الشغل يعود إلى ضرورة قيامهن بشؤون المنزل ورعاية الأطفال.

وتؤكد نتائج الاستشارة التي قام بها المجلس عبر الأنترنت هذه الملاحظة، حيث اعتبر 34.88 في المائة من المشاركين أن العامل الثقافي يشكل العامل الرئيسي وراء إقصاء النساء من ميدان الشغل، متبوعا بالعامل المتعلق بمدى توفر فرص الشغل (27.31 في المائة من الأجوبة).

من جهة أخرى، تُعتَبر النساء أكثر عرضة للبطالة من الرجال. إذ بلغ معدل البطالة على المستوى الوطني 14.1 في المائة لدى النساء، مقابل 8.1 في المائة لدى الرجال سنة 2018. ونجد أن هذا المعدل أكثر ارتفاعا في الوسط الحضري، حيث يصل إلى 23.9 في المائة لدى النساء، مقابل 10.9 في المائة لدى الرجال.

ويُعَرِّضُ هذا الوضع النساء للمزيد من الهشاشة الاجتماعية، لاسيما بالنظر لنقص استفادتهن من آليات الحماية الاجتماعية. ذلك أن عددا قليلا فقط من النساء يستفدن من معاش للتقاعد. ففي سنة 2018 لم يتجاوز عدد النساء من مجموع متقاعدي الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي 17 في المائة، مقابل 83 في المائة من الرجال، كما أن متوسط معاشهن يبلغ 1.909 دراهم مقابل 1.974 درهما للرجال. وفي حالة الطلاق، تتوقف استفادة المرأة من التغطية الصحية للزوج، أما في حالة الترمل، فإن استفادتها وأطفالها

30 – البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط، 2018

من الحماية الاجتماعية تكون مشروطة بوجود تحويل معاش التقاعد «معاش الخلف» (والذي يشكل نصف معاش تقاعد الزوج قيد حياته).

بالعلاقة مع أوجه القصور المُسَجَّلَة

إن هذا المكمن الثاني من مكامن الضعف والمتعلق بإقصاء النساء، يرتبط ارتباطا مباشرا بمختلف أوجه القصور التي تعتري النموذج التنموي الحالي، خاصة تلك المتعلقة بالإدماج، من زاوية النوع الاجتماعي، أو بتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

3 • وسط قروي يعاني العزلة ونقص التجهيز ولا يساهم بالقدر الكافي في تنمية البلاد

يظل تأثير البرامج والمشاريع المُنجَزة لفائدة العالم القروي دون انتظارات وحاجيات الساكنة القروية : ويتجلى ذلك في استمرار الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وضعف الولوج إلى الخدمات الأساسية، إذ لايزال حوالي 3.5 مليون شخص لا يستفيدون من تزويد منتظم بالماء الشروب ونحو 1.3 مليون شخص لا يستفيدون من الربط بشبكة الكهرباء.

من جهة أخرى، انتقل معدل الفقر متعدد الأبعاد[31] على المستوى الوطني من 25 في المائة سنة 2004 إلى 8.2 في المائة سنة 2014. غير أن هذا الانخفاض يخفي تفاوتا كبيرا بين الوسطين الحضري (2 في المائة) والقروي (17.7 في المائة) [32]. وهكذا، فإن الفقر متعدد الأبعاد يظل ظاهرة قروية بالأساس (85.4 في المائة من الأشخاص المعنيين بالفقر متعدد الأبعاد يعيشون في الوسط القروي).

ففي الوسط الحضري، يعزى أكثر من 90 في المائة من الفقر متعدد الأبعاد إلى الخصاص المُسَجَّل في مجالي التربية والتعليم (57.3 في المائة) والصحة (33.9 في المائة). أما الفقر في الوسط القروي فيعود أساسا إلى أوجه الحرمان المسجل في التربية والتعليم (54.5 في المائة) وظروف المعيشة (30.4 في المائة)[33].

أما الوضع في المناطق الجبلية، فإنه يدعو للقلق بشكل أكبر. ذلك أن هذه المناطق تشهد تأخرا كبيرا في مجال التنمية البشرية. حيث تبلغ نسبة الأمية في صفوف ساكنتها نحو 47 في المائة (مقابل 32 في المائة على المستوى الوطني)، كما أن دَخل سكان المناطق الجبلية يقل مَرتين عن المتوسط الوطني. وتظل مساهمة المناطق الجبلية في التنمية الاقتصادية للبلاد محدودة جدا، إذ لا تتجاوز 5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، و10 في المائة من مجموع الاستهلاك الوطني[34].

31 – يتم تقييم هذا المعدل من لدن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس الولوج لخدمات الصحة والتعليم والماء والكهرباء والخدمات الأخرى

32 – المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014

33 – المندوبية السامية للتخطيط، نتائج البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر 2014/2013

34 – وزارة الفلاحة والصيد البحري/ مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، 2016: تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية: الاستراتيجية ومقاربة التدخل. عرض مقدم بتاريخ 19 مارس 2019. معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة

من جانب آخر، لا يتم تثمين المؤهلات الاقتصادية التي يزخر بها العالم القروي بالقدر الكافي، كما أن السلطات العمومية لا تبذل ما يكفي من الجهود من أجل تشجيع تنويع الأنشطة غير الفلاحية ودعمها، وهو ما من شأنه أن يكرس ما تعانيه ساكنة العالم القروي من هشاشة وأوضاع صعبة.

بالعلاقة مع أوجه القصور المُسَجَّلَة

إن ما يجعل الضعف المتعلق بالعالم القروي، ضعفا مُرَكَّباً ومثيراً للقلق، كونه نتيجة مباشرة لأوجه القصور الكبرى المشار إليها أعلاه ألا وهي : 1) نقص إدماج الساكنة القروية والتقاطب بين الوسطين الحضري والقروي، 2) والمشاركة غير الكافية للساكنة القروية في خلق الثروة وبالتالي في تحقيق الرخاء الاقتصادي، و3) الخصاص الذي تعاني منه الساكنة القروية في مجال تكافؤ الفرص، وذلك بالنظر لكونها الأكثر تضررا من ضعف فرص الارتقاء الاجتماعي.

4 • نظام للامتيازات يعمق الإقصاء ويتسبب في بطء النمو

ترجيح الامتيازات والمحاباة: لطالما فتحت المنظومة الاقتصادية بالمغرب الباب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أمام قيام قطاعات تتميز بوضع اقتصادي أو تنظيمي خاص، وسمحت بالامتيازات والتراخيص، التي تشجع على الريع على حساب النجاعة الاقتصادية والإبداع والمخاطرة.

لا تزال بعض القطاعات خاضعة لنظام المأذونيات والتراخيص على غرار المحروقات والنقل العمومي ومقالع الرمال والصيد في أعالي البحار.... كما أن وضعيات الريع غير المنتجة قد تَتولد من رحم السياسات الاقتصادية نفسها، وذلك حينما يتم تخويل إعفاءات وتحفيزات ضريبية لبعض القطاعات والفاعلين دون تقييمٍ وتتبعٍ صارمٍ ودقيقٍ لمدى فعالية هذه التحفيزات.

وعلى العكس من الرشوة والغش، فإن خطر بعض أشكال الريع يكمن في كونها غالبا ما تتخذ طابعا قانونيا بموجب القانون والمساطر. ذلك أن استمرار الامتيازات والمحاباة بالمغرب قد يساهم في بعض الحالات في إفساد مناخ الأعمال، على اعتبار أن الأفراد يكرسون جزءاً من جهودهم ومواردهم المالية في الحصول على فرص للريع ويجتهدون في المحافظة عليها بشتى الوسائل.

وضعيات مهيمنة لم يتم تصحيحها: يتسم الاقتصاد المغربي أيضا بتركيز كبير في معظم القطاعات، مما يُوَلِّدُ وضعيات مهيمنة على السوق لفائدة بعض الشركات الكبرى. وإذا كان هذا الأمر ليس محظورا قانونيا في حد ذاته، إلا أنه يزيد من احتمال ظهور الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، مثل الاستغلال التعسفي لوضعٍ مهيمنٍ، والحواجز التي تحول دون دخول مقاولات جديدة للسوق، والاتفاقات حول الأسعار التي تضر بالقدرة الشرائية للمستهلك، أو حالات التبعية الاقتصادية لصغار المونين للمقاولات الكبرى. ولم يتم تعزيز آليات تقنين أسواق السلع والخدمات في المغرب بما يكفي من الوسائل من أجل الحد من هذه الممارسات، ولا سيما مع حالة الجمود التي عرفها عمل مجلس المنافسة منذ 2013، والذي لم يتم تفعيله إلا مؤخرا.

وتشكل هذه العوامل عقبات رئيسية لأنها (1) تحول دون بروز فئة من المقاولين القادرين على استثمار وتثمين فرص الإنتاج والابتكار الممكنة داخل الاقتصاد؛ و(2) تكرس وجود لوبيات الريع والمضاربين غير

المنتجين، الذين يشكلون جيوب مقاومة حقيقية تعيق التغيير؛ و(3) تهدد التماسك الاجتماعي، على اعتبار أن المواطنين أصبحوا أكثر وعياً وأقل قبولا لمظاهر الحيف والامتيازات والفوارق، وهو ما يفسر تنامي وتيرة الاحتجاج ذات المطالب الاجتماعية في السنوات الأخيرة (احتجاجات الحسيمة وجرادة وحركة المقاطعة...)

لقد أكدت نتائج الاستشارة المواطنة التي قام بها المجلس هذه الملاحظة، إذ اعتبر 50 في المائة من المشاركين أنه ثمة اتفاقات في ما بين الفاعلين الاقتصاديين تكون على حساب مصلحة المواطن، كما اعتبر 42 في المائة منهم أن مبدأ المنافسة غير متحقق بالقدر الكافي.

بالعلاقة مع أوجه القصور المُسَجَّلَة

يترتب عن مكمن الضعف الكبير هذا، الذي يعتري النموذج الحالي، جملة من أوجه القصور التي يعاني منها المغرب، ولا سيما على مستوى (1) **الرخاء الاقتصادي** (حيث إن ضغط الامتيازات وغياب المنافسة الشريفة لا يشجعان حاملي المشاريع وبالتالي يعيقان الاستثمار والنمو والشغل)؛ (2) **تكافؤ الفرص** (ولوج غير منصف إلى فرص الاستثمار لا يُقَدِّرُ مبادئ الاستحقاق والعمل والإبداع؛ (3) **تأزيم علاقة الثقة**، حيث إن غياب إجراءات فعالة لمكافحة نظام الامتيازات وعدم تعميم المحاسبة يضعف الثقة في المؤسسات ويغذي هوامش الفساد والمحسوبية.

5 • مقاولون يواجهون جملة من الإكراهات تحد من قدرتهم على المبادرة وتقلص من الفرص الممكنة

رغم الجهود المبذولة من أجل تحسين مناخ الأعمال والبيئة الاقتصادية بشكل عام، **لا تزال منظومة الدعم المُخَصَّصَة للمقبلين على إحداث مقاولات (المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، المقاولون الذاتيون) غير كافية.** ذلك أن الصناديق والآليات التي تم وضعها من أجل النهوض بريادة الأعمال، خاصة المشاريع المبتكرة، لم تُحَقِّق بَعْدُ الزخم المنشود، كما أنها تتسم بقلة صيغ التمويل الخاصة (رأسمال المَخَاطر، رأسمال التمويل الأوَّلِي، المستثمرون رعاة المشاريع «business angels»، والتمويل الجماعي «crowdfunding») بالإضافة إلى تأثرها سلبا بما يعتري الإطار القانوني من غموض في هذا الشأن. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي تعدد المتدخلين في ميدان دعم وتمويل المقاولة، وكذا الطابع المتشتت لمنتوجات الضمان والتمويل والمواكبة المقترحة على المقاولين، إلى خلق نوع من الخلط لدى هؤلاء، يزيد من حدته غياب استراتيجية تواصلية ناجعة حول الآليات المُحدَثَة.

إن ما تتسم به المصالح الإدارية، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، من ضعف في الفعالية وبطء في الأداء، يشكل عائقا كبيرا أمام المقاولين، وهو عائق تحاول السلطات العمومية تجاوزه من خلال إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار ووضع ميثاق اللاتمركز الإداري. وفي هذا الصدد، لابد من التذكير بأن نجاح أي إصلاح يظل رهينا بأجرأته وبتعبئة الموارد البشرية المؤهلة وتوفير الموارد المالية الكافية.

إنشاء مقاولة تبقى تجربة محفوفة بالمخاطر بالنسبة للمواطن: إن المناخ الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي بالمغرب يعيق المبادرة الخاصة، على اعتبار أنه لا يوفر ما يكفي من التأمين ضد المخاطر، بل ويتطلب غالبا من الفرد تقديم ضمانات والتزامات شخصية عند سعيه للحصول على التمويل أو في حالة التصفية القضائية. إن هذا الغياب لرؤية واضحة وعدم توفر الحد الأدنى من التأمين للمسار المهني للفرد يفسر لماذا يفضل المواطنون العمل كأجراء، إذ ارتفعت حصة العمل المأجور من إجمالي العمل المؤدى عنه من 57.7 في المائة سنة 2008 إلى 58.3 في المائة سنة 2018. كما يفسِّر ضعفَ إحداث المقاولات، والتي غالبا ما تعتبر الملاذ الأخير عند انعدام الفرص في قطاع العمل المأجور. وحتى عندما يتم إنشاء مقاولة ما، فإن استمرارها يظل مُهَدَّداً. ذلك أن حوالي 34 في المائة من المقاولات التي أغلقت أبوابها في سنة 2018 لم يمر على إنشائها أكثر من خمس سنوات، كما أن نحو 63 في المائة منها لا يتعدى وجودها عشر سنوات.

كل هذه العناصر تعيق المبادرة الخاصة وتحول دون انبثاق قاعدة مقاولاتية قادرة على استثمار الفرص وخلق الثروة ومناصب الشغل.

بالعلاقة مع أوجه القصور المُسَجَّلَة

كل هذه العناصر تُضعف مسلسل خلق الثروة وتكرس القصور المسجل في مجال الرخاء الاقتصادي، من خلال تبديد الإمكانات وإعاقة المبادرة الخاصة، وبالتالي الحيلولة دون ظهور نسيج مقاولاتي قادر على استثمار الفرص والمساهمة بشكل فعال في تنمية البلاد.

6 • سياسات عمومية غير واضحة بالقدر الكافي في توجهاتها، ويعتري تنفيذها في الغالب البطء وعدم النجاعة

شرع المغرب منذ عقدين من الزمن في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تدارك النقص المتراكم في مجال التنمية البشرية والرفع من تنافسية قطاعات أساسية في الاقتصاد الوطني. واتخذت هذه الإصلاحات شكل مخططات عمل حكومية، لكل واحد منها أفق زمني محدد، ويتضمن بعضها أهدافا محددة بشكل دقيق. وقد عززت هذه الإصلاحات الهيكلية البنية المؤسساتية والبنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلادنا.

سياسات عمومية تعاني من غياب وجهة واضحة وضعفِ الترابط في ما بينها: إذا كانت مختلف هذه الاستراتيجيات القطاعية تسعى إلى المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام، وكفيل بخلق الثروة وفرص الشغل، فإن أجرأتها جرت وفق مقاربة يعمل فيها كل قطاع بمعزل عن غيره، وأدت بالتالي إلى قصور على مستوى التجانس والالتقائية. كما اتسم تنفيذ هذه الاستراتيجيات بنقص في تضافر الجهود بين القطاعات، وعلى مستوى انخراط الأطراف المعنية. وفضلا عن ذلك، فإن الآليات المعتمدة من أجل التنسيق بين هذه الاستراتيجيات وأدوات حكامتها وتقييمها، تفتقر في غالب الأحيان للنجاعة الكافية. من جهة أخرى، فإن التفاعل بين وكالات التنفيذ، المكلفة بالمشاريع الاستراتيجية والمهيكلة، والمصالح المركزية

والترابية للإدارة، والتنسيق فيما بينها، يتطلب توضيحا وتدقيقا أكثر على مستوى المسؤوليات والقيادة الاستراتيجية. وبصفة عامة، فإن الإصلاحات التي انطلقت على مراحل، ولا سيما منذ سنوات 1990، قد أدت إلى ظهور عدد كبير من الوكالات والمؤسسات والمنظمات ذات مهام متنوعة إلى إلى درجة قد تخلق التداخل في الأدوار والاختصاصات، وهو ما يُحدِث بعض الارتباك الذي من شأنه عرقلة السير العادي والفعال للمؤسسات.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال فعلية القوانين تشكل تحديا كبيرا في بلادنا. وإن من شأن ذلك تأزيم ثقة المواطنين والمؤسسات في مدى قدرة الدولة على فرض احترام القوانين والوفاء بتعهداتها. وهناك العديد من الأمثلة التي تُبرز الخصاص القائم في الإعمال الفعلي للقانون، بل منها ما يهم سير أجهزة الدولة نفسها. فعلى سبيل المثال، لا يتم احترام إجبارية إرفاق مشاريع القوانين بدراسة حول آثارها المحتملة (كما ينص على ذلك القانون التنظيمي رقم 65.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها)، وحتى عندما تنجز تلك الدراسات فإن نشر نتائجها لا يتم بكيفية تلقائية.

كما أن اعتماد القوانين والإصلاحات لا يتم استتباعه أو مواكبته بشكل ممنهَج وفي آجال معقولة بنشر النصوص التطبيقية ذات الصلة، لا سيما بالنسبة للقوانين التنظيمية والقوانين الإطار[35]. وثمة عائق آخر مرتبط بالحكامة، يكمن في الفعلية النسبية للنصوص القانونية والتنظيمية، وهو ما يساهم في تأخير مفعول تلك النصوص، ويضر من الناحية الاقتصادية بتنافسية المقاولات وبجاذبية البلد.

تتسم حكامة المؤسسات العمومية في بلادنا بهيمنة أنماط التدبير المرتكزة على ثقافة الامتثال والمساطر الإدارية. إذ تعطي هذه الثقافة الأولوية للوسائل وليس للنتائج، وتميل إلى تغليب الإبقاء على استقرار البنيات والآليات النظامية في التنظيم والعمل، على حساب الفعالية التي تقتضي، في المقابل، إعطاء الأولوية لتحقيق النتائج والنهوض بثقافة التغيير. ومن تجليات هذا الوضع، الصعوبات التي تعتري مسلسل تنزيل مقاربة نجاعة الميزانية، التي جاء بها القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية.

وتؤثر مَواطِنُ الضعف هذه على الصورة التي يحملها المواطن عن تدبير الشأن العام، إذ يَعتبر أنه تدبيرٌ مفتقر للنجاعة بل وغير شفاف، مما يؤدي إلى تأزيم ثقة المواطنين في مؤسساتهم العمومية والمنتخبة وفي الأحزاب السياسية التي تنبثق عنها.

بالعلاقة مع أوجه القصور المُسَجَّلَة

يكتسي مَوطِنُ الضعف هذا طابعا خاصا حيث يُمْكن ربطه بمجموع أوجه القصور التي جرى تسجيلها. إذ يهم أساسا جودة حكامة السياسات العمومية في مختلف الميادين الاقتصادية والمؤسساتية والاجتماعية والبيئية.

35 – استغرق مسار نشر النصوص التطبيقية للقانون التنظيمي المتعلق بالجهات أكثر من سنتين

5

الخيارات الكبرى الكفيلة بإعادة بناء الثقة وجعل المغرب بلداً متضامنا ومزدهرا لفائدة جميع مواطنيه

كما جرى تفصيل ذلك أعلاه، هناك ستة مَواطِن ضعفٍ تعيق تحقيق الطموح المنشود.

فمن جهة، ثمة ثلاثة مَواطِن ضعف كبرى تساهم في الحد من تنمية المواطنين، أفرادا وجماعات، وتكبح مبادراتهَم. ويهم موطن الضعف الأول ظروف مساهمة المواطنين في التنمية (ترتبط أساسا بالخدمات العمومية)، أما موطن الضعف الثاني فهو نتيجة مباشرة لضغط اقتصاد الريع والامتيازات، إذ يؤدي إلى عدم النجاعة وضعف القيمة المضافة ويساهم في استمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية. وبخصوص موطن الضعف الثالث، فهو متصل بالإكراهات التي تحد من المبادرة وتقلص الفرص في وجه المقاولين وحاملي المشاريع المُوَلِّدة للقيمة المضافة ولفرص الشغل.

من جهة أخرى، هناك قصور ملحوظ في الحماية والدعم والإشراك في دينامية التنمية، خاصة في ما يتعلق بالأشخاص المعوزين والنساء وساكنة العالم القروي.

وينضاف إلى ذلك موطن ضعف مرتبط بنقص الوضوح في توجهات السياسات العمومية، وبضعف التقائيتها وانسجامهًا، كما يرتبط بافتقار تنفيذ الإصلاحات المعتمدة إلى النجاعة، فضلا عن اتسامها بشدة التجزيء.

ينبغي إذن تجاوز مواطن الضعف المذكورة من أجل تحقيق الطموح المنشود، في إطار رؤية مندمجة كفيلة بتحفيز انخراط الجميع، وذلك من خلال اعتماد مقاربة منهجية وبراغماتية، تسمح بالدفع بإنجاز الإصلاحات.

وقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إنجاز هذه المساهمة، سواء عبر جلسات الإنصات أو تحليل الرصيد الوثائقي المنجز أو الاستشارة المباشرة للمواطنين، على نفس المقاربة البراغماتية. حيث أخذ بعين الاعتبار أن النموذج التنموي الحالي هو نتاج تراكم العديد من المنعطفات والتحولات التي شهدها المغرب منذ القرن الماضي، بعضها أملته ديناميات خارجية أو داخلية عميقة (مؤتمر الجزيرة الخضراء، فترة الحماية، الاستقلال، المخططات الخماسية، المَغرَبة، برنامج التقويم الهيكلي، برامج البنيات التحتية، الاستراتيجيات القطاعية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الجهوية المتقدمة...). كما كان لمنعطفات أخرى، رغم طابعها الظرفي، تأثير أساسي على مسار البلاد (التدابير الجبائية المخصصة للسكن الاجتماعي، إلغاء مؤونة الاستثمار المخصصة للبحث والتطوير، نظام الوقت الكامل المعدل لأطباء القطاع العام...).

ويتعلق الأمر في نهاية المطاف بمجموعة من الخيارات الكبرى التي جرى اتخاذها في الماضي، لكن لم يتم دائما التعبير عنها أو اقتسامها مع باقي المعنيين أو دراستها، والحال أنه كان لها تأثير حاسم على المسار التنموي لبلادنا.

لذلك، فإن النموذج التنموي الجديد ينبغي أن يكون نتاج عمل تشاركي وإرادي يتم بمقتضاه تحديد واقتسام وتنفيذ خيارات جديدة كبرى، ستُمكن من تجاوز مواطن الضعف، بغية تحقيق الطموح المنشود.

الخيارات الجديدة الكبرى من أجل تحقيق الطموح المنشود

ينبغي أن تعكس الخيارات الجديدة الكبرى الطابع المركب لطموحنا الجماعي. فهو طموح يعبر عن قرار واضح في المُضي قدما نحو وتيرة قوية للتنمية لا تقصي أحدا، والعمل على تحرير الطاقات، وإدماج ودعم جميع فئات المجتمع.

تحرير الطاقات

ينطلق الطموح المنشود من فكرة أساسية مفادها ضرورة جعل الإنسان في صلب النموذج التنموي الجديد، وذلك من خلال ضمان تطوير وتعزيز القدرات الفردية والجماعية لكل مكونات المجتمع، بغية تحرير الطاقات وإدراج البلاد في دينامية للتنمية المطردة والمستدامة. ويقتضي هذا الهدف العمل أولا على ضمان استفادة الجميع، دون أي تمييز، من خدمات عمومية متاحة الولوج وذات جودة. وسيهم هذا التوجه بطبيعة الحال التعليم، من أجل تكوين رأسمال بشري مُؤَهَّل ومُنتج وممتلك لأدوات معرفة العصر. كما سَيَهُمُّ الخدمات العمومية الأخرى، بما يسمح بجعلها أكثرَ نجاعَةً وأكثرَ فعالية، وجعلها تَنْصَبُّ بشكل أكبر على المواطن-المرتفق، خاصة قطاعات الصحة، والسكن، والنقل العمومي، والولوج إلى الثقافة، إلخ. وينبغي بذل مجهود خاص من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الناشئة عن اعتبارات تاريخية وجغرافية.

وبخصوص هذه النقطة، ينبغي اتخاذ خيارين كبيرين، ألا وهما :

- **الخيار الأول** : منظومة وطنية للتربية والتكوين محورها المُتَعَلِّم، وقائمة على تعزيز وتوسيع مسؤولية الفاعلين وتقوية قدراتهم وتحفيزهم، وهادفة إلى إعداد مواطِن فاعل في دينامية التقدم الاقتصادي والاجتماعي؛

- **الخيار الثاني** : جيل جديد من الخدمات العمومية، الناجعة والمتاحة الولوج والمرتكزة على تعزيز وتوسيع مسؤولية الفاعلين والمستثمِرة بقوة لفرصة التحول الرقمي.

إن من شأن التحسين الملموس للخدمات العمومية، أن يسمح بشكل خاص بمواجهة مشكل غلاء المعيشة في المغرب، حيث سيخفف من عبء النفقات التي يتحملها المواطنون في مجال التعليم في المؤسسات الخاصة، والصحة، والنقل، والسكن وغيرها من الخدمات، والتي تظل نفقات مرتفعة. ذلك أن غلاء المعيشة يؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية للأسر، وإلى الإضرار بتنافسية المقاولات، بسبب ارتفاع تكلفة الأجور مقارنة مع العديد من الدول المنافِسة.

ويقتضي تحريرُ الطاقات أيضا تحريرَ المبادرة الاقتصادية وريادة الأعمال وتمكين ذوي المواهب من التعبير عن أنفسهم وتطوير قدراتهم الإبداعية واستثمار مؤهلاتهم. وهو ما يتطلب تحديد قواعد واضحة «للعبة الاقتصادية» خاصة في ما يتعلق بالولوج إلى ميادين خلق القيمة والثروة، مع إنشاء منظومة قوية لدعم ومواكبة المقاولين.

وفي هذا السياق، ينبغي العمل في المقام الأول على إزالة العقبات المتعددة التي تعيق الاستثمار وتَضُرُّ بالمقاولة، وهي عراقيل تتجلى بشكل خاص في استمرار الحواجز القانونية وغير القانونية التي تحول دون التوزيع الأمثل للموارد داخل الاقتصاد، وتكرس ضعف المنافسة، وتبقي على وضعيات الريع، والاعتماد على الامتيازات، وذلك في ظل مناخ اقتصادي يتسم بالتطبيع مع الممارسات المرتبطة بالفساد. لذلك، يتعين اتخاذ الخيارين التاليين :

- **الخيار الثالث** : بيئة تَضْمَن المنافسة السليمة وتُقَنِّن الممارسات الريعية والامتيازات، من أجل تحفيز الاستثمار المنتِج والناجع وتقليص الفوارق.

ويتعين العمل في مستوى ثان على إعداد وتنفيذ سياسات مواتية للنهوض بالمقاولات، كفيلة بتجاوز ضعف إحداث المقاولات، ومحدودية تنافسيتها، وارتفاع معدل إفلاسها خلال السنوات الأولى من إحداثها، وتركزها في أنشطة ضعيفة المحتوى التكنولوجي. ويَكمُن الهدف من ذلك في إحياء النسيج المقاولاتي وتكثيفه من خلال الرفع من عدد المقاولين، وهو ما يقتضي استهدافهم ودعمهم بشكل أفضل، من أجل تسريع وتيرة إنشاء وتطور المقاولات والأنشطة المحدثة لفرص الشغل وإضفاء دينامية جديدة عليها. كما يتطلب هذا الأمر القضاء على العوائق الموضوعية التي تحول دون استثمار الفاعلين والمقاولات لإمكاناتهم الحقيقية. لذلك، يتعين تبني الخيار التالي :

- **الخيار الرابع** : إجراء تحوُّل هيكلي للاقتصاد يُدمِج القطاع غير المنظَّم ويرتكز على روح المبادرة والابتكار ويرمي إلى تحقيق الإقلاع الصناعي.

الدعم والإدماج والحماية

إن تحرير الطاقات، بوصفه محورا رئيسيا في الطموح الذي يقترحه المجلس، لا يمكن أن يؤتي ثماره، ما دامت العديد من مكونات المجتمع لا تزال تحت وطأة التهميش ولا تحظى بالرعاية اللازمة. ذلك أن بناء النموذج التنموي الجديد لا يمكن أن يكتمل دون العمل من جهة على تعزيز التضامن وإدماج المعوزين والأشخاص في وضعية إعاقة، ومن جهة أخرى، مراعاة مصالح الأجيال المقبلة، على اعتبار أنها ستتأثر بالضرورة بالخيارات والقرارات التي نتخذها اليوم.

لذلك، يجب أن تكون هذه الدينامية التنموية الجديدة قادرة على فتح مجال المشاركة في مسلسل التنمية في وجه الجميع، لاسيما المعوزون، والأشخاص الأكثر تهميشا وأولئك الذين يعانون من مختلف أشكال التمييز، كيفما كانت طبيعتها، خاصة النساء وساكنة العالم القروي. إنه عمل أساسي لمواجهة إقصاء الموارد البشرية وهدرها. ذلك الهدر الذي يتجلى في الانخفاض المقلق لمعدل مشاركة النساء في سوق الشغل، والشغل الناقص في الوسط القروي، وتَرَكُّز اليد العاملة القروية في أنشطة ذات إنتاجية ضعيفة. لذلك، بات من الأهمية بمكان تبني الخيارين الاسَتراتيجيين التاليين:

- **الخيار الخامس** : نساءٌ يتمتَّعن بالاستقلالية ويكنَّ فاعلات في مجال التنمية ويمارسن حقوقهن بما يكفل مشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسِياسية والثقافية؛

- **الخيار السادس** : عالم قروي مندمج، ويحظى بالتثمين، ويتسم بالجاذبية، ومرتبط بمحيطه.

من جهة أخرى، لا يمكن بناء نموذج تنموي دون توزيع عادل ومنصف للثروة، يُدمج الأشخاص الأكثر فقرا ويحفظ حقوق الأجيال المقبلة. ذلك أن استدامة النموذج التنموي وقدرته على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تظل رهينة بتحقيق الإنصاف بين فئات المجتمع ولفائدة أجياله القادمة. كما يقتضي ذلك ضمان تأمين فعال وواسع النطاق لمسار المواطنين طيلة مراحل حياتهم، مع الحرص على المحافظة على الرأسمال الطبيعي وتثمينه. وفي هذا الصدد، يتعين المُضي في الخيارين التاليين :

- **الخيار السابع** : تضامنٌ مُنظَّم يهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويمَكِّن من حماية اجتماعية شاملة يساهم في تمويلها المواطنون والمواطنات بكيفية عادلة؛

- **الخيار الثامن** : رأسمال طبيعي يحظى بالحماية والتثمين على نحوٍ مستدامٍ من أجل تعزيز النمو المطَّرد.

تحديد الوجهة والتعبئة

وأخيرا، يبقى نجاح النموذج التنموي الجديد رهينا بوضع إطار للحكامة الجيدة من أجل تنزيله، وإرساء آليات وكيفيات تنفيذ فعالة وشفافة. لذلك، يقتضي هذا النموذج الجديد تحديد وجهة يتعبَّأ نحوها الجميع، وتَبَنِّي حكامة ناجعة ومسؤولة، وتدابير قوية وقابلة للتنفيذ، قادرة على استعادة وتثبيت الثقة. إذ ينبغي إحداث قطيعة مع تدبير للمؤسسات العمومية تعوزه في الغالب النجاعة، ويتسم بتشتت المسؤوليات وضعف التنسيق. كما ينبغي القطع مع إدارة عمومية يتم فيها التقيد الحرفي بالمساطر على حساب الفعالية في الأداء، وكذا القطع مع خدمات عمومية متدنية، تقدم في آجال لا تستجيب عموما للانتظارات المشروعة للمواطنين. ويتطلب تحقيق كل ذلك اعتماد الخيار المحوري التالي:

- **الخيار التاسع** : دولة الحق والقانون ضامنة للصالح العام، وفق مقاربة ترابية للعمل العمومي تقوم على التجانس والشفافية والنجاعة والتقييم المُمَنهج.

الخيار الأول

منظومة وطنية للتربية والتكوين محورها المُتَعَلِّم، وقائمة على تعزيز وتوسيع مسؤولية الفاعلين وتقوية قدراتهم وتحفيزهم، وهادفة إلى إعداد مواطن فاعل في دينامية التقدم الاقتصادي والاجتماعي

يتعين على الدولة أن تجعل من الاستثمار في تعزيز قدرات وكفايات مواطنيها أولوية وطنية، وذلك بغية تمكين كل فرد في المجتمع من تنمية ذاته وقدراته وأن يكون بمقدوره المساهمة في دينامية تنمية البلاد. كما ينبغي تشجيع كل شخص على إبراز مؤهلاته، بفضل منظومة وطنية للتربية والتكوين ناجعة ودامجة، تستعيد دورها في تحقيق الارتقاء الاجتماعي.

ويتطلب تجسيد هذا الخيار العمل، على وجه الاستعجال، على إحداث تحول عميق وجريء في المنظومة العمومية للتربية والتكوين.

وفي هذا الصدد، ينبغي على المغرب تحقيق الأهداف الاستراتيجية الستة التالية :

- التوجه نحو منظومة للتربية والتكوين تُكَرِّس تعزيز وتوسيع مسؤولية الفاعلين وتقوية قدراتهم وتحفيزهم؛
- تغيير نظام التكوين الأساسي والمستمر الذي يخضع له الفاعلون في منظومة التربية والتكوين؛
- تعميم استعمال التكنولوجيا الرقمية على جميع مكونات منظومة التربية والتكوين؛
- إرساء نظام للقيادة قائم على تحقيق الأهداف، ومرتكز أساسا على مستوى اكتساب المتعلمين للكفايات؛
- إرساء منظومة للتربية والتكوين توفر فرصا متنوعة أمام المتعلمين ومتاحة طيلة مراحل حياتهم، وتنهض بثقافة الامتياز؛
- القضاء على الأمية : تخفيض معدل الأمية إلى أقل من 5 في المائة في بحر 10 سنوات.

ويقترح المجلس جملة من **الإجراءات العملية** المنبثقة عن كل هدف استراتيجي.

التوجه نحو منظومة للتربية والتكوين تكرس تعزيز وتوسيع مسؤولية الفاعلين وتقوية قدراتهم وتحفيزهم

الإجراء رقم 1. منح استقلالية فعلية للأكاديميات والجامعات في مجالي تدبير الميزانية والتوظيف، وتخويل مديري المؤسسات التعليمية استقلالية تدبيرية حقيقية. وينبغي أن يتم ذلك في إطار تعاقدي مع تعزيز آليات الافتحاص والمراقبة والمحاسبة.

الإجراء رقم 2. الإشراك الفعلي للمستفيدين (التلاميذ والطلبة) والوالدين أو أولياء الأمور، والجماعات المحلية وباقي الأطراف المعنية، في حكامة وتقييم النظام التعليمي.

الإجراء رقم 3. إحداث مسالك إشهادية في مجال «تدبير المؤسسات المدرسية»، غايتها تكوين كفاءات ذات مؤهلات عالية يكون بمقدورها الاضطلاع بجميع مناحي تدبير تلك المؤسسات.

الإجراء رقم 4. الارتقاء بمهنة المدرس، وإبراز دوره كمربي، وتعزيز وتوسيع مسؤوليته، وذلك من خلال إرساء :

- وضع مهني يتميز بالجاذبية ويتم الارتقاء به إلى مصاف المهن ذات القيمة العالية، وذلك من خلال سن معايير للانتقاء تمكن من استقطاب أفضل الكفاءات، في إطار مسالك مهنية، جاذبة ومحفزة وذات استقطاب محدود؛
- نظام دينامي وتطوري وشفاف لتدبير المسار المهني، يقوم بالخصوص على الأداء والاستحقاق؛
- ظروف عمل مناسبة تضمن سلامة أعضاء هيئة التدريس داخل المؤسسات التعليمية؛
- آليات تحفيزية مبتكرة وملائمة لفائدة الأساتذة، لا سيما المُعَيَّنون في المناطق القروية أو أحياء الضواحي التي تتسم بالهشاشة الاجتماعية.

تغيير نظام التكوين الأساسي والمستمر الذي يخضع له الفاعلون في منظومة التربية والتكوين

الإجراء رقم 5. الرفع من جودة التكوين الأساسي والمستمر : يجب أن يُمَكِّن التكوين الأساسي من امتلاك ناصية الكفايات التقنية والبيداغوجية والمهارات الحياتية. أما التكوين المستمر، فيجب أن يُمَكِّن من تطوير وتحيين الكفايات التي سبق اكتسابها.

الإجراء رقم 6. الاعتماد على التكنولوجيات الرقمية من أجل التمكن، بتكلفة منخفضة، من تيسير ولوج جميع الأساتذة لتكوينات ملائمة لحاجيات كل واحد منهم.

تعميم استعمال التكنولوجيا الرقمية على جميع مكونات منظومة التربية والتكوين

الإجراء رقم 7. بلورة وإرساء منظومة رقمية للتكوين تسمح للمتعلم، عبر شبكة الأنترنت، باستكمال وتعزيز المعارف المكتسبة في القسم، وفقا للوتيرة التي تناسبه وحسب قدراته. وينبغي العمل، في غضون السنوات الثلاث المقبلة، على توفير غالبية الدروس والتمارين الأساسية الخاصة بمختلف المستويات التعليمية على شبكة الأنترنت.

الإجراء رقم 8. استثمار التكنولوجيات الرقمية لتمكين المتعلمين ذوي الإعاقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة من الولوج إلى المضامين التعليمية، من خلال إزالة جميع الحواجز التي من شأنها أن تثنيهم عن مواصلة الدراسة. ويمكن الاستفادة في هذا الصدد، من التقنيات الحديثة الخاصة بالذكاء الاصطناعي والتعرف الآلي على الصوت والأشكال، والتوليد الآلي للمحتويات.

إرساء نظام للقيادة قائم على تحقيق الأهداف، ومرتكز أساسا على مستوى اكتساب المتعلمين للكفايات؛

الإجراء رقم 9. وضع إطار مرجعي للكفايات، مطابق لأفضل المعايير الدولية، وآلية لتقييم مكتسبات المتعلمين مستوحاة من الاختبارات الدولية المعتمدة، على غرار الدراسة الدولية لتقويم تطور الكفايات القراءاتية (PIRLS) ودراسة اتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي (TIMSS)... وينبغي في هذا الصدد، تحديد عتبات التعلم التي يتعين إدراكها على المستوى الوطني والجهوي وعلى صعيد المؤسسات التعليمية، على أن تشكل هذه العتبات قاعدة للتعاقد وللتقييم السنوي الممنهج.

الإجراء رقم 10. وضع آليات مُحَدَّدَة ومُوَجَّهَة لدعم التلاميذ الذين يواجهون صعوبات، كل حسب حاجياته، ووضع برامج لتعزيز قدرات المؤسسات التي تحقق نتائج ضعيفة على مستوى اكتساب الكفاءات.

الإجراء رقم 11. توسيع صلاحيات الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي لتشمل التتبع السنوي لمدى تنفيذ إصلاح قطاع التربية والتكوين وتحقيق الأهداف التي تم تسطيرها للنهوض به، على أن تُصدر الهيئة تقريراً سنويا في هذا الشأن يتضمن ملاحظاتها وتوصيات عملية.

إرساء منظومة للتربية والتكوين توفر فرصا متنوعة أمام المتعلمين ومتاحة طيلة مراحل حياتهم، وتنهض بثقافة الامتياز

الإجراء رقم 12. ملاءمة المقررات المدرسية لحاجيات البلاد، من خلال :

- تخصيص 20 في المائة على الأقل من البرامج التعليمية للأنشطة الفنية والرياضية والمدنية، وتشجيع تعدد التخصصات وتنمية الحس النقدي والتفكير المنهجي وروح المبادرة وثقافة المواطنة الفاعلة؛
- جعل منظومة التربية والتكوين المهني تستجيب بشكل أفضل لمستلزمات تحقيق الأهداف المحددة في إطار السياسات العرضانية أو القطاعية (الصناعة، الفلاحة، السياحة، الخدمات)، من خلال تيسير وضع برامج تعليمية خاصة أو ملاءمة البرامج القائمة؛
- العمل بانتظام وبشكل استباقي، على ملاءمة المضامين التعليمية، خاصة بالنسبة للتعليم العالي والتكوين المهني، مع التحولات التي يمليها التقدم التكنولوجي، ومع المستجدات المتعلقة بظهور مهنٍ وطرقِ عمل جديدة.

الإجراء رقم 13. فتح مسالك للتميز بالقطاع العمومي لفائدة التلاميذ المتفوقين.

الإجراء رقم 14. الإعمال الفعلي لحق الأشخاص في وضعية إعاقة في التمدرس بالمؤسسات التعليمية، وتوفير تعليم ملائم للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

الإجراء رقم 15. مضاعفة مد الجسور بين المنْظومة العامة للتعليم وبين التكوين المهني، من أجل تحسين جاذبية هذا الأخير، والسماح بالانتقال من منظومة إلى أخرى لمن يرغب في ذلك ووفق شروط موضوعية معينة، فضلا عن تمكين التلاميذ الحاصلين على شهادة البكالوريا المهنية من الولوج إلى التعليم العالي.

الإجراء رقم 16. تحويل ضريبة التكوين المهني (1.6 في المائة من كتلة الأجور دون تحديد سقف، والموجهة حاليا نحو التكوين الأساسي) إلى ضريبة تؤول عائداتها إلى حساب فردي للأجير مخصص للتكوين ويظل متاحا طيلة مساره المهني.

القضاء على الأمية : تخفيض معدل الأمية إلى أقل من 5 في المائة في بحر 10 سنوات

الإجراء رقم 17. تعزيز وسائل تدخل الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

الإجراء رقم 18. مضاعفة إحداث مدارس الفرصة الثانية (القطاعات الوزارية، النسيج الجمعوي).

الإجراء رقم 19. تعبئة وسائل الإعلام ودعم جهود المجتمع المدني في مجال محو الأمية.

الخيار الثاني

جيل جديد من الخدمات العمومية، الناجعة والمتاحة الولوج، والمرتكزة على تعزيز وتوسيع مسؤولية الفاعلين، والمستثمِرة بقوة لفرصة التحول الرقمي

لقد أناط دستور 2011 بالدولة مسؤولية ضمان تمتُّع المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكذا حقوقهم الأساسية المدنية والسياسية. غير أن الإعمال الفعلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو ما يسمى بالجيل الجديد لحقوق الإنسان، يفترض توفر البنيات التحتية المناسِبة وأن تكون متاحة الولوج للجميع بدون أدنى تمييز.

وفي هذا الإطار، يتعين على الدولة توفير الوسائل اللازمة من أجل تحقيق **خمسة أهداف استراتيجية** :

- ضمان عرضٍ من العلاجات الصحية ذي جودة، ويغطي مجموع التراب الوطني، ويستفيد منه كل المواطنين؛
- صون حقوق المواطنين من خلال قضاء نزيه وفَعَّال، يوفر حماية حقيقية للمتقاضين تضمن الكرامة والحريات والحقوق الأساسية؛
- ضمان حق المواطنين في خدمة نقل عمومي واسعة النطاق، آمنة وذات جودة؛
- ضمان الولوج لسكن لائقٍ وإطارِ عيشٍ يحفظ الكرامة؛
- جعل الولوج للثقافة والرياضة قضية ذات أولوية، من خلال الاستثمار في البنيات التحتية والتجهيزات وتثمين المواهب.

ويقترح المجلس جملة من **الأهداف الاستراتيجية والإجراءات العملية** تنبثق عن كل محور استراتيجي.

ضمان عرضٍ من العلاجات الصحية ذي جودة، ويغطي مجموع التراب الوطني، ويستفيد منه كل المواطنين

تعد الصحة، إلى جانب التربية الوطنية، من الخدمات العمومية التي تعتبر الأقل نجاعة. فرغم أن نصف عدد الأطباء يشتغلون في القطاع العام وأكثر من 70 في المائة من الطاقة الاستيعابية من حيث الأسِرَّة توجد في القطاع العام، فإن 60 في المائة من الخدمات الطبية، و90 في المائة من الخدمات الطبية المشمولة بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تُنجَز على مستوى القطاع الخاص.

بالإضافة إلى كونها قطاعاً تتجلى فيه بشدة ظاهرة التقاطب بين القطاع العام والخاص، لا تُوفر المنظومة الصحية على العموم عرضا صحيا كافيا، حيث لا يتوفر المغرب إلا على 7.3 أطباء لكل 10.000 نسمة (في حين يجب التوفر من ضعفي هذا العدد حسب ما توصي به منظمة الصحة العالمية). ويزداد هذا الإشكال حدة بسبب عدم انتظام حضور أطباء القطاع العام في العديد من البنيات الاستشفائية التي يزاولون بها، وهو ما يؤثر سلبا على الاستجابة للطلب في المجال الصحي. من جهة أخرى، يبلغ الإنفاق السنوي المخصص للرعاية الصحية حوالي 160 دولارا للفرد الواحد (نصف ما تُنفقه تونس) كما أن الأسر تتحمل أكثر من 53 في المائة من مجموع النفقات الطبية على المستوى الوطني.

لذلك، فإن بلادنا في حاجة ماسة للعمل على :

- تحسين حكامة منظومة الصحة؛
- ضمان تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين؛
- إعادة تنظيم منظومة العلاجات بما يكفل توفير عرض صحي عمومي ذي جودة، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- النهوض بالموارد البشرية كماً وكيفاً.

تحسين حكامة منظومة الصحة

الإجراء رقم 20. تخويل المديرين الجهويين للصحة اختصاصات أوسع.

الإجراء رقم 21. إدماج البنيات والخدمات الصحية العمومية والعرض الصحي للقطاع الخاص في إطار خرائط صحية جهوية قائمة الذات.

الإجراء رقم 22. العمل، على أساس تعاقدي، على تخويل المستشفيات الموجودة بمختلف المجالات الترابية استقلالية فعلية في التدبير.

ضمان تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين

سيتم تفصيل الإجراءات المقترحة بالنسبة لهذا الهدف الاستراتيجي على مستوى الخيار السابع المتمحور حول إرساء «تضامن مُنظَّم يهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويمَكِّن من حماية اجتماعية شاملة يساهم في تمويلها المواطنون والمواطنات بكيفية عادلة». ومن بين هذه الإجراءات، نذكر توحيد نظامي التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO) والمساعدة الطبية (RAMED)، وتوسيع نطاق الانخراط في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل فئات أخرى (المهن الحرة، الصناع التقليديون...) والنهوض بالقطاع التعاضدي. كما ينبغي العمل في الأمد المتوسط على إرساء تغطية صحية شاملة.

إعادة تنظيم منظومة العلاجات بما يكفل توفير عرض صحي عمومي ذي جودة، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

الإجراء رقم 23. إرساء تكامل فعلي بين القطاع العام والقطاع الخاص (سواء الهادف إلى الربح أو غير الربحي) والقطاع التعاضدي، وإلغاء الحواجز بين هذه القطاعات، بما يسمح بشكل خاص باللجوء إلى المناولة بالنسبة لبعض الخدمات الطبية، وكذا بمضافرة الجهود والتعاون في إنجاز الاستثمارات ذات التكلفة المرتفعة.

الإجراء رقم 24. العمل على المزيد من تطوير الطب عن بُعْد، لا سيما الفحوصات عن بُعْد والتواصل السمعي البصري بين المهنيين المتدخلين في كل مستويات الرعاية الصحية، وذلك من أجل جعل توجيه المرضى والتكفل بهم أكثر ترشيدا وأكثر فعالية.

الإجراء رقم 25. إحداث «مراكز صحية مندمجة» عبر مواصلة تجميع المراكز الصحية الموجودة بالمناطق الحضرية والمراكز القروية الكبرى والتي تعرف ارتيادا ضعيفا من لدن المرضى، لكن مع تجنب خلق مناطق خالية من أي بنية صحية أو ما يدعى بـ«الصحاري الطبية». وستساهم هذه المراكز الطبية المندمجة في ترشيد الوسائل المتاحة وتحسين ظروف عمل المهنيين وتخفيف الاكتظاظ بالمستشفيات، وضمان تكفل طبي مُستجيبٍ لحاجيات الساكنة.

الإجراء رقم 26. وضع مسار علاجي مُنَسَّقِ المراحل ومُرَتَّبِ المستويات، يكون الطبيب العام، سواء المشتغل في القطاع العام أو الخاص، نقطة انطلاقه.

الإجراء رقم 27. تعميم وملاءمة خدمات الطب الاستعجالي وجعله متاحا للجميع (التكفل بالحالات عبر الهاتف، النقل الطبي، التكفل الطبي).

الإجراء رقم 28. وضع منصة رقمية تُيَسِّرُ العمليات والتفاعل بين كل الفاعلين في المنظومة الصحية، وتكون مفتوحة في وجه جميع المتدخلين في القطاع (الأطباء والصيادلة، والمستشفيات، وشركات التأمين، والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي...). ومن شأن هذه المنصة أن تمكن من تدبير كل المعلومات المتعلقة بالمريض (الملف الطبي)، وتسهيل خدمات إرجاع المصاريف والتكفل الطبي، فضلا عن ضمان التتبع الوبائي.

الإجراء رقم 29. تخفيض كلفة الأدوية ذات الأسعار المرتفعة، من خلال دعم الصناعة الوطنية للأدوية والنهوض بالبحث والتطوير في هذا المجال، وتشجيع المنافسة، وحث المراكز الاستشفائية الجامعية على شراء الأدوية في إطار طلبيات جماعية بغية تخفيض التكلفة.

النهوض بالموارد البشرية كماًّ وكيفاً

الإجراء رقم 30. تكوين عدد أكبر من الأطباء من أجل الوصول إلى عتبة 15 طبيبا لكل 10.000 نسمة.

الإجراء رقم 31. الرفع من عدد الممرضين والأطر شبه الطبية من أجل الوصول إلى المستويات التي توصي بها منظمة الصحة العالمية (23 متدخلاً ما بين أطباء وممرضين وقوابل لكل 10.000 نسمة) وتوسيع هامش المسؤولية المناطة بالممرضين.

الإجراء رقم 32. إنشاء مركز استشفائي جامعي في كل جهة من جهات المملكة الاثنتي عشر، على أن يقوم كل مركز بتقديم تكوين أساسي ومستمر بما يلائم الحاجيات الكمية والكيفية للمنظومة الصحية.

الإجراء رقم 33. فتح جسور بين مسلكي التكوين في الصيدلة والتكوين في الطب، وتمكين الأطر شبه الطبية المستوفية للتجربة المهنية والمؤهلات اللازمة من الانخراط في مسلك دراسة الطب.

الإجراء رقم 34. وضع تدابير تحفيزية تشجع على استبقاء الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية في المناطق الأكثر خصاصاً، (منحة عن العمل في المناطق النائية، توفير السكن...) وضمان سلامتهم وإرساء نظام شفاف للتداول على العمل في هذه المناطق.

الإجراء رقم 35. إعادة النظر في نظام الوقت الكامل المُعَدَّلِ، بشكل يسمح للأطباء المستفيدين منه بالعمل لحاسبهم الخاص داخل المستشفى العمومي (بدل المصحات الخاصة) نظير أتاوى يدفعونها للمستشفى.

صون حقوق المواطنين من خلال قضاء نزيه وفعال، يوفر حماية حقيقية للمتقاضين تضمن الكرامة والحريات والحقوق الأساسية

تيسير ولوج الجميع للقضاء

الإجراء رقم 36. ضمان استفادة كل شخص ذاتي أو معنوي يَثْبُتُ، بموجب السجل الاجتماعي الموحد، عدمُ توفره على الإمكانيات الكافية، من مساعدة قضائية مجانية وذات جودة.

الإجراء رقم 37. ضمان مجانية الولوج للقضاء وإلغاء جميع الرسوم أو واجبات التمبر الإجبارية من أجل رفع دعوى قضائية.

تقليص آجال البت في القضايا وتسريع تنفيذ الأحكام

الإجراء رقم 38. تحديد آجال قانونية للحكم في القضايا الجنائية، بما يكفل ضمان حقوق المتهمين وتجنيب المتقاضين الضرر الناتج عن طول مدة البت في القضايا.

الإجراء رقم 39. إحداث محاكم إلكترونية وتعميم استعمال التكنولوجيا الرقمية من لدن كل الفاعلين في منظومة العدالة، من أجل مكافحة الرشوة وضمان السرعة في معالجة القضايا.

الإجراء رقم 40. الحرص على التنفيذ الممنهج لجميع الأحكام الصادرة في حق الإدارة العمومية، وذلك في إطار مقاربة شفافة ومنسقة، وداخل آجال معقولة يتم إبلاغها للمتقاضين بشكل قبلي.

ضمان الإعمال الفعلي للحقوق وإرساء الأمن القضائي

الإجراء رقم 41. تعزيز شفافية منظومة العدالة، بما يجعلها أكثر احتراما لكرامة وحقوق المتقاضين (تصوير المحاكمات، إخبار المعتقلين بحقهم في أن يؤازرهم محامٍ).

الإجراء رقم 42. مأسسة وتوحيد اللجوء إلى الاجتهاد القضائي، وذلك بغية تقليص هامش تأويل النصوص القانونية.

الإجراء رقم 43. إضفاء شفافية أكبر على مسلسل إعداد لائحة المرشحين للاستفادة من العفو الملكي المعروضة على النظر السامي لجلالة الملك.

إصلاح العدالة الجنائية وقضاء الأسرة

الإجراء رقم 44. ملاءمة الترسانة القانونية الجاري بها العمل مع مقتضيات دستور سنة 2011 والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة.

الإجراء رقم 45. تقييد اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي من خلال إقرار قواعد واضحة تحد من السلطة التقديرية الممنوحة للنيابة العامة ولقضاة التحقيق في هذا المضمار.

الإجراء رقم 46. التوجه، في المجال الجنائي، نحو اعتماد تدابير بديلة عن العقوبات السالبة للحرية، تكون تدابير إنسانية وتشاركية ومُباشِرَة وملموسة، ترمي إلى الإصلاح وإقرار الجاني بجريمته، وتشجع إعادة اندماجه في المجتمع.

الإجراء رقم 47. تعزيز تكوين القضاة، لاسيما المختصون منهم في مجال التشريع الاقتصادي والرقمي (الملكية الفكرية، شفافية الأسواق المالية، الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن...) والقانون الدولي، وذلك للاستجابة للحاجيات الجديدة المتولدة عن التحولات التكنولوجية والعولمة.

الإجراء رقم 48. إرساء آليات بديلة عن التقاضي، من قبيل التحكيم والتسوية والوساطة بالنسبة لبعض النزاعات والمخالفات، وجعل هذه الآليات إجبارية بالنسبة لبعض القضايا التي تقل قيمتها المالية عن عتبة معينة يتم تحديدها.

ضمان حق المواطنين في خدمة نقلٍ عمومي واسعة النطاق، آمنة وذات جودة

الإجراء رقم 49. الرفع من قيمة التحويلات المالية التي تقوم بها الدولة لفائدة الجماعات الترابية من أجل الاستثمار في النقل الحضري والقروي، ومواكبتها في مجال إعداد مخططات التنقل.

الإجراء رقم 50. تعميم مخططات التنقل الحضري (PDU) على كل الجماعات وربط استفادتها من المساعدات والتمويلات بإنجاز هذه المخططات، مع الحرص على إدراج مخطط التنقل الحضري في إطار توجهات ومقتضيات وثائق التعمير، لاسيما مخطط توجيه التهيئة العمرانية (SDAU)، وذلك بغية إقامة مدينة مترابطة، منسَّقة ومتصلة بمحيطها.

الإجراء رقم 51. إحداث خطوط للنقل العمومي الجماعي من أجل ربط المناطق المعزولة بأحواض السكن والشغل، وبغية ترشيد توسع المدن.

الإجراء رقم 52. تشجيع مراعاة مبدأ الربط بين وسائل النقل المتعددة (intermodalité) عند وضع مخططات توجيه التهيئة العمرانية ومخططات التهيئة، خاصة بالنسبة للمدن ومناطق التعمير الجديدة، بما في ذلك عبر التنصيص بشكل خاص على إقامة ممرات ومسالك خاصة بالنقل متعدد الوسائط وبالدراجات النارية والهوائية والراجلين.

الإجراء رقم 53. إحداث هيئة مكلفة بتقنين النقل الحضري، يُعهد إليها ضمان جودة النقل العمومي وتوفره بتكلفة معقولة، وتدبير الربط بين وسائل النقل المتعددة.

الإجراء رقم 54. وضع استراتيجية لِتَحَوُّلِ حظيرة السيارات الوطنية نحو السيارات الكهربائية (دعم اقتناء السيارات الكهربائية، توفير نقاط الشحن، مَنْح تحفيزات ضريبية...) وذلك من أجل تمكين المواطنين من الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يتيحها هذا النوع من وسائل النقل فضلا عن انعكاساته البيئية الإيجابية.

الإجراء رقم 55. ضمان ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى وسائل النقل العمومي.

الإجراء رقم 56. جعل مسألة تحسين شعور المواطنات والمواطنين بالأمن داخل وسائل النقل العمومي في صلب انشغالات سياسة المدينة ومخططات التهيئة الحضرية وبرامج السكن.

الإجراء رقم 57. تعزيز ربط مختلف مناطق التراب الوطني بشبكة السكة الحديدية، من أجل فك العزلة عن المناطق النائية.

ضمان الولوج لسكن لائقٍ وإطارِ عيشٍ يحفظ الكرامة

الإجراء رقم 58. تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتدابير التحفيزية الممنوحة للمنعشين العقاريين في إطار السكن الاجتماعي.

الإجراء رقم 59. تيسير الولوج للسكن من خلال الرفع من العرض العقاري والقيام بتخطيط حضري أفضل، وإعادة توجيه الضرائب المحلية.

الإجراء رقم 60. العمل عند إعداد مخططات التهيئة على جعل التحقق من وجود حالات محتملة لتضارب المصالح أمرا تلقائيا، وسن نظام جبائي يَحد من المضاربة العقارية.

الإجراء رقم 61. تشجيع التمازج الاجتماعي من خلال وضع آليات تضمن تنويع عرض السكن في مناطق السكنى الجديدة.

الإجراء رقم 62. العمل على مزيد من التقييد للحد من الاستثناءات الممنوحة لفائدة برامج السكن الاجتماعي خارج ضوابط وثائق التعمير وإعمال المقتضيات القانونية المتعلقة بمراقبة المخالفات في مجال التعمير والبناء وزجرها.

الإجراء رقم 63. إعادة النظر بشكل عميق في البرنامج الوطني «مدن بدون صفيح»، من خلال العمل على إدراج فضاءات العيْش والتمازج الاجتماعي المندمجة داخل المدينة في هذا البرنامج، مع الحرص على أن تتم إعادة إسكان الفئات المستهدفة، في المقام الأول، داخل الجماعات الحضرية التي كانوا يقطنون بها.

الإجراء رقم 64. إغناء مضامين سياسة السكن الاجتماعي، من خلال تعزيزها بمنتوج السكن المعد للكراء الذي من شأنه أن يكون مكملاً للآلية الحالية الموجَّهة بشكل حصري نحو الولوج إلى الملكية.

جعل الولوج إلى الثقافة والرياضة أولوية، عبر الاستثمار في البنيات التحتية والتجهيزات وتثمين المواهب

الإجراء رقم 65. العمل على استعادة الثقافة لموقعها المحوري داخل المنظومة التربوية وجعلها الأساس الذي تقوم عليه جهود تنمية الشباب وتوطيد التماسك الاجتماعي.

الإجراء رقم 66. الحرْص على خلق أمْكنة للعيْش ذات وظيفة ثقافية متاحة أمام جميع المواطنين والمواطنات، سيما من خلال خلق شبكة وطنية من المكتبات العمومية للقرب.

الإجراء رقم 67. دعم المجتمع المدني من أجل العمل، على مستوى كل جماعة ترابية، على وضع برنامج لتشجيع القراءة بمختلف حواملها، من طرف الجميع وفي كافة مراحل الحياة.

الإجراء رقم 68. تطوير البنيات التحتية الرياضية وتحسين ظروف استعمالها وصيانتها، وذلك في إطار شراكة بين المؤسسات العمومية والهيئات الرياضية.

الإجراء رقم 69. تطوير المسابقات والتظاهرات الرياضية وتوسيع نطاق التنقيب عن المواهب، سيما من خلال تعميم آليات الالتقائية والشراكة بين المؤسسات التعليمية والجمعيات والأندية الرياضية.

الخيار الثالث

بيئة تَضْمَن المنافسة السليمة وتُقَنِّن الممارسات الريعية والامتيازات، من أجل تحفيز الاستثمار المنتِج والناجع وتقليص الفوارق

يقتضي هذا الخيار العمل على إعادة توزيع الموارد وتوجيه الطاقات نحو الاستثمار المنتِج والناجع، من خلال إزالة عوائق الولوج أمام المبادرة والتصدي للممارسات المنافية للمنافسة التي يتعرض لها المقاولون وحاملو المشاريع، ووضع حد للممارسات المشجعة على الريع والامتيازات غير المنتِجة والفساد. ومن شأن تبني مثل هذا الخيار أن يُمكِّن من إرساء مناخٍ من الثقة بين المستثمر ومحيطه، والتصدي بفعالية لمراكمة الثروات بطريقة غير عادلة.

ومن هذا المنطلق، يتعين على بلادنا اتخاذُ جملةٍ من الإجراءات الرَّامية إلى بلوغ **هدفيْن استراتيجييْن اثنين**، هما:

- تقليص هامش تنامي اقتصاد الريع غير المنتِج إلى أدنى حد، والعمل على التقنين الصارم للرُّخص والامتيازات وتشديد العقوبات ضد الفساد والتحايل على قواعد المنافسة الشريفة؛
- إرساء نظام جبائي عادل يكرِّس إعادة التوزيع الناجع للموارد وتقليص التفاوتات ومحاربة مراكمة الرساميل غير المنتِجة، ويُسهم في تعزيز أواصر التماسك الاجتماعي.

وتنبثق من كلِّ هدفٍ استراتيجي **جملةٌ من الإجراءات العملية**.

تقليص هامش تنامي اقتصاد الريع غير المنتج إلى أدنى حد، والعمل على التقنين الصارم للرُّخص والامتيازات وتشديد العقوبات ضد الفساد والتحايل على قواعد المنافسة الشريفة

الإجراء رقم 70. إعادة النظر في الاستثناءات ومواطن الريع، والإبقاء فقط على تلك التي تستجيب لمعايير محددة سلفاً والتي أثبتت جدواها الاقتصادية و/ أو الاجتماعية وكانت قابلة للقياس بشكل موضوعي.

الإجراء رقم 71. فتح القطاعات الخاضعة للمأذونيات/ الرُّخَص أمام منافسة أوسعَ وتعويض الرُّخَص بدفاتر تحملات محددة سلفاً وخاضعة لمراقبة بعدية.

الإجراء رقم 72. وضع مدونة قانونية موحَّدة لمحاربة جميع الممارسات المنافية للقانون، من قبيل حالات استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه أو تضارب المصالح أو الاستخدام غير القانوني للمعلومات.

الإجراء رقم 73. تعزيز قدرات مجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في مجاليْ التقصي والولوج إلى المعلومات.

إرساء نظام جبائي عادل يكرِّس إعادة التوزيع الناجع للموارد وتقليص التفاوتات ومحاربة مراكمة الرساميل غير المنتِجة، ويُساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي

الإجراء رقم 74. فرض ضريبة إضافية على رأس المال غير المنتِج، من أجل محاربة مظاهر عدم النجاعة الاقتصادية وأنشطة المضاربة. ويشمل تضريب الثروة غير المنتِجة على الخصوص العقارات التي لا تندرج ضمن دورة الإنتاج، سواء في إطار استثمار منتِج أو نشاط اقتصادي مُدرٍّ للدخل وللضريبة (يتعلق الأمر على وجه الخصوص بالأراضي غير المبنية والعقارات الشاغرة، سواء كسكن رئيسي أو سكن مُعَدٍّ للإيجار...).

الإجراء رقم 75. زيادة الضريبة على القطاعات التي تتمتع بحماية تنظيمية أو اقتصادية معينة. ويقتضي ذلك تحديد القطاعات والأنشطة التي تستفيد، بالنظر لطبيعتها، من وضع حمائي معين (القطاعات المقننة والأنشطة الخاضعة للتراخيص،...) يؤدي إلى تقليص عدد الفاعلين المتنافسين، وذلك من أجل تحديد قدر التضريب الإضافي الذي سيفرض على هذه القطاعات والأنشطة على سبيل المساهمة الإضافية في المجهود الضريبي الوطني.

الإجراء رقم 76. فرض ضريبة بنسبة 50 في المائة على الأرباح المحققة على العقارات التي طرأ تغيير على وضعها (توسيع المدار الحضري، الانتقال إلى منطقة مخصصة للعمارات،...).

الخيار الرابع

إجراء تحوُّل هيكلي للاقتصاد يُدمِج القطاع غير المنظَّم ويرتكز على روح المبادرة والابتكار ويرمي إلى تحقيق الإقلاع الصناعي

شهد الاقتصاد المغربي دينامية تطور قوية خلال العقدين الماضيين. فبفضل الاستقرار الماكرو اقتصادي والمجهود الاستثماري العمومي الكبير في مجال البنيات التحتية والاستراتيجيات القطاعية والبرامج الاجتماعية، نجح المغرب في تحقيق مكاسب كبرى على مستوى النمو والتطور الاجتماعي. كما تمكَّن أيضاً من تنويع اقتصاده على نحو أكبر وتعزيز قدراته على الصمود أمام التقلبات المناخية والصدمات الخارجية، كالأزمة المالية التي عرفها العالم سنة 2008.

إنَّ الانتقال إلى عتبةٍ جديدةٍ من النمو، كما يتوخاه النموذج التنموي الجديد، يقتضي في المقام الأول السعي إلى تحقيق المزيد من النجاعة؛ وذلك بما ينسجم مع التصنيف المعمول به لدى المؤسسات الدولية والتي ترتب البلدان حسب القوة الدَّافعة لاقتصادياتها، وهي إما: (1) «التراكم المكثف» لعوامل الإنتاج (البلدان النامية)، أو (2) «النجاعة أو الاستخدام الأمثل» للعوامل المتراكمة بالفعل (البلدان الصاعدة فعلا)، أو أخيراً (3) «البحث والتطوير والابتكار» (البلدان المتقدمة التي تشكل قاطرة الاقتصاد العالمي).

وهذا يستلزم بالتالي بذل جهود أكبر على درب تحقيق النمو. لذا، ينبغي العمل على إشراك عددٍ أكبرَ من الفاعلين على نحو أمثل، بما يكفل تحقيق تحوُّل هيكلي حقيقي.

وسعياً إلى تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود، يتعين العمل على أن يشمل هذا التحول الهيكلي جميع القطاعات، سواء تعلق الأمر بالفلاحة أو الصناعة أو الخدمات. وفي هذا الصدد، ينبغي تسريع وتيرة عَصْرنة قطاع الفلاحة ورقمنته والتثمين القوي لمنتجاته، من خلال بناء نسيج للصناعات الفلاحية يتسم بالتنافسية والتكامل، ويسهم عبر تغطية مجموع التراب الوطني في جعل العالم القروي أكثر جاذبية. ولن يتحقق هذا الهدف إلَّا من خلال تمكين صغار الفلاحين من الاستفادة بكثافة من برامج التكوين وتقنيات الإنتاج الجديدة.

وإلى جانب تعزيز القطاع الفلاحي وقطاع الصناعات الفلاحية، ثَمَّة إجماعٌ على الأهمية البالغة التي ينبغي إيلاؤها للقطاع الصناعي وخاصة للتصدير، بما يكفل اندماجاً أقوى وأوسع وأكثر استدامة في سلاسل القيمة العالمية، سيما من خلال تقوية المحتوى التكنولوجي وتطويره، فضلاً عن استباق التحولات المترتبة عن الثورة الصناعية الرابعة.

نموذج النمو

على المستوى الماكرو اقتصادي، يُتوخى من التحول الهيكلي أن يؤدي إلى تحقيق نمو أقوى وأكثر استدامة مما كان عليه الأمر خلال السنوات الأخيرة، حيث من المتوقع أن تتراوح نسبة النمو بين 6 و7 في المائة. وهو مستوى كفيل بخلق مناصب الشغل اللازمة لخفض البطالة بكيفية ملموسة وتحسين معدلات النشاط. والجدير بالذكر أن هذه النسبة هي نفسها التي سجلتها الاقتصاديات، خاصة الآسيوية، التي حققت نمواً مستداماً عالياً، وذلك دون أخذ انعكاسات العائد الديمغرافي بعين الاعتبار.

ومن المؤكد أن هذا النمو ينبغي أن يظل مدفوعاً بالطلب الداخلي، كما كان عليه الحال خلال العقدين الماضيين، غير أن الحصة الأكبر من نسبة النمو الإضافية المستهدفة ينبغي أن تُستمد طبعاً من الطلب الخارجي. ومن هذا المنطلق، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، ينبغي أن تركز السياسات الصناعية على تعزيز العرْض من الصادرات بناءً على المزايا التنافسية التي تختص بها بلادنا.

وعلاوة على ذلك، فإن تحقيق مستويات النمو المستهدفة (6 إلى 7 في المائة) يقتضي بالطبع مواصلة دينامية الاستثمار، وتسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تمت مباشرتها، والعمل على الإدماج القوي لمساهمة التقدم التقني والتكنولوجي في الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج.

ويتعين إحداث تحول نوعي قوي من أجل الرفع من مردودية الاستثمارات بشكل ملموس، وهي مردودية لا تزال ضعيفة لسببين رئيسيين، هما:

- من ناحية، يُعْزى هذا الضعف في المردودية إلى التوزيع غير الناجع للاستثمارات التي تنصَبُّ بالأساس على البنيات التحتية وبعض القطاعات التي تستفيد من نوع من الحماية التنظيمية والعقار على حساب القطاعات الإنتاجية؛
- من ناحية أخرى، وفي ما يتعلق بالاستثمارات الموجَّهة نحو القطاعات الإنتاجية، فإن ضعف المردودية يُعْزى إلى نقص تنافسية عاملِ الشُّغل مقارنة بمنافسي الاقتصاد الوطني (نتيجةً لارتفاع كلفة المعيشة نسبيًا) وإلى ضعف الرأسمال البشري.

ويمكن معالجة الإشكالية الأولى من خلال إعادة توجيه السياسات وتدابير الدعم والاستثمارات العمومية نحو القطاعات الإنتاجية عِوَض تركيزها فقط على البنيات التحتية. وإذا كانت بلادنا قد نجحت إلى حد كبير في تدارك التأخر المسجل في قطاع التجهيز، فإن مردودية الاستثمارات ظلت في تراجع مستمر. لذا، ينبغي توفير دعم كبير للمقاوِلين وللمقاوَلات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة (انظر التفاصيل أسفله في المحور المتعلق بالرجَّة المبادراتية)، بما يُمَكِّن من إرساء تحوُّل هيكلي لنسيج المقاولات ومن ثَمَّ تحسين مردودية الاستثمار. كما أنَّ التدابير المتعلقة بتقنين الاقتصاد، وبالاحترام الأمثل لقواعد المنافسة، وبمناخ الأعمال، الواردة بالتفصيل في هذا التقرير، من شأنها الإسهام في توجيه الرساميل نحو الأنشطة التي تحقق أكبر قدر من الابتكار والإنتاجية.

أما بالنسبة للإشكالية الثانية، فيمكن معالجتها من خلال إجراء تحوُّل عميق للمرافق العمومية (الصحة، التعليم، النقل...) يفضي إلى تحسين القدرة الشرائية للأُجراء ومن ثَمَّ الحفاظ على كلفة شغلٍ تنافسية للمستقبل. ويشكل ضعف نجاعة الخدمات العمومية اليوم عبءاً إضافيا يثقل كاهل الأُجراء الذين يضطرون، سيما في مجالَيْ التعليم والصحة، إلى اللجوء إلى خدمات القطاع الخاص. وتؤثر هذه التكاليف الإضافية بشكل مباشر على كلفة الشغل وتُضعِف التنافسية الصناعية للمغرب أمام البلدان المنافسة.

أخيراً، يكتسي العامل المتعلق بالشغل أهمية لا تقل عن العوامل الأخرى لتحقيق مستوى نموٍّ مرتفع. ويتعين أن يترتب عن القطيعة مع هذه الوضعية ما يلي:

- من الناحية الكيفية: تحسين جودة الرأسمال البشري، من خلال توفير خدماتٍ أفضل في مجالَيْ التعليم والتكوين، بما يتيح تحسين إنتاجية العاملين؛
- من الناحية الكمية: من شأن التدابير المقترحة من أجل تعزيز المشاركة المهنية للمرأة أن تُمكِّن من رفع معدل نشاط النساء، ومن ثَمَّ تعزيز مساهمتهن في الناتج الداخلي الإجمالي.

المحاور الاستراتيجية

- الرجَّة المبادراتية.
- السياسات القطاعية.
- سياسة خاصة بمجال الابتكار.
- مناخ الأعمال.
- تدبير القطاع غير المنظم.
- الاندماج الإقليمي.

الرجَّة المبادراتية

يقتضي إنجاح عملية التحوُّل الهيكلي تجديدَ نسيج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على نطاقٍ واسع وبكيفية إرادية.

فعلى مستوى الوسائل، ينبغي تعبئة مختلف آليات الدعم، سواء تعلق الأمر بإعانات، أو قروض شرفية (بدون ضمانات)، أو ضمانات عمومية للقروض البنكية، أو حاضنات أعمال، أو صناديق استثمارية في رساميل القطاعين العام والخاص.

ومن أجل مواكبة هذا البرنامج، يتعين على الدولة إعادة توزيع الموارد على نطاق واسع. ولإنجاح «الرجَّة المبادراتية»، تشير التقديرات إلى أنه ينبغي الإسراع بتعبئة حوالي 10 ملايير درهم سنويًا من خلال الميزانية العامة للدولة وحوالي 40 مليار درهم في شكل ضمانات عمومية للقروض البنكية.

وستستفيد من هذه المواكبة جميع القطاعات حتى تكون قادرة على استثمار كافة الفرص المتاحة لخلق القيمة، سواء كانت هذه الفرص كامنة أو يتعين خلقها (من خلال الابتكار). كما ستتم مواكبة جميع مراحل دورة حياة المقاولة، سواء في مرحلة إنشائها أو تطورها (من مقاولات صغيرة جداً إلى مقاولات صغيرة ومتوسطة، ومن مقاولات صغيرة ومتوسطة إلى مقاولات متوسطة الحجم) أو انتقال ملكيتها أو إعادة تنظيمها.

ومن الأهمية بمكان إقامة شبكة من الشركاء (حاضنات الأعمال، مستثمرون، فاعلون يساهمون في تسريع نمو المشاريع ...) الذين سيمكنون من تحديد المقاولات المعنية ومواكبتها. وسيتعين على هؤلاء الشركاء الاضطلاع بدور صلة الوصل في تنزيل المبادرات العمومية، كما سيتيحون اكتساب المزيد من النجاعة من خلال الترصيد التدريجي للخبرات المكتسبة. إن تطوير هذه الشبكة لن يتيح فقط زيادة عدد المشاريع التي ستتم مواكبتها، بل سيمكن أيضاً من تحسين مستوى نجاحها.

وسيتوقف حجم الموارد المالية التي سيتم رصدها على حاجيات المشاريع. وينبغي أن يكون المعيار الأهم في اختيار المشاريع في المقام الأول هو المؤهلات التي يتمتع بها المقاول حسب التقدير الذي يحظى به لدى الفاعلين في القطاع. لذا، من الواضح أن جزءاً كبيراً من التأثير سيأتي من مقاولين يمتلكون خبرات وتجارب راكموها على مدى عشْر سنوات على الأقل، لتسهيل تعبئة استثماراتٍ لفائدتهم تتراوح ما بين 10 و15 مليون درهم.

الإجراء رقم 77. إطلاق برنامج مكثف يهدف إلى انبثاق 30.000 مقاولة صغرى ومتوسطة على مدى فترة 5 سنوات، إما عن طريق الإحداث المباشر أو مواكبة المقاولات الصغيرة جدا التي لديها إمكاناتٌ للنمو، وذلك من خلال:

- صندوق مخصص لدعم المقاولين برأس المال (قروض شرفية بدون ضمانات)؛
- ضمانات عمومية موجهة للقروض البنكية؛
- صناديق مشتركة بين القطاعين العام والخاص لرأسمال المخاطر تكون موجهة للمراحل الأولى من دورة حياة المقاولات؛
- خلق بيئة مواتية لحاضنات الأعمال ولآليات تسريع وتيرة نمو المشاريع التي يُمَكنها مواكبة المقاولين.

الإجراء رقم 78. تنفيذ برنامج واسع النطاق لإحداث 10.000 مقاولة صغيرة جدا سنوياً (حوالي مائة مقاولة في كل إقليم في المتوسط)، من خلال تقديم الدعم المباشر لأصحاب المشاريع، ومنح قروض بنكية مضمونة، وتوفير المواكبة عبر النسيج الجمعوي.

الإجراء رقم 79. دعم الفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على نطاق واسع، من خلال إحداث صندوق خاص بتمكين الفاعلين (التعاونيات والتعاضديات والجمعيات) وتمويل المشاريع.

الإجراء رقم 80. تعزيز برامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة الموجودة، مع العمل على تبسيط المساطر وتعبئة موارد أكبر لتعزيز وتنمية وتطوير الصادرات والشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يخدم الاقتصاد المنتِج.

الإجراء رقم 81. وضع برامج، من قِبل الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، على صعيد الجهات لمواكبة 1000 مقاولة سنوياً (على المستوى الوطني)، مع العمل على تنظيم لقاءات مشتركة حول مواضيع محددة من قبيل الإنتاجية (الإدارة الانسيابية أو «التدبير بلا تبذير» من خلال برنامج « إنماء »[36]، والجودة، وتدبير الإكراهات المرتبطة بالتصدير نحو الاتحاد الأوروبي، والنجاعة الطاقية...

الإجراء رقم 82. تيسير تمويل المقاولات، عن طريق الزيادة بكيفية ملموسة في وسائل عمل صندوق الضمان المركزي، سيما من أجل:

- دعم أقوى لآليات الضمان لفائدة القروض الموجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة؛
- تنمية نشاط تحصيل الديون؛
- تطوير سوق الدين الخاص (التمويل المباشر)؛
- تنمية صناديق الاستثمار في الرأسمال.

الإجراء رقم 83. دعم عملية هيكلة ونقل ملكية المقاولات (سيما العائلية منها) التي يرغب مالكو أغلب أسهمها في التخلي عن حصصهم فيها :

- تحفيزات لهيكلة حكامة المقاولات العائلية؛
- دعم لحامل مشروع استئناف نشاط المقاولة؛
- صناديق مشتركة بين القطاعين العام والخاص مخصصة لرأسمال نقل المِلكية؛
- مراجعة الإطار القانوني.

ومن المؤكد أن بعض هذه الآليات موجود بالفعل، لكن ضمان أسباب النجاح للرجَّة المبادراتية يقتضي تنفيذ إصلاحين رئيسيين:

36 – يعتبر «إنماء» (INMAA) أول مصنع نموذجي في إفريقيا والشرق الأوسط موجه للمقاولات الصناعية التي ترغب في اعتماد برنامج لتحسين الأداء العملي. ويتعلق الأمر ببرنامج مبتكر يهدف إلى تكوين المسؤولين عن المقاولات على الإلمام بمبادئ «التدبير بلا تبذير» (Lean Manufacturing) وتطبيقها، وهي منهجية معترف بها في الميدان الصناعي بوصفها رافعة رئيسية لتحقيق التميز في الأداء العملي.

الإجراء رقم 84. مراجعة القوانين والقواعد المتعلقة بدعم المقاولات، من أجل إعطاء الأولوية للنجاعة بدل المراقبة وجعل الآجال أكثر توافقاً مع وتيرة الاستثمارات.

الإجراء رقم 85. تأهيل الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالمقاولات التي تواجه صعوبات، لاسيما:

- القواعد التي تؤطر مسؤولية المسيرين الإداريين، عند انتقال المقاولة إلى مساهمين جدد؛
- استحقاق ديون المقاولة التي تواجه صعوبات، إزاء الدولة ومنظمات الحماية الاجتماعية والممونين؛
- الإطار الجبائي الخاص بعمليات الاندماج / الانقسام وتحويل الأسهم من الأشخاص الذاتيين إلى الأشخاص المعنويين.

السياسات القطاعية

بالإضافة إلى التدابير العرضانية المعتمدة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، يتعين على الدولة الاضطلاع بدور استراتيجي في استباق وتيسير الفرص المهيكِلة للاقتصاد ككل.

وينبغي بطبيعة الحال تعزيز الآليات المعتمدة حاليا لاستقطاب الاستثمارات في المهن العالمية للمغرب. فقد مكنت من انبثاق بعض القطاعات كقطاع السيارات أو الطيران، كما كان لها تأثير ماكرو اقتصادي ملموس، سيما على ميزان الأداءات. ومع ذلك، يتعين تعزيز جهود الترويج لدى البلدان الرئيسية التي تشكل مصدراً للاستثمارات الأجنبية المباشرة (إسبانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا)، بغية تحقيق هدفين اثنين يتمثلان في تحسين حصة السوق من حيث جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز تموقع المغرب في سلاسل القيمة المتعلقة بهذه المهن.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تستفيد المهن العالمية للمغرب، إلى جانب قطاعات أخرى، من المبادرات التي تتخذها الدولة للنهوض بالأنشطة التي تعتبر ذات أولوية على مستوى المهارات والتكنولوجيات، وكذا من **انخراطٍ أكبر للمستثمرين المغاربة في هذه الدينامية.**

الإجراء رقم 86. وضع برنامج لدعم تطوير القطاعات من خلال تعبئة استثمارات مباشرة مشتركة بين القطاعين العام والخاص وإعادة توجيه الصفقات العمومية، بهدف:

- تغطية الحلقات المفقودة في سلاسل القيمة الخاصة بالمهن العالمية للمغرب، كقطاع النسيج على سبيل المثال ؛
- تطوير فاعلين في أنشطة ذات حاجيات آنية، كتدبير النفايات وتحلية المياه والنجاعة الطاقية...؛
- تطوير فاعلين في مجال إنتاج الطاقات المتجددة وتوزيعها، مع العمل على تذليل العقبات أمام بيع الطاقة الكهربائية على الشبكات الكهربائية ذات الجهد المتوسط والمنخفض (القانون رقم 13.09)؛

- استثمار الفرص الكامنة في المؤهلات الطبيعية والاقتصادية الوطنية، كتنمية الاقتصاد الأزرق الذي تعتبر مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي غير كافية إلى حد كبير قياسا بمؤهلات بلادنا (منطقة اقتصادية بحرية خالصة تصل مساحتها إلى 1.2 مليون كيلومتر مربع)؛
- التموقع في الأنشطة المستقبلية كالمجال الرقمي (أنترنت الأشياء، الذكاء الاصطناعي...) والتكنولوجيات الحيوية؛
- استثمار الإمكانات التي تتيحها صناعة الثقافة[37]، من خلال إحداث منظومة تشمل الأنشطة الإبداعية والإنتاجية والتسويقية للسلع والخدمات والمحتويات ذات الصبغة الإبداعية والثقافية.

وينبغي أن يكون هذا البرنامج مرتكزاً على مقاربة منظَّمة وقائمة على الشراكة، وهو ما من شأنه أن يجنب الاستثمار في نماذج اقتصادية غير مناسبة أو أن يخلق مواطنَ ريعٍ جديدة غير مبررة.

الإجراء رقم 87. اعتماد استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق تتسم بالاستدامة والقدرة على الإدماج وتستجيب للخصوصيات الجهوية وترتكز على القطاعات الاقتصادية التقليدية، كالصيد البحري، والسياحة والأنشطة المينائية، مع العمل على النهوض بقطاعات جديدة ذات إمكانات نمو عالية، من قبيل: تربية الأحياء المائية، والسياحة الإيكولوجية، والمنتجات الحيوية البحرية أو التكنولوجيا الحيوية البحرية، وبناء السفن وغيرها. وينبغي الحرص على تعزيز الدور المحوري الذي تضطلع به المجالات الترابية في تنمية هذه القطاعات، وذلك في إطار الجهوية المتقدمة.

الإجراء رقم 88. تطوير منظومة صناعية مخصصة لقطاعات الاقتصاد الأخضر ارتكازاً على الإمكانات الوطنية والجهوية. وينبغي أن تستند هذه المنظومة على تعبئة قوية للتمويلات الخضراء التي تتيحها الآليات التمويلية المتعددة الأطراف المندرجة في إطار مكافحة التغيرات المناخية، سيما الصندوق الأخضر.

الابتكار

بغية مواكبة التطور الذي يشهده الاقتصاد الوطني، لا يمكن لبلادنا أن تبقى على هامش الدينامية العالمية حول التكنولوجيات الجديدة التي تتيح إمكانات هائلة يتعين استثمارها على مستوى إحداث فرص الشغل وخلق القيمة المضافة. ومن خلال التموقع بشكل طموح وإرادي في هذا المجال، ستتمكن بلادنا من استقطاب الرساميل الأجنبية التي يمكن أن تستثمر إمكانيات مهمة في المقاولات الوطنية. فعلى سبيل المثال، تمكنت مقاولة ناشئة مثل «كريم» (Careem)، تم إنشاؤها في دبي سنة 2012، إلى جانب مقاولة مغربية منافسة من نفس المستوى التكنولوجي، من جذب استثمارات بلغت 3.1 مليار دولار في سنة 2019؛ وهو ما يوازي القيمة الحالية لأكبر المقاولات المغربية في السوق المالية.

37 – في فرنسا، تمثل مساهمة الثقافة في الناتج الداخلي الإجمالي 7 أضعاف مساهمة قطاع السيارات.

وفضلا عن ذلك، سيصبح بالتدريج تطوير كفاءات ومقاولات مغربية في تكنولوجيات المستقبل مسألةً سيادية، خاصة على مستوى ضبط المعطيات والأمن الإلكتروني وتتبع العمليات المالية ...

ولإنجاح تموقع بلادنا في هذا المجال، يتعين مضاعفة الموارد المعبأة (من خلال صندوق الضمان المركزي على سبيل المثال)، والعمل أيضاً على جعل الطلبيات العمومية رافعةً للابتكار، مع الحرص على تذليل العقبات غير المبررة.

الإجراء رقم 89. تسريع وتيرة تنفيذ برنامج دعم المقاولات الناشئة المبتكرة « Innov Invest» وتوسيع نطاقه، من أجل تعبئة مبلغ إجمالي لا يقل عن مليار درهم سنوياً:

- قروض شرفية (بدون ضمانات) لفائدة أصحاب المشاريع؛
- صناديق مشتركة بين القطاعين العام والخاص لرأسمال المخاطر مخصصة لمختلف مراحل التمويل؛
- شبكة حاضنات الأعمال وآليات تسريع نمو المشاريع، من أجل التعرف على حاملي المشاريع وانتقائهم ومواكبتهم؛
- خلق شبكة وطنية لتيسير الربط وتبادل المعلومات، من خلال الربط بين حاملي المشاريع وحاضنات الأعمال والمستثمرين رعاة المشاريع (business angels) والمقاولات والمدارس الكبرى والجامعات...

الإجراء رقم 90. التشجيع على إنشاء منصات تعاونية جهوية وحاضنات أعمال للقرب لاحتضان المشاريع المبتكرة داخل مجمعات التكنولوجيا والجامعات ومدارس المهندسين.

وستتيح الزيادة في الموارد، على وجه الخصوص، بلوغ عتبة ستمكّن من إضفاء طابع احترافي على عمليات المواكبة واستقطاب الفاعلين المعنيين بتسريع نمو المشاريع والمستثمرين المشاركين والمسؤولين عن تدبير صناديق رأسمال المخاطر ذات المكانة المرجعية على الصعيد الدولي.

الإجراء رقم 91. وضع برامج عمومية للتطوير المشترك بالتعاون مع المقاولات ومراكز البحث حول إشكاليات محددة تثيرها الطلبيات العمومية ومن شأنها أن تولد فاعلين صناعيين رائدين جدداً. ويمكن أن تشمل المواضيع على سبيل المثال السلامة والنجاعة الطاقية والصحة العمومية وتدبير المياه والإنتاجية الفلاحية...

الإجراء رقم 92. إحداث مراكز بحث للتميز مخصصة لتكنولوجيات المستقبل (الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، قواعد البيانات التسلسلية (blockchain)، التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا الفلاحية، التكنولوجيا الحيوية، أنترنيت الأشياء، تكنولوجيا الجيل الخامس (5G)، علم الجينوم...).

الإجراء رقم 93. التشجيع على إحداث مقاولات ناشئة مبتكرة تهتم بالأنشطة المرتبطة بالتراث الثقافي والموسيقى والأغنية والإنتاج الموسيقي والتظاهرات الاحتفالية وصناعة الفرجة والمهرجانات والمسرح والفنون البصرية...

وفي هذا الصدد، يتعين على بلادنا تحديد هدف بلوغ نسبة 3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي كنفقات سنوية للبحث والتطوير في القطاعين العام والخاص في أفق عشر سنوات (1.5 في المائة خلال 5 سنوات).

الإجراء رقم 94. الرفع التدريجي للميزانية العامة المخصصة للبحث والتطوير، وذلك من خلال:

- التمويل المباشر لمراكز البحث العمومية؛
- طلبات وضع مشاريع تدعمها وكالات تعبئة الوسائل (المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة...) لتحفيز تطوير المشاريع في مواضيع تكنولوجية معينة أو في إطار عقود-برامج تُبرَمُ مع القطاعات الصناعية.

الإجراء رقم 95. النهوض بالبحث والتطوير في القطاع الخاص، سيما في إطار شراكات بين الجامعات والمقاولات. لذا، ينبغي:

- وضع نظام للخصم من الضرائب من أجل البحث (البحث والتطوير والابتكار)، بغية توسيع هامش تعبئة الاستثمار في مجال الابتكار؛
- اعتماد نظام للتمويل عن طريق تقديم الدعم لمشاريع الابتكار التي تحملها المقاولات الصغرى والمتوسطة ؛
- الإعمال الفعلي للاستقلالية المالية للمختبرات الجامعية ولحريتها في الاستثمار، والمساهمة في رأسمال المقاولات الناشئة، ورصد النفقات دون مراقبة مسبقة في حدود ميزانياتها والوسائل التي تمت تعبئتها من الخارج ؛
- تمكين الباحثين الجامعيين من الاستفادة، في إطار مشاريع البحث، من تعويضات تكميلية ومن ثم تعزيز جاذبية المسار المهني في مجال البحث.

أخيراً، لن يكون بالإمكان تطوير الابتكارات التكنولوجية ما دام الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به، والذي تم وضعه اعتماداً على تكنولوجيات الماضي، يشكل عقبة. إن الوضع الحالي يسجل العديد من الاختلالات كما هو الأمر على سبيل المثال بالنسبة لاستخدام الطائرات بدون طيار، والتنقل المشترك، والأداء بواسطة الهاتف المحمول، والتوقيع الإلكتروني... وهو ما يفضي إلى تأخير اعتماد التكنولوجيات، ويحول علاوة على ذلك دون تموقع الفاعلين المغاربة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ مبادرات استباقية لتذليل العقبات منذ البداية، وإذا لزم الأمر، توفير المواكبة اللازمة لعملية الانتقال واستباق الانعكاسات السلبية المحتملة.

الإجراء رقم 96. النظر في القوانين التي تحدُّ من الولوج إلى الأنشطة التي تتأثر بالمستجدات التكنولوجية مثل التكنولوجيا المالية، والمقاولات التكنولوجية الناشئة العاملة في مجال التأمينات (insurtech)، ودمج خدمات التنقل (mobility as a service)، والتصوير باستخدام طائرات بدون طيار، والأداء بواسطة الهاتف المحمول، والتمويل الجماعي (crowdfunding)... وفي هذا الصدد، ينبغي ملاءمة القوانين بكيفية تشجع على بروز مقاولات مبتكرة بإمكانها أن تنمو داخل السوق الوطنية وأن توسع نطاق وجودها على الصعيد الدولي.

مناخ الأعمال

أحرزت بلادنا تقدماً ملحوظاً في التصنيف المتعلق بمناخ الأعمال منذ سنة 2009. وقد مكنت وتيرة التقدم المطَّرد من تحقيق العديد من الإيجابيات، سيما في مجال خلق المقاولات. وفي هذا الصدد، فإن مجموعة من المبادرات النموذجية من قبيل نزع الطابع المادي بشكل تام عن مساطر منح رخص البناء وتجاوز النقط السوداء المرتبطة بها في مدينة الدار البيضاء، تفتح آفاقا واعدة لتحقيق المزيد من المنجزات الإيجابية. ويتعين اليوم تسريع وتيرة الإنجاز وتعبئة الوسائل اللازمة من أجل تنفيذ الإصلاحات الأكثر استعجالاً خلال السنوات الخمس المقبلة.

وبغية التحرير التام لطاقات المبادرة الاقتصادية وإنجاح الرجَّة المبادراتية المنشودة، ينبغي بالخصوص العمل على وجه السرعة على إزالة القيود التي تتسبب في إطالة أمد تنفيذ المشاريع وتؤدي في نهاية المطاف إلى التشكيك في جدوى الاستثمارات وتثبيط المبادرات الواعدة. وفي هذا الصدد، هناك إجراءان عاجلان يمكن اتخاذهما ومن شأنهما إعطاء إشارة قوية وإعادة بناء الثقة:

الإجراء رقم 97. إعادة النظر في جميع المساطر الإدارية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي بهدف **إزالة 90 في المائة من الأذون والتراخيص** واستبدالها بدفاتر تحملات والتزام بسيط بالتصريح. وينبغي أن تكون النسبة المتبقية من الأذون مؤطرة. ويتعين العمل بموجب القانون على تحديد الآجال الإلزامية لرد الإدارات، وتبسيط المساطر من خلال العمل، على وجه الخصوص، على منع الإدارات من طلب معلومات من المواطنين والمقاولات إذا كانت تلك المعلومات متوفرة لدى الإدارات الأخرى.

جورجيا، قانون سنة 2005 المتعلق بالأذون والتراخيص

مكَّن هذا القانون من تبسيط الأذون والتراخيص التي تصدرها الإدارات على نطاق واسع، حيث تم إلغاء 84 في المائة من التراخيص، وتم تعويض الجزء الأكبر منها بتصاريح بسيطة يُدلى بها للإدارة المعنية.

ولا يمكن أن تتعلق الأذون والتراخيص المتبقية إلا بما يلي:

- الصحة والسلامة؛
- الحفاظ على الظروف المعيشية والبيئة الثقافية للمواطنين؛
- حماية الدولة والصالح العام؛

وبخصوص جميع هذه المساطر المتبقية، فرض الإصلاح الذي تم اعتماده على وجه الخصوص القواعد التالية:

- نقطة ولوج وحيدة، إذ يتحتم على الإدارة، وليس المواطن، جمع المعلومات المتوفرة لدى مصالح إدارية أخرى؛
- تم تحديد آجال قصوى لرد الإدارة على الطلب، وفي حالة عدم الحصول على رد بعد انصرام هذه الآجال، يعتبر الطلب مقبولاً.

الإجراء رقم 98. **العمل، خلال ثلاث سنوات، على نزع الطابع المادي بشكل تام عن جميع معاملات المواطنين والمقاولات مع الإدارة.** وهكذا سيكون بالإمكان الإدلاء بجميع الوثائق أو استلامها بطريقة إلكترونية دون إلزام المواطن بالتنقل إلى الإدارة المعنية. وينبغي أيضاً تبسيط الإجراءات المحدودة التي تتطلب حضوره الشخصي إما من خلال تمكينه من القيام بها في المدينة التي يقيم بها (بما في ذلك بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج)، أو عبر إدارات أخرى، أو من خلال طرف ثالث موثوق به (المحامون، الموثقون، المفوضون القضائيون...).

الإجراء رقم 99. تقليص آجال الأداء داخل القطاع الخاص إلى أقل من 60 يوماً، عن طريق تعميم الإقرار الإلكتروني للفواتير لدى المديرية العامة للضرائب ليس فقط على مستوى الأداء، كما هو مطلوب (الإقرار بالضريبة على القيمة المضافة)، بل أيضاً بالنسبة لإصدار تلك الفواتير.

الإجراء رقم 100. ضمان استدامة التدابير المتعلقة بمناخ الأعمال (التبسيط، دعم التكامل، الجزاءات، الأداء بواسطة الهاتف المحمول، الإقرار الرقمي، وما إلى ذلك) وإدراجها في إطار قانون للتحديث العام للاقتصاد (بما في ذلك إدماج القطاع غير المنظم)، بما يضمن إعمالاً فعلياً للتدابير المذكورة أعلاه والعمل بموازاة ذلك على إشراك الفاعلين المعنيين في التدابير التحفيزية والجزاءات المنصوص عليها، مما يعزز ثقة الجميع وانخراطهم.

إدماج القطاع غير المنظم

يُعتبر إدماج الأنشطة غير المهيكَلة في الاقتصاد المنظَّم ضرورة من أجل إقرار العدالة الاقتصادية. فهو شكلٌ من أشكال المنافسة غير الشريفة للمقاولين المنضبطين الذين يساهمون في الضرائب وفي توفير الحماية الاجتماعية للأجراء.

كما أن إدماج القطاع غير المنظم يُعدُّ أيضا ضرورة اجتماعية. فالملايين من وحدات الإنتاج في القطاع غير المنظم لا توفر أي حماية اجتماعية لا لفائدة مستغلي هذه الوحدات ولا لأجرائها، سيما في ما يتعلق بالتقاعد والتعويض عن فقدان الشغل. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الوحدات قد تتغذى من أنشطة يمكن أن تنطوي على مخاطر أمنية واقتصادية حقيقية، كالتهريب والاتجار غير المشروع وعدم التصريح بالقيمة الحقيقية للسلع المستوردة...

وأخيراً، فإن إدماج القطاع غير المنظم ضرورة يقتضيها إعمال المواطَنة الحقة. فهو يتنافى ومبادئ دولة الحق والقانون، حينما تَعْمَد مقاولاتٌ ذات مردودية إلى الإحجام عن المساهمة في الضرائب وفي الحماية الاجتماعية وتفضل العمل غير الشفاف والفساد والإثراء غير المشروع.

إن تدبير هذه الظاهرة يقتضي الجمع بين التدرج والعمل البيداغوجي والحزم، من خلال **أربعة تدابير** يتعين تنفيذها بشكل متزامن:

- تبسيط الإطار الجبائي والمسطري للاندماج في القطاع المنظم، حتى لا يتم الإضرار بالقدرة الشرائية لأصحاب وحدات الإنتاج العاملة في القطاع غير المنظم؛
- مواكبة وحدات الإنتاج في القطاع غير المنظم، من أجل تجاوز مرحلة التحول نحو القطاع المنظم والاستفادة من تحفيزات جديدة، لا سيما في مجال الحماية الاجتماعية؛
- تعزيز الشفافية، في مقابل منح تحفيزات لتسوية الوضعية القانونية، باستخدام الأدوات الرقمية (صناديق أداء إلكترونية مترابطة)؛
- تعبئة وسائل مراقبة ومحاربة الغش في مواجهة الفاعلين الذين يواصلون التهرب من أداء الضرائب ولا يحترمون مقتضيات مدونة الشغل والتشريع الاجتماعي.

الإجراء رقم 101. تطبيق ضريبة جزافية منخفضة على وحدات الإنتاج في القطاع غير المنظم (تتراوح بين 3000 و4000 درهم سنويا) التي ترغب في الاندماج في القطاع المنظم، مع إعفائها من جميع الضرائب والأعباء الأخرى. ومن شأن هذا الإجراء أن يوفر الحماية من مظاهر الشطط في استعمال السلطة وأنْ يُمكِّن من إعمال الحق في التغطية الاجتماعية. ويُعدُّ هذا الإجراء خطوة أولى قبل الانتقال إلى نظام الإقرار القائم على المساهمة الضريبية وفق المداخيل المحققة فعليا.

الإجراء رقم 102. العمل، بشراكة مع النسيج الجمعوي، على إحداث 2000 شُبَّاكٍ لمواكبة عملية انتقال 3.5 مليون وحدة من وحدات الإنتاج العاملة في القطاع غير النظامي نحو القطاع المنظم، مع الحرص على تنظيم أنشطةٍ للإعلام والتكوين والتحسيس.

الإجراء رقم 103. وضع أنظمة رقمية للفَوْترة وتعميمها في غضون 3 سنوات، على أن تكون مرتبطة بالمديرية العامة للضرائب (صناديق أداء إلكترونية للمتاجر أو نظم التخطيط المندمج للموارد (ERP) الحاصلة على الاعتماد) لتيسير الإقرار الإلكتروني وضمان الشفافية.

الإجراء رقم 104. تطوير صفة المقاول الذاتي، بحيث تُمَكِّن من توظيف ثلاثة أشخاص، قَبْل الانتقال إلى وضعية شركة ذات مسؤولية محدودة والولوج إلى الحماية الاجتماعية.

الإجراء رقم 105. تطوير التكوينات الإشهادية (بالتعاون مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والجامعات) لفائدة العاملين النشطين في القطاع غير المنظم، من أجل منح وضعية للحرف غير المصنفة والتمكن من تحديدها وتحديثها وتعزيز جاذبيتها.

الإجراء رقم 106. حذف مساطر الترخيص من أجل فتح المجال أمام كل الأنشطة التي لا تنطوي على أي ضرر أو خطر على الصحة والسلامة، وذلك بهدف تحرير الفضاءات المهنية التي يمكن استخدامها كمناطق أنشطة مشتركة، ومشاتل، ومراكز تجارية للقرب، وفضاءات عمل مشتركة (coworking)...

الاندماج الإقليمي

كما ورد بالتفصيل في القسم الأول من هذا التقرير، فإن الموقع الجغرافي للمغرب، كملتقى بين القارتين الأوروبية والإفريقية، يعد مقوماً رئيسياً لتحقيق التنمية على المدى الطويل. ويظل الاستثمار الأمثل لهذا الموقع رهيناً باعتماد تدبير استباقي لاندماج بلادنا في هذين الفضاءين.

وقد تحققت العديد من المكتسبات من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي لا يزال يشكل أكبر سوق في العالم. وفي هذا الصدد، يتعين تعزيز هذه الشراكة لتيسير الاستثمارات والمبادلات التجارية وتحقيق طموح بناء فضاء للازدهار المشترك. كما ينبغي العمل على تعميق هذه الشراكة من أجل إدماج المشاريع بشكل أشمل في برامج التكوين والبحث والابتكار، لتحقيق طموح بناء «فضاءٍ لاقتسام المعارف».

الإجراء رقم 107. تعميق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، من خلال العمل على ما يلي:

- تحسين آليات التعارف بين المؤسسات والمسؤولين من الجانبين، من خلال تنظيم لقاءات منتظمة ووضع برامج للتبادل؛
- تعزيز الثقة، من خلال وضع آليات لاستباق الأزمات وتدبيرها؛
- بناء فضاء سياسي وأمني مشترك، مع العمل على مأسسة آليات التشاور والحوار السياسي على جميع المستويات، وتعزيز تعهدات الاتحاد الأوروبي إزاء المغرب لمكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب وأنشطة التهريب؛

- إعادة التوازن إلى التدفقات المالية بين المغرب والاتحاد الأوروبي، سيما من خلال تيسير تصدير المنتجات الصناعية المغربية نحو أوروبا (قواعد المنشأ بالنسبة لقطاع النسيج على سبيل المثال) وكذا الطاقة الكهربائية المستمدة من مصادر الطاقة المتجددة، وتشجيع الاستثمارات الأوروبية في المغرب؛
- استئناف مفاوضات اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمَّق، مع اشتراط التنقل الحر والفعلي والمتبادل للفاعلين المعنيين، والعمل على تأهيل قطاع الخدمات المغربي لمواجهة التحديات الناجمة عن فتح الأسواق؛
- تشجيع إقامة مشاريع مشتركة بين الشركات المغربية والأوروبية، لاستثمار الفرص الاقتصادية المتاحة في إفريقيا؛
- تكثيف مبادرات التعاون التقني الموجَّهة لفائدة البلدان الإفريقية، وذلك بشراكة بين المؤسسات العمومية المغربية والأوروبية؛
- العمل على تمكين المغرب من مشاركة أكبر في البرامج المتعلقة بتثمين فضاء اقتسام المعارف (التعاون بين الجامعات، إراسموس، برنامج الابتكار في أفق سنة 2020، والبرنامج الرقمي ...).

وعلاوة على ذلك، يتعين على المغرب التموقع على نحو يمكنه من استثمار التطور السريع الذي تشهده القارة الإفريقية. لذا، ينبغي أن تضطلع بلادنا بدور رئيسي في الدينامية الإفريقية التي تتجسد اليوم بالمصادقة على إحداث منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتفعيلها بشكل تدريجي، مع مراعاة ضرورة توافق مقتضياتها مع التعهدات التي تم الالتزام بها في إطار اتفاقيات أخرى، سيما مع الاتحاد الأوروبي. ومن خلال بلورة رؤية واضحة ومشتركة، سيتعين على بلادنا أن تدفع، ارتكازاً على تعاون اقتصادي معمَّق، نحو خلق قطاعات صناعية على صعيد القارة الإفريقية، تعتمد على المؤهلات التي تزخر بها المملكة (الدينامية الديمغرافية، الفلاحة، المواد الأولية...).

الإجراء رقم 108. توفير أسباب النجاح لعملية اندماج المغرب في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مع ضمان إشراك القطاعات الوزارية والهيئات المعنية.

الإجراء رقم 109. ربط المساعدة المالية التي يقدمها المغرب للبلدان الأخرى، في إطار المشاريع الاستثمارية، بشرط العمل تلقائيا على اقتناء السلع والخدمات المعنية بشكل ممنهج من المقاولات المغربية.

الخيار الخامس

نساءٌ يتمتَّعن بالاستقلالية ويكنَّ فاعلاتٍ في مجال التنمية ويمارسن حقوقهن بما يكفل مشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية

يقتضي تحقيق طموح التنمية الإسراع بتغيير وضعية المرأة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجتمعية.

ويتحتم على بلادنا الرفع من معدل النشاط لدى النساء. وقد تراجع هذا المعدل، الذي يُسجِّل منحى تنازليا منذ أزيد من 20 سنة، ليستقر في 18.1 في المائة سنة 2018 في الوسط الحضري. ولا ينبغي أن يخفي المستوى المرتفع نسبيا لمعدل نشاط النساء في الوسط القروي حقيقة واقع الحال: فثلثا النساء النشيطات في الوسط القروي من مجموع 28.6 في المائة المصرح بهن لا يحصلن على أي أجر ولا يتمتعن بأي حماية اجتماعية، ويتم تصنيفهن ضمن «المساعِدات الأسَريات».

من هذا المنطلق، ينبغي أن تتعبأ جميع القوى الحية للبلاد من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية:

- وضع إطار قانوني ومؤسساتي يضمن فعلية المساواة بين النساء والرجال؛
- تمكين النساء من شروط الولوج إلى مزاولة عمل مؤدى عنه وتوفير الحماية لهن في طريقهن إلى أماكن العمل وداخل فضاء الشغل؛
- العمل على إبراز نماذج اجتماعية جديدة تجسد صورة النساء اللائي يتمتعن بالاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية.

وتنبثق من كلِّ هدفٍ استراتيجي جملةٌ من التدابير العملية.

وضع إطار قانوني ومؤسساتي يضمن فعلية المساواة بين النساء والرجال

الإجراء رقم 110. تسريع وتيرة عملية ملاءمة التشريعات مع المبادئ والمقتضيات الواردة في الدستور وفي الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب بشأن الوقاية من جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات والقضاء عليها.

الإجراء رقم 111. إدماج مبدأ المساواة بين النساء والرجال في السياسات العمومية، سيما تعزيز مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

الإجراء رقم 112. اعتماد آليات تحفيزية لتشجيع التمازج داخل المقاولة (النظام الجبائي، والدعم...)، مع العمل على تخصيص نسبة لا تقل عن 30 في المائة من مناصب المسؤولية في جميع مستوياتها للنساء.

الإجراء رقم 113. إخضاع الحصول على جزء من الدعم الحكومي المخصص للأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات لشرط تحقيق نسبة تمثيلية لا تقل عن 30 في المائة من النساء داخل هيئاتها القيادية.

الإجراء رقم 114. تفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ومنحها سلطة البحث والتحري وإصدار الأمر وصلاحية إحالة القضايا على المحاكم بشأن جميع أفعال التمييز ضد النساء.

الإجراء رقم 115. القضاء على مظاهر التمييز والصور النمطية القائمة على النوع الواردة في الكتب المدرسية وفي وسائل الإعلام.

تمكين النساء من شروط الولوج إلى مزاولة عمل مؤدى عنه وتوفير الحماية لهن في طريقهن إلى أماكن العمل وداخل فضاء الشغل

الإجراء رقم 116. إطلاق خطة وطنية لفتح دور حضانة عمومية أو داخل المقاولات في جميع أنحاء البلاد ونشر مؤشرات حول عدد المقاعد التي تخصصها دور الحضانة في كل جماعة مقارنة بالحاجيات المسجلة في هذا المجال.

الإجراء رقم 117. العمل على أن تكون الدولة نموذجاً في تطبيق الدستور وإعمال القوانين والممارسات الجيدة المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال في الولوج إلى الوظائف على الصعيدين المركزي والترابي، وفي مجال المناصفة في مناصب المسؤولية والمساواة في الأجور بدون أدنى تمييز.

الإجراء رقم 118. إضفاء المرونة على اللجوء إلى أشكال العمل الجديدة داخل المقاولات (العمل عن بُعد، العمل بدوام جزئي، المرونة في ساعات العمل، وغير ذلك) وتشجيع المقاولات، عبر تحفيزات ضريبية، على اللجوء إلى التشغيل بدوام جزئي.

الإجراء رقم 119. تعزيز الإطار القانوني الخاص بمحاربة التحرش المعنوي أو الجنسي ضد المرأة في الفضاء العام وفي أماكن العمل، مع وضع مساطر واضحة ومتاحة لوضع الشكايات ضد جميع أشكال المعاملة المهينة أو التمييزية في حق المرأة.

الإجراء رقم 120. وضع أهمية سلامة النساء في وسائل النقل العمومي وفي الفضاء العام في صلب سياسة المدينة وسياسات السلامة العمومية وتصاميم التهيئة الحضرية وبرامج السكن.

العمل على إبراز نماذج اجتماعية جديدة تجسد صورة النساء اللائي يتمتعن بالاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية

الإجراء رقم 121. تنظيم حملات تواصلية في مختلف الجهات، مع العمل على تقديم نماذج لنساء ناجحات من أجل تحفيز الفتيات على الاقتداء بهن واستلهام تجاربهن.

الإجراء رقم 122. إنتاج محتويات سمعية- بصرية توثق وتثمن قصص نجاح النساء وبثها على نطاق واسع عبر القنوات الوطنية وعلى شبكات التواصل الاجتماعية.

الخيار السادس

عالم قروي مندمج، ويحظى بالتثمين، ويتسم بالجاذبية، ومرتبط بمحيطه

تعد تنمية العالم القروي أمراً حتمياً من أجل ضمان دينامية تطورٍ شاملة لبلادنا.

واليوم، لا يزال جزء من العالم القروي يعيش في عزلة بسبب الافتقار إلى البنيات التحتية والتجهيزات ووسائل النقل والاتصال. ويواجه جزء من ساكنة العالم القروي مشكلتيْ الشغل الناقص وتعاقب سنوات الجفاف، مما يدفعها إلى التفكير في الهجرة نحو المدن.

ويواجه القطاع الفلاحي، الذي يعتبر مصدر عيش 80 في المائة من سكان العالم القروي، اليوم العديد من الإكراهات التي تعيق تنميته. وتشمل هذه الإكراهات فتح القطاع أمام المنافسة الدولية، وتوالي سنوات الجفاف، والطابع المعقد للنظام العقاري الفلاحي، وضعف تأهيل اليد العاملة جراء مغادرة الشباب ذوي المؤهلات والمستوى الدراسي الأعلى نحو المدن، وضعف تنويع الأنشطة غير الفلاحية. وفي هذا الصدد، يتعين تشجيع إقامة أنشطة تصنيعية في العالم القروي، لتحسين الاندماج القطاعي، وخلق فرص الشغل لفائدة الشباب القروي.

وبالإضافة إلى ذلك، شهدت المناطق القروية تسارع وتيرة التوسع العمراني خلال السنوات الأخيرة. ولم تقتصر تجليات عملية التوسع العمراني على الهجرة القروية نحو المدن الكبرى فحسب، بل همَّت أيضاً إنشاء مراكز حضرية جديدة في المجال القروي. وفي سياق الجهوية المتقدمة، ينبغي أن تضطلع هذه المراكز بدور أكبر في إرساء الاندماج بين المدينة والقرية، من خلال تحويل المنتجات الفلاحية، ولكن أيضًا عبر تبادل السلع والخدمات.

من هذا المنطلق، يتعين على الدولة تعبئة الوسائل اللازمة من أجل تغيير النماذج والمقاربات المعتمدة في مجال تنمية العالم القروي، لجعلها أكثر ملاءمة وأكثر ابتكاراً. كما ينبغي أن تكون الغاية من توفير البنيات التحتية والاستثمار في مختلف الخدمات الاجتماعية هي النهوض بأوضاع ساكنة العالم القروي.

لذا، يتعين على بلادنا السعي إلى تحقيق **هدفين استراتيجيين**، هما:

- إدراج الخصوصية القروية في السياسة العمومية لإعداد التراب؛
- خلق فرص في الوسط القروي، من خلال تطوير قطاعات جديدة مُحدِثة للثروة ومناصب الشغل.

وتنبثق من كل هدف استراتيجي **جملةٌ من الإجراءات العملية**.

إدراج الخصوصية القروية في السياسة العمومية لإعداد التراب

الإجراء رقم 123. العمل وفق مقاربة تشاركية على وضع سياسة عمومية لتنمية العالم القروي، يتم ربطها بمسلسل الجهوية المتقدمة، واعتماد قانون- إطار يراعي خصوصية العالم القروي.

الإجراء رقم 124. تزويد كل جهة، في غضون ثلاث سنوات، بتصميم لتهيئة المناطق القروية والمراكز القروية وشبه الحضرية.

الإجراء رقم 125. العمل، في غضون خمس سنوات، على إصلاح الوضعية القانونية للعقار في الوسط القروي، سيما الأراضي الجماعية، والمضي قدما في التحفيظ المجاني لجميع الأراضي التي يملكها صغار الفلاحين.

الإجراء رقم 126. وضع الآليات اللازمة للحد من تقسيم الأراضي الفلاحية ووقف الزحف العمراني على الأراضي الفلاحية ذات الإمكانات الإنتاجية العالية.

الإجراء رقم 127. تطوير الخدمات العمومية والبنيات التحتية على مستوى المناطق القروية.

الإجراء رقم 128. اعتماد تدابير تحفيزية لفائدة المدرِّسين والأطباء خاصة لتشجيعهم على الاستقرار في المناطق القروية.

الإجراء رقم 129. الاستثمار في مجال الرقمنة باعتبارها وسيلة منخفضة التكلفة لتحقيق التنمية (التعليم، الصحة، الحصول على المعلومات...) في العالم القروي.

الإجراء رقم 130. تعزيز شبكة الطرق في المناطق القروية، سيما الأكثر عزلة، وتعزيز وسائل النقل التي تتلاءم مع طبيعة كل منطقة من المناطق القروية (جبل، سهل، واحة ...).

خلق فرص في الوسط القروي، من خلال تطوير قطاعات جديدة مُحدِثة للثروة ومناصب الشغل

الإجراء رقم 131. جعل المراكز القروية أقطاباً للتنمية الاقتصادية تتمركز فيها الخدمات العمومية الأساسية والأنشطة الفلاحية والصناعية والسياحية، وذلك من أجل امتصاص تدفقات الهجرة القروية والتحفيز على خلق فرص الشغل والتشجيع على بروز طبقة وسطى قروية.

الإجراء رقم 132. اعتماد آليات تحفيزية لتطوير قطاعات جديدة واعدة كالسياحة الإيكولوجية، وتثمين المنتجات المحلية، والخدمات المتعلقة بالفلاحة والتجارة، وكذا الأنشطة التصنيعية (الصناعات الفلاحية، النسيج، الصناعة التقليدية...).

الإجراء رقم 133. وضع مخطط لرقمنة القطاع الفلاحي، مع العمل على تحفيز الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الفلاحية «Agritechs» على التطور في المناطق القروية.

الخيار السابع

تضامنٌ مُنظَّم يهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويمَكِّن من حماية اجتماعية شاملة يساهم في تمويلها المواطنون والمواطنات بكيفية عادلة

على الرغم من أن معدلات الفقر تراجعت بشكل ملموس، إلا أن الفوارق الاجتماعية والمجالية لا تزال متسعة، سيما الفوارق على مستوى الدخل، والولوج إلى البنيات التحتية وإلى الخدمات الأساسية، والحماية من المخاطر الاجتماعية (الأمراض، البطالة، وضعية الإعاقة). ويعدُّ تقليص هذه الفوارق تحدياً كبيراً في سياق يشهد تنامي أشكال مختلفة من الاحتجاج ضد أوضاعٍ تُذكِي الإحساس بالحيف وعدم المساواة في الولوج إلى الخدمات الأساسية.

وسعياً إلى رفع التحدي المتمثل في تقليص هذه الفوارق وترسيخ المبادئ الأساسية التي يكفلها الدستور، سيما مبدأ المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات في الكرامة والمساواة بين الجميع أمام القانون وفي الولوج إلى الخدمات العمومية، ينبغي وضع إشكالية تقليص الفوارق والقضاء على الامتيازات غير المنتِجة في صلب النموذج التنموي الجديد. إن الدولة مدعوة إلى العمل على تقليص الفوارق من خلال السياسات العمومية، سواء المتعلقة بالجبايات أو البنيات التحتية أو التعليم أو الصحة أو الإعلام. ومن هذا المنطلق، ينبغي على بلادنا إرساء منظومة للتضامن الوطني تكفل حماية اجتماعية شاملة وشروط الارتقاء الاجتماعي لفائدة جميع المواطنات والمواطنين. ويقتضي إرساء هذه المنظومة مساهمة جميع مكونات المجتمع بكيفية منصفة في المجهود الضريبي.

ولبلوغ هذه الغاية، يتعين على الدولة العمل على تحقيق **هدفين استراتيجيين**، هما:

- حماية جميع المواطنين والمواطنات من الهشاشة؛
- جعل الضريبة المنصفة أساس التماسك الاجتماعي.

وتنبثق من كل هدف استراتيجي **جملةٌ من الإجراءات العملية**.

حماية جميع المواطنين والمواطنات من الهشاشة

الإجراء رقم 134. توفير الحماية الاجتماعية الشاملة للمواطن، طوال حياته، بغض النظر عن وضعيته المهنية، ويشمل ذلك توفير التغطية الصحية.

الإجراء رقم 135. العمل على توحيد الأنظمة الإجبارية للتأمين الصحي الأساسي عن المرض، بهدف وضع نظام وطني شامل أساسي.

الإجراء رقم 136. العمل على المدى المتوسط على توحيد أنظمة الاحتياط الاجتماعي في ما يتعلق بمعاش التقاعد.

الإجراء رقم 137. إحداث «حد أدنى للدخل لفائدة المسنين» يعادل على الأقل عتبة الفقر لفائدة الأشخاص الذين لا يستفيدون من معاشٍ للتقاعد.

الإجراء رقم 138. العمل في إطار الحوار الاجتماعي على وضع آلية وطنية للتأمين عن البطالة قائمةٍ على مبدأ المساهمة.

الإجراء رقم 139. إرساء حماية اجتماعية لفائدة الأطفال من الولادة إلى سن الخامسة عشر، وذلك بناء على الدعم المباشر المشروط والمرتكِز على استهداف الأسر.

الإجراء رقم 140. العمل، على غرار الممارسات والقواعد الدولية، على إدماج تغطية خاصة بحوادث الشغل والأمراض المهنية في منظومة الضمان الاجتماعي وضمان الحماية من هذه الحوادث والأمراض في إطار نظام إجباري وطني وحيد وغير ربحي للضمان الاجتماعي.

الإجراء رقم 141. ضمان حدٍّ أدنى من الدخل لفائدة الفئات الأكثر هشاشة (الفئات المعوزة والأشخاص في وضعية إعاقة).

الإجراء رقم 142. تعزيز التدابير التحفيزية لفائدة المعوزين لمساعدتهم على تمدرس أطفالهم (برنامج تيسير)، وذلك بشكل يأخذ بعين الاعتبار وضعية الأسر ومحلَّ إقامتها، ارتكازاً على السجل الاجتماعي الموحَّد.

جعل الضريبة المنصفة أساس التماسك الاجتماعي

الإجراء رقم 143. توسيع الوعاء الضريبي، من خلال تفعيل المبدأ الدستوري الذي ينص على مساهمة جميع الأشخاص الذاتيين والاعتباريين في تحمل التكاليف العمومية، كلٌّ على قدر استطاعته. ويتعين استثمار المداخيل الإضافية لتقليص نسب مختلف ضرائب الدولة ولتمويل صندوق للتضامن الاجتماعي.

الإجراء رقم 144. تخصيص ما بين 2 إلى 4 نقاط من الضريبة على القيمة المضافة، لضخها في صندوق التضامن الاجتماعي، والذي يمكن استخدام موارده بشكل خاص للمساهمة في تمويل التغطية والمساعدات الاجتماعية.

الإجراء رقم 145. تعزيز الطبقة المتوسطة، من خلال سن ضريبة للأسرة باعتبارها ملزَماً واحداً تكون أكثرَ ملاءمة وإنصافاً من تضريب أفراد الأسرة كلٌّ على حدة وأكثرَ مواكبة للواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسر وتأخذ بعين الاعتبار نفقات التكفل العائلي.

الخيار الثامن

رأسمال طبيعي يحظى بالحماية والتثمين على نحوٍ مستدامٍ من أجل تعزيز النمو المطَّرد

يتعين على الدولة تعبئة الوسائل اللازمة لتحقيق نمو مطَّرد وتحسين رفاه مواطنيها والنهوض بظروفهم المعيشية، من خلال تثمينٍ مسؤولٍ ومستدامٍ ومدمِجٍ للرأسمال الطبيعي، بما يكفل الحفاظ على مصالح الأجيال المقبلة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي على بلادنا العمل على بلوغ **ثلاثة أهداف استراتيجية**:

- الحفاظ على الموارد النادرة ذات الأولوية: الماء والطاقة؛
- ضمان حكامة مندمجة ومستدامة على المدى الطويل للموارد الطبيعية والمنظومات البيئية الهشَّة؛
- تفعيل التزامات بلادنا على الصعيد الدولي في مجال مكافحة آثار التغيرات المناخية.

وتنبثق من كل هدف استراتيجي **جملةٌ من الإجراءات العملية**.

الحفاظ على الموارد النادرة ذات الأولوية: الماء والطاقة

الإجراء رقم 146. وضع إطار مرجعي وطني للنظام المحاسباتي الخاص بالموارد المائية يتيح تقييم الكلفة الحقيقية للماء لكل حوض من أحواض التصريف المائية، وذلك بغية إرساء تضامن جهوي واجتماعي، من خلال تحسين آليات استهداف الإعانات الحكومية للقطاع وتعزيز قدرات الجهات على التمويل الذاتي.

الإجراء رقم 147. تسريع وتيرة الاستخدام المكثف للموارد المائية غير التقليدية، سيما تعميم تقنية تحلية مياه البحر في المناطق الساحلية وإعادة استخدام المياه العادمة المعالَجة.

الإجراء رقم 148. تعزيز آليات تقنين استغلال المياه الجوفية والعمل على حسن استخدامها. ويقتضي ذلك جعل التخطيط الاجتماعي والاقتصادي لاستخدام هذه الموارد عملية ممنهجة وتعزيز قدرات مستخدِميها في المراحل القبلية (سيما في القطاعين الفلاحي والصناعي).

الإجراء رقم 149. وضع برامج للتكامل التقني والاقتصادي بين المخطط الوطني للماء واستراتيجية الطاقات المتجددة.

الإجراء رقم 150. تفعيل الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، مع العمل على تحسين منظومة حكامة الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية وتعزيز الموارد البشرية والمادية، بما يتيح مواكبةً ودعماً أفضلَ لعملية التأهيل الطاقي للنسيج الاقتصادي.

الإجراء رقم 151. تسريع وتيرة تنفيذ المخطط المغربي للغاز، من أجل زيادة حصة الغاز الطبيعي في التركيبة الطاقية ببلادنا وتقليص حصة الفحم، بالنظر إلى أن الغاز الطبيعي أنظف من مصادر الطاقة الأحفورية الأخرى.

ضمان حكامة مندمجة ومستدامة على المدى الطويل للموارد الطبيعية والمنظومات البيئية الهشّة

الإجراء رقم 152. تخطيط السياسات العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار المؤهلات البيئية للجهات وعوامل هشاشتها، ومنح دور محوري للحفاظ على الغطاء الغابوي والتنوع البيولوجي، وجعل الدراسات الخاصة بالتأثيرات المترتبة على الطاقة والماء مُمَنهجة.

الإجراء رقم 153. تثمين وحماية المنظومات البيئية الهشة (كالسواحل والواحات والجبال والغابات والمناطق الرطبة)، من خلال اعتماد مقاربة تُشرك الجماعات الترابية في تدبير هذا المجال إلى جانب تدخلات السلطات العمومية.

الإجراء رقم 154. وضع آلية للتقييم الاستراتيجي البيئي والاجتماعي، لتقييم مدى استدامة السياسات العمومية والمخططات والبرامج الوطنية والجهوية وقدرتها على التكيف مع التقلبات المناخية.

الإجراء رقم 155. إرساء نظام عادل للضرائب البيئية والطاقية يحفز على الحفاظ على البيئة وعلى ترشيد استهلاك الموارد المائية والطاقية.

تفعيل التزامات بلادنا على الصعيد الدولي في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية

الإجراء رقم 156. تسريع وتيرة تنفيذ برامج التكيف مع التغيرات المناخية المتعلقة بالقطاعات الأكثر هشاشة (المياه والغابات والفلاحة). وتتمحور هذه البرامج حول توفير الحماية للساكنة والأنظمة الإنتاجية الهشة والتراث غير المادي للمغرب.

الإجراء رقم 157. وضع ميزانية مراعية للمناخ، وإحداث لجنة قيادة وطنية يُعْهد إليها بتنفيذ الخطة الوطنية للمناخ وضمان تجانس الاستراتيجيات القطاعية مع المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) والخطة الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية (PNA).

الإجراء رقم 158. العمل على التنزيل الترابي لحكامة التنمية المستدامة، من خلال إدماجها في إطار الجهوية المتقدمة وتأهيل مُنتخَبِي الجماعات الترابية لمواكبة الاختصاصات الجديدة الموكولة إليهم، طبقاً لمقتضيات القانون الإطار رقم 99.12.

الخيار التاسع

دولة الحق والقانون ضامنة للصالح العام، وفق مقاربة ترابية للعمل العمومي تقوم على التجانس والشفافية والنجاعة والتقييم المُمَنهج

تشكل مسألة الحكامة المؤسساتية موضوع وعي جماعي تتقاسمه السلطات العمومية ومنتخبو الجماعات الترابية ومختلف آليات الوساطة التي تمثل الفاعلين والمواطنين (الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني...). وتنبع أهمية هذا الجانب من كونه يؤثر تأثيراً مباشراً على مستوى الثقة والمصداقية والمكانة الاعتبارية التي تحظى بها مختلف المؤسسات الدستورية للدولة لدى المواطنين والمواطنات، سيما في الوقت الراهن، الذي يشهد تنامي التوترات الاجتماعية ومظاهر الاستياء.

من هذا المنطلق، يتعين على أجهزة الدولة أن تشتغل وفق قواعدِ حكامةٍ واضحةٍ وشفافةٍ، تزاوج بين الفعالية والمصداقية، في سيرورة زمنية موحَّدة تكون في مأمنٍ من تقلبات الظرفية السياسية، وذلك بما يكفل انخراطاً تاماً من لدن المواطنين والمواطنات وبما يعزز ثقتهم في الفعل العمومي وتملُّكهم للرهانات المرتبطة به. وفي هذا الصدد، تُعدُّ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة واحترام حقوق المواطنين والمواطنات والدفاع عن مصالحهم ضرورة لا محيد عنها من أجل بناء مغرب مزدهر ومتضامن.

لذا، ينبغي على بلادنا العمل على بلوغ **الأهداف الاستراتيجية السبعة** التالية:

- تعزيز المسؤوليات وتحديدها، بهدف الإعمال الفعلي لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- ضمان استمرارية تنفيذ السياسات العمومية على المدى الطويل؛
- استهداف نجاعة التدخلات العمومية؛
- ضمان فعالية وسائل التنفيذ؛
- تقييم الفعل العمومي؛
- العمل على انخراط المواطنين والمواطنات؛
- فتح المجال أمام الولوج إلى المعطيات العمومية (المعطيات المفتوحة) لترسيخ الحق في الحصول على المعلومات.

وتنبثق من كل هدف استراتيجي **جملةٌ من الإجراءات العملية**.

تعزيز المسؤوليات وتحديدها، بهدف الإعمال الفعلي لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة

الإجراء رقم 159. يتعين على مؤسسة رئيس الحكومة أن تَتَعزَّز لضمان دينامية العمل الحكومي وتجانسه والحرص على نجاعة السياسات العمومية، مع ضمان شروط حُسْن تنفيذها، من خلال رصد الموارد اللازمة لذلك والقيام بالتحكيم في الخيارات الواردة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

الإجراء رقم 160. مأسسة هيئة دائمة تُحدَث لدى رئيس الحكومة ويُعهد إليها بتتبع العمل الحكومي والمشاريع الكبرى المهيكِلة وتقييمها.

الإجراء رقم 161. وضع آجال محددة لمرحلة تشكيل الأغلبية، بدءاً بتعيين رئيس الحكومة وصولاً إلى تصويت منح الثقة، وذلك لتثبيت قواعد الممارسة الديمقراطية.

الإجراء رقم 162. استكمال تنزيل المقتضيات الدستورية، من خلال إخراج القوانين التنظيمية المتبقية والقوانين العادية المنصوص عليها وملاءمة جميع النصوص القانونية الجاري بها العمل مع مقتضيات الدستور.

الإجراء رقم 163. إضفاء مزيدٍ من التجانس على الحقائب الوزارية، من خلال ضمان المزيد من الملاءمة مع مجال تدخُّلها بموجب السياسات العمومية ذات الصلة.

الإجراء رقم 164. تعبئة الموارد البشرية للانخراط في المهام المناطة بالمؤسسات العمومية التي ينتمون إليها (الوزارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية...) والانتقال من ثقافة التحفظ والتقيد الحرفي بالمساطر نحو ثقافةٍ قوامها الأداء والجرأة وحس الابتكار، على غرار ما هو معمول به في المقاولات الرائدة في القطاع الخاص. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي العمل على:

- تحقيق مزيدٍ من التفاعل والمبادرة من قِبل المسؤولين:

  • بمنحهم هامشاً أكبر للفعل والمبادرة، عبر إلغاء المراقبة القَبْلية وتعويضها بمراقبة بَعْدية تواكبها آلياتٌ للمراقبة الداخلية والافتحاص،

  • بجعل اللجوء إلى العقوبات التأديبية أو القضائية مقترنا بالحالات التي يثبت فيها الاختلاس أو الإهمال الجسيم؛

- إرساء ثقافة الإنجاز والاستحقاق:

  - عن طريق إعادة صياغة منظومة التقييم. ومن شأن هذه العملية أن تتيح تقييم أداء موظفي وأعوان الوظيفة العمومية بناءً على تحقيق أهدافهم الفردية ومساهمتهم في بلوغ الأهداف العامة لمؤسستهم (خلق فرص الشغل، الصادرات، النجاح في المسار الدراسي، عدد المرضى الذين تلقوا العلاج...). كما أن هذه الآلية كفيلة بضمان تنوع عمليات التقييم بما يكفل التمييز بين مساهمات الموظفين؛

  - إرساء علاقة قوية بين نتائج عمليات التقييم وإجراءات التحفيز والارتقاء الوظيفي؛

- تعزيز الشعور بالانتماء لدى العاملين في القطاع العمومي:

  - من خلال إشراكهم في بلورة الأهداف التي تسعى مؤسستهم إلى تحقيقها؛

  - عبر تثمين مهمة المؤسسة ودورها في خدمة الوطن، عن طريق الآليات المناسبة للتواصل الداخلي.

ضمان استمرارية تنفيذ السياسات العمومية على المدى الطويل

الإجراء رقم 165. سن قوانين إطار، أو غيرها من الآليات القانونية، من أجل تأمين استمرارية التوجهات الاستراتيجية على المدى الطويل وضمان تنفيذ السياسات العمومية وِفْقَ أفقٍ يتجاوز الانتدابات الانتخابية.

استهداف نجاعة التدخلات العمومية

الإجراء رقم 166. العمل تدريجيا على بث دينامية في القطاع العمومي تنتقل به من منطق المركزية والتقيد الحرفي بالمساطر والهرمية نحو تخويل المسؤولية للفاعلين، والتفويض واللاتمركز، استلهاماً لمقاربة «التدبير العمومي الجديد» (New Public Management).

الإجراء رقم 167. القيام بإعادة هيكلة ميزانية الدولة من أجل ملاءمتها مع أولويات النموذج التنموي الجديد.

الإجراء رقم 168. مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي المنظِّم للنفقات العمومية، بما يُمكِّن من إرساء مراقبة بَعْدية عوض المراقبة القبلية، وذلك وفق أهداف واضحة المعالم.

الإجراء رقم 169. الاستثمار في مجال الرقمنة الوظيفية للخدمات العمومية، مع العمل داخل أجل لا يتعدى خمس سنوات على نزع الطابع المادي بشكل كلي عن معاملات المواطنين والمقاولات مع الإدارة.

ضمان فعالية وسائل التنفيذ

الإجراء رقم 170. تسريع مسلسلِ اللاتمركز واللامركزية في إطار الجهوية المتقدمة ومد الجهات بالموارد اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بدورها الكامل في تنزيل النموذج التنموي الجديد.

الإجراء رقم 171. إعمال الاختصاصات المناطة بالجهات وتخويلها قدرات التنفيذ اللازمة من أجل ضمان تنزيلٍ فعلي للجهوية المتقدمة.

الإجراء رقم 172. إحداث «وحدة للتنفيذ» (delivery unit) على المستوى الوطني تكون تابعة لمؤسسة رئيس الحكومة ويُعهد إليها بدعم التنفيذ المعجَّل للأوراش ذات الأولوية.

تقييم الفعل العمومي

الإجراء رقم 173. التنصيص في كل قانون على مقتضى يُلزِم بإجراء تقييم تلقائي عن تنفيذ هذا القانون، وذلك بعد مرور أجل معين.

الإجراء رقم 174. تعزيز وسائل عمل مجموعة العمل الموضوعاتية التابعة لمجلس النواب المكلفة بتقييم السياسات العمومية، حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها على الوجه الأكمل.

الإجراء رقم 175. جعل التقييم الدوري للمخططات القطاعية والاستراتيجية عملية تلقائية تتولاها الهيئات الدستورية المسؤولة عن الحكامة الجيدة وتقييم السياسات العمومية.

الإجراء رقم 176. مراجعة مقتضيات القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، من خلال العمل على أن تكرس مضامينه الحق الكامل للمواطنين والمواطنات في هذا الشأن، مع تعديل بعض المقتضيات التي تحد من نطاقه.

العمل على انخراط المواطنين والمواطنات

الإجراء رقم 177. سن قانون يتم بموجبه منع الإدارات من طلب معلومات من المواطنين أو المقاولات إذا كانت تلك المعلومات متوفرة لدى الإدارات الأخرى.

الإجراء رقم 178. إشراك ممثلين عن المجتمع المدني وعن المواطنين في الهيئة الدائمة المحدثة تحت سلطة رئيس الحكومة والمكلفة بتتبع العمل الحكومي والمشاريع الكبرى المهيكِلة وتقييمها.

الإجراء رقم 179. تخويل المجتمع المدني حق تقديم إحالات إلى مجموع المؤسسات الدستورية.

الإجراء رقم 180. تبسيط المسطرة المتعلقة بالحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية وتقديم الملتمسات في مجال التشريع، وإعادة النظر في المقتضيات المتعلقة بشروط قبول العرائض والملتمسات ودراستها، بما يجعلها أكثر مرونة وفعالية وتستغرق وقتا أقل.

الإجراء رقم 181. تفعيل ميثاق المرافق العمومية المنصوص عليه في الفصل 157 من الدستور، مع الحرص عند إعداده على وجه الخصوص على تعزيز مبادئ المشاركة المواطِنة في حكامة المرافق العمومية وترسيخ الحق في التظلم في حالة نشوب نزاع، وتحديد حقوق المرتفقين وواجباتهم في علاقتهم بالإدارة.

الإجراء رقم 182. نشر تقرير سنوي حول مشاركة المجتمع المدني في إعداد السياسات العمومية.

فتح المجال أمام الولوج إلى المعطيات العمومية (المعطيات المفتوحة) لترسيخ الحق في الحصول على المعلومات

تتيح عملية تحرير المعطيات العمومية (المعطيات المفتوحة) الكثير من الفرص على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وهي امتداد للجهود التي يبذلها المغرب في مجال الشفافية السياسية والإدارية، وتعزيز مشاركة المواطنين والمواطنات، وترسيخ الأولوية التي توليها بلادنا لمجال الرقمنة.

إن الغاية من الحق في الولوج إلى المعطيات العمومية هي تمكين كل مواطن من الاطلاع على نمط اشتغال وأداء المرافق العمومية، وحسن استعمال المعلومات الموضوعة رهن إشارته بما يُحسِّن من ظروف عيشه.

ويقتضي بلوغ هذا الهدف الاستراتيجي القيام بإجراء رئيسي، يتمثل في:

الإجراء رقم 183. تعيين هيئة مكلفة بـ«مهمة المعطيات المفتوحة» للتكفل بالإشراف على سياسة المعطيات المفتوحة وتكون بمثابة تجسيد للسياسة الوطنية في هذا المجال. وينبغي أن تناط بهذه المؤسسة مسؤولية تحديد وتدبير الجوانب اللوجستية للمبادرات المتعلقة بفتح المعطيات العمومية في إطار المنصة الوطنية للمعطيات المفتوحة. وستتولى هذه الهيئة على وجه الخصوص المهام التالية:

- تحديد المعطيات ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية القصوى، التي يتعين نشرها لفائدة عموم المواطنين والمواطنات؛
- حصر بعض المؤسسات التي ستضطلع بدور الريادة في ما يخص سياسة تحرير المعطيات العمومية، لتكون بذلك نموذجا تحتذي به مختلف الإدارات؛
- تعيين مسؤول عن «فتح المعطيات» داخل كل إدارة.

6

جميعاً من أجل توطيد
”مشروعنا المشترك“

إن نجاح النموذج التنموي يظل رهيناً في نهاية المطاف بمدى قدرته على تمكين كلِّ مكونات المجتمع المغربي، من التمتع بـ «مستوى أفضل من العيش المشترك» وتحقيق جميع المواطنين لمشاريعهم الحياتية في إطار من «الرفاه».

ويشكل بلوغ «مستوى أفضل من العيش المشترك» تحدياً كبيراً أمام جميع مكونات المجتمع في سعيها إلى توطيد «مشروعنا المشترك» وِفق رؤية مشتركة قوامها المواطَنة الحقَّة، من أجل مغربٍ أكثر ديمقراطية، أكثر ازدهاراً وأكثر تضامنا يكفل للجميع جودة حياة أفضل.

ويرتبط هذا التحدي بالتنوع الكبير للمجتمع المغربي في أبعاده المجالية والثقافية واللغوية، التي ينبغي ألَّا تحجب التباينات المسجلة من حيث السن والجنس والوضعية الصحية والمستوى التعليمي، والوضع الاجتماعي والاقتصادي وغير ذلك. وبقدر ما يشكل هذا التنوع ثروة في حد ذاته، فهو يفرض أيضا ضرورة إشراك جميع مكونات المجتمع في تحقيق الطموح المشترك للبلاد، والعمل من أجل ألَّا يُسَفِر تباين المصالح والانتماءات عن أي توترات اجتماعية أو انعدام للثقة أو مقاومة لكل تغيير إيجابي.

من جهة أخرى، ومن أجل تعزيز «مشروعنا المشترك»، يتعين علينا استلهام تاريخنا المشترك الذي يحدد معالم هويتنا واستحضار الدروس المستخلصة من نجاحاتنا بل حتى من خيباتنا. وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بما يلي:

- نحن أمة ألفية ذات عمق تاريخي متجذر، اتخذت خيارا لا رجعة فيه من أجل بناء دولة الحق والقانون وترسيخ أسس الديمقراطية الحقة، وتثمين ثراء وتنوع موروثها الثقافي المتميز؛
- نحن أمة امتازت بصمودها إزاء التقلبات، ولطالما تعبأت من أجل قضايا مصيرية، وواجهت طيلة تاريخها تحديات كبرى، وتمكنت من تحقيق أحلام مشتركة (ملاحم الاستقلال والمسيرة الخضراء، والمصالحات الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية...)؛
- نحن أمة راكمت رصيدا كبيرا وتاريخا طويلا من الإصلاحات والأوراش المهيكِلة، في سعي دائم إلى ترسيخ قيم النزاهة والتضامن وتحقيق الرفاهية؛
- ومع ذلك، فلم تخلُ مسيرتنا من منجزات لم ترقَ إلى المستوى المطلوب في بعض المجالات، لاسيما في ما يتعلق بالمساواة وتكافؤ الفرص والإدماج. وكلها عوامل تعيق الارتقاء بمستوى العيش المشترك والمتماسك، ومن شأنها أن تذكي أسباب التصادم والفرقة، وتكرس انعدام الثقة وتُؤَزِّم الإحساس بالانتماء الذي يغذي روح التماسك الاجتماعي.

انطلاقاً من هذه الدروس المستخلصة ووعياً بخصوصيتنا وقدراتنا فإننا:

- نطمح لأن نكون أمة مؤمنة بالعمل، متفانية ومنتجة، تحقق نمواً قوياً ومستداماً يعود نفعه على جميع أبنائها؛ وأن تصبح نموذجاً يحتذى بحكامتها ونهجها الديمقراطي؛ أمة تجسد على أرض الواقع، ومن خلال جميع فئات المجتمع، وفي مجموع مجالها الجغرافي، سمعتها كمجتمع منفتح ومتضامن ومنصف ومتماسك.
- نسعى أيضا إلى أن نصبح أمة تعمل بشكل جماعي ومتواصل من أجل تمكين كل مواطن ومواطنة من تحقيق مشاريعهم الحياتية.

ولتنزيل نموذجنا التنموي الجديد، نسعى إلى رسم معالم خارطة الطريق المفضية إلى تنمية مدمجة ومستدامة وقائمة على قيم التضامن. لذا، ينبغي علينا العمل على إنجاح هذا المسعى وتحصين مكتسباته.

أما بخصوص تحقيق «رفاه» المواطن، فإنه يظل رهينا بالتنفيذ الفعال والمسؤول لمختلف الخيارات والإجراءات المرتبطة به على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسساتي والثقافي، والتي تشكل نموذجنا التنموي الجديد. **وهذا ما سيفضي إلى تحرير طاقات المواطنين بما يُمَكِّنهم من تسخير إمكاناتهم للاستفادة من الفرص المتاحة في إطار بيئة سليمة تضمن لهم التمتع بحقوقهم وتأمين مسار حياتهم.**

من هذا المنطلق، ولكي يرقى نموذجنا التنموي الجديد إلى مستوى ضمان «**عيش مشترك أفضل**» وتأمين «**الرفاه**» للمواطنين، فلا بد من خارطة طريق لتنفيذه، وإعطاء **إشارات تغيير قوية**، مع النهل من رصيد قيمنا المشتركة من أجل **استعادة وتعزيز رأسمال الثقة**. فمن شأن هذه الإشارات أن تخلق دينامية إيجابية كفيلة بتعبئة جميع المواطنين والمواطنات حول مشروع مجتمعي مشترك. ويتطلب نجاح هذه العملية انخراطا فعليا لجميع الفاعلين في دينامية التغيير.

... من خلال العمل على تنزيل النموذج التنموي الجديد على مدى السنوات الخمس المقبلة، بدءًا بإعطاء إشارات قوية تجعل التغيير أمرا ملموسا

يُوصي المجلس بتنفيذ الإجراءات المقترحة في غضون خمس سنوات. وتُعزى هذه الوتيرة السريعة إلى استعجالية مواجهة الاختلالات التي يعاني منها المغرب، إلى جانب الانتظارات المتزايدة للمواطنين.

وستتطلب بعض الإجراءات المقترحة جهدا مُهمّا على مستوى التمويل، وستقتضي إعادة توزيع الاعتمادات بشكل أفضل، كما ستتطلب تحكيماً للحسم في الخيارات المتاحة في بعض الأحيان. كما أن من شأن بعضها أن يستدعي إجراء قطيعة مع بعض الأوضاع القائمة، مما ستنجم عنه بدون شك مقاومة للتغيير. وهذا الأمر يحتاج إلى التزام سياسي لمواكبة الإصلاح.

ومن أجل تحقيق دفعة قوية كفيلة بإنجاح عملية إطلاق هذه الدينامية، سيكون من الضروري إرسال إشارات قوية من أعلى المستويات في الدولة، بما يجعل التغيير واقعاً ملموساً من قِبل المواطن، ويمكن من تعزيز ثقة جميع مكونات الأمة في مستقبلٍ أفضل.

وبعبارة أخرى، فالمسألة تتعلق بإضفاء مصداقية على العملية وتشجيع الانخراط فيها، من خلال اتخاذ قرارات أولى كبرى وتحقيق نتائج أولية بوتيرة سريعة، تؤشر على نموذج جديد مدمِج ذي وقْعٍ مباشر على الحياة اليومية للمواطنين.

... عبر استعادة الثقة وتعزيزها للحفاظ على التماسك الاجتماعي وتوطيده

اعتباراً لطبيعتها المتشابكة وأبعادها المتعددة، تعد الثقة أهم عنصر في التماسك الاجتماعي في بلادنا، وهي الضامن لنجاح أي مشروع مجتمعي. فهي متعددة الأبعاد لأنها تخص علاقة المواطن بالحكومة والمؤسسات العمومية والفاعلين في مجال الوساطة، وكذا علاقة المواطنين فيما بينهم. وهي أيضاً متشابكة لما لها من وقع على العلاقات الاقتصادية من حيث دورها في تبديد الشكوك، وتقويم نفور المستثمرين وعزوف المستهلكين عن المخاطرة، من جهة، ولما لها من أثر على العلاقات السياسية والاجتماعية، ولإسهامها في تيسير التحولات المجتمعية ومواكبتها، من جهة أخرى.

وبالتالي، فإن نجاح التحولات المجتمعية يتوقف على استعادة الثقة باعتبارها قيمة أساسية في المجتمع.

علاوة على ذلك، تمكن الثقة من بث دينامية إيجابية بحيث إن المواطنين كلما لمسوا تأثير الإصلاحات على حياتهم اليومية وعلى جودة عيشهم، كلما شعروا بمزيد من الثقة تجاه السلطات العمومية والمؤسسات، مما يولد لديهم قابلية أكثر للانخراط في إعمال قيم المواطنة الحقة وحسّاً أقوى بالمصلحة العامة والجماعية، وهما عنصران ضروريان لإنجاح الإصلاحات.

وعلى هذا النحو، يجب تعزيز الثقة والحفاظ عليها. وفي هذا الصدد، فإن أحزابنا السياسية ونقاباتنا ومجتمعنا المدني وجمعياتنا المهنية واتحادات المقاولات مدعوة إلى أن تعمل على التأقلم مع حاجيات المجتمع وتحولاته وتبادر بتعزيز تمثيليتها ومصداقيتها ومشروعيتها لدى المواطنين. ومن شأن ذلك أن يسهم في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتعزيز آليات الوساطة، وآليات الوقاية من النزاعات وتسويتها، وضمان التوازن السليم والتكامل المنتِج بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، التي تشهد طفرة ملموسة بفعل التكنولوجيا الرقمية وانتشار شبكات التواصل الاجتماعية.

في السياق ذاته، كشفت الاستشارة التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمشاركة عدد من مستعملي الأنترنت عن وجود استعداد حقيقي لدى المشاركين لاستعادة الثقة في المؤسسات، كما أظهرت وجود رغبة، بل حاجة، لديهم للإيمان بإمكانية إحداث التغيير. كما أكدت هذه الاستشارة أن المواطنين يشعرون بالحاجة إلى العيش في مجتمع تسوده الثقة من أجل إحياء «العيش المشترك» الذي يستند إلى منظومة القيم المشتركة للأمة.

... من خلال النهل من منظومة القيم المشتركة من أجل تعبئة حقيقية حول المشروع المجتمعي المشترك

تتغذى ثقافتنا المغربية وتستمد غناها من رصيد من القيم ينبغي استثماره كرافعة للتنمية من أجل التخلص من بعض القيم السلبية التي تعيق عملية الإصلاح وتقوض تماسك المجتمع. فلا بد من تثمين هذا الشعور بالانتماء والاعتزاز بالهوية المغربية القائمة على الوحدة والتنوع الغني في الآن ذاته، والتي ننخرط من خلالها في مشروع مجتمعي مشترك قوي.

نحن مدعوون جميعا إلى أن نعمل على تثمين هذه «تمغريبيت» التي تستوعب هوية متميزة هي ثمرة روافد متعددة. فهذا الشعور بالانتماء لدى جميع المغاربة، وهذا الاعتزاز بالهوية المغربية قبل كل شيء، وهذا التشبث بالقيم الإنسانية التي تمثل مصدر تمنيع كذلك ضد التطرف، وهذا الانفتاح على العالم الذي يشكل مصدر قوَّتنا، وهذه التقاليد والعادات وكذا نمط العيش، تشكل كلها رصيداً فريداً لم يُثمن بعد بالشكل المطلوب.

إن الانتماء إلى المغرب، الذي يمثل ثروتنا الجماعية والمشتركة، إنما يتشكل من العديد من العناصر الإيجابية والبناءة التي يجب علينا الارتكاز عليها لترسيخ الالتزام بقيم المواطنة الحقة والمسؤولة، وتعزيز التضامن، وتوطيد الثقة، وتعزيز أسس العيش المشترك.

ولا بد من الاستفادة من منظومة القيم هذه، التي تم إغناؤها على مر السنين، من أجل تحفيز القيم الفردية الإيجابية المرتبطة بالمواطنة، والعمل، والتفاني، والوفاء بالالتزامات، والمسؤولية، والمساواة، والتضامن، بالإضافة إلى ترسيخ التعلق بالوطن، وتعزيز آليات التضامن الوطني، وتوطيد قيم الإنسانية، والاحترام والانفتاح على الآخر.

...عبر الانخراط الفعلي لجميع الفاعلين في مسار التغيير

يتوقف نجاح تنزيل النموذج التنموي على توفر عدد من الشروط الرئيسية:

- **إشراف مؤسساتي من أعلى مستوى**: لقد أثبتت التجربة على المستوى الوطني بوضوح أن دعم تنفيذ الإصلاحات من أعلى مستوى في الدولة يقوي حظوظ نجاحها. فبالإضافة إلى أن الدعوة إلى التفكير في النموذج التنموي الجديد قد أطلقها جلالة الملك، فإن الأمر يقتضي من الناحية الإجرائية رفع تقارير منتظمة مفصلة ومعلَّلة إلى رئيس الدولة، وفق جدول زمني محدد سلفاً، حول وضعية تقدم هذا المشروع المجتمعي، مع تضمينها تحليلا شاملا لمعدلات الإنجاز، وكذا التعديلات المحتملة بالطبع، وتحديد العقبات ومواطن الخلل، وذلك من أجل اعتماد حلول تتناسب مع نموذجنا وخصوصياته.

  في هذا السياق، يُوصَى بإنشاء لجنة قيادة مؤسسية وطنية رفيعة المستوى تتألف من أعضاء في الحكومة، وتضم في عضويتها رؤساء الجهات الاثنتي عشر، والفاعلين في مجال الوساطة وممثلي المجتمع المدني المنظم، وذلك لتتولى مسؤولية السهر على ضمان التنفيذ الأمثل للنموذج التنموي الجديد.

- **الدور المركزي لرئيس الحكومة لتحقيق الالتقائية خلال مرحلة التنفيذ**: يجب أن تأخذ مؤسسة رئيس الحكومة زمام المبادرة خلال مرحلة تنزيل النموذج التنموي الجديد، بما يضمن أقصى قدر من التجانس بين القطاعات والاستراتيجيات المعنية، مع مراعاة التنسيق الفعال بين الوزارات ووضع لوحة قيادة متعددة المستويات (الاستراتيجي مقابل الإجرائي، والشامل مقابل القطاعي، والوطني مقابل الترابي).
- **استمرارية المشروع خارج الولاية الحكومية**: يجب ألا تتوقف وتيرة تنفيذ النموذج التنموي الجديد بسبب تقلبات الظرفية السياسية المرتبطة بالاستحقاقات الانتخابية. فكل حكومة مطالبة بمواصلة المسار والتقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، مع إجراء التعديلات التي تفرضها طبيعة كل مرحلة، إذ عليها أن تستفيد خلال فترة ولايتها مما يلزم من هوامش وفرص الإنجاز المتاحة.
- **تعبئة ومشاركة جميع الشركاء الاجتماعيين**: يتوقف نجاح تنفيذ النموذج التنموي الجديد على مدى انخراط جميع الشركاء الاجتماعيين وفعاليات الوساطة الأخرى (الأحزاب السياسية والنقابات وأرباب العمل، والمجتمع المدني...) وإقبالها على ملاءمة استراتيجياتها وجهودها مع الطموح الذي يعبر عنه هذا النموذج التنموي الجديد. كما أن مسؤوليتهم تقتضي أيضا نشر مبادئ هذا النموذج، بشتى الوسائل المتاحة (ولاسيما من خلال حضور قوي في الفضاء الرقمي)، في صفوف منخرطيها ومناضليها والمتعاطفين معها، من أجل تحقيق أكبر تعبئة ممكنة حول هذا المشروع المجتمعي ومن أجل ضمان تنفيذه من قِبل المواطن ولأجله.
- **المداخل الرئيسية الثلاثة لبث روح النموذج التنموي الجديد**: يجب تعبئة ثلاث قنوات لنشر ثقافة النموذج التنموي الجديد بشكل أفضل، وهي:

  - **المدرسة**: يجب السعي، من خلال المدرسة، إلى ضمان استيعاب الأطفال والشباب لمبادئ النموذج التنموي الجديد، لاسيما منها قيمة العمل وروح المبادرة والحس النقدي والإبداع والابتكار وقيم المواطنة والانفتاح والحقوق...

  - **القانون**: يعتمد إحداث التغيير على التطبيق الصارم للقانون لضمان الولوج إلى الحقوق ووفاء جميع الفاعلين بالتزاماتهم تجاه المجتمع. فالإعمال الفعلي للقوانين يشكل حصنا منيعا ضد الفساد والمحسوبية والزبونية والغش والتعسف والامتيازات غير العادلة وانتشار ممارسات الريع.

  - **وسائل الإعلام**: أصبح دورها يشمل بشكل متزايد إذكاء وعي جميع فئات المواطنين من خلال ترسيخ مبادئ النموذج الجديد والسلوكيات التي يتطلبها، وإبراز المنجزات وهي تتحقق، والحرص على الرد على «الأخبار الزائفة»، وخطابات تسفيه الجهود، والعدمية والترويج لحتمية الفشل، ومن خلال تنظيم منتديات للنقاش العمومي حول القضايا التي تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات.

إننا نسعى من خلال تعبئة الدولة وفعاليات الوساطة والمجتمع المدني والمدرسة ووسائل الإعلام، إلى توحيد صفوف المغاربة وتعبئتهم، أينما كانوا وأيا كانت أوضاعهم، حول هذا المشروع المجتمعي وتسريع مسيرتنا نحو توطيده. ثمة مشروع مجتمعي طموح يتطلع إلى الانتقال إلى عتبة جديدة هي الآن قيد التشكل والبناء، ونحن جميعاً، مغربيات ومغاربة، مدعوون للانخراط في هذا الرهان، وتَمَلُّك ما يحمله من عناصر الإصلاح والتغيير، ومن ثم المساهمة في تحقيق طفرة تنموية لبلادنا.

الملاحق

الملحق رقم 1: لائحة المؤسسات والفاعلين الذين تمّ الإنصات إليهم

الملحق رقم 2: لائحة أعضاء مجموعة العمل

الملحق رقم 3: لائحة الخبراء الداخليين

الملحق رقم 4: نتائج استشارة المواطنين والمواطنات عبر الأنترنت حول النموذج التنموي الجديد

الملحق رقم 5: مراجع بيبليوغرافية

الملحق رقم 1:

لائحة المؤسسات والفاعلين الذين تمَّ الإنصات إليهم

لائحة المؤسسات والفاعلين الذين تمَّ الإنصات إليهم

يودُّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن يعرب عن خالص شكره لمختلف الفاعلين والهيئات والمؤسسات التي شاركت في جلسات الإنصات التي نظمتها مجموعة العمل المكلفة بإعداد هذا التقرير. كما يود المجلس توجيه شكر خاص لكل من أرسلوا مساهمات كتابية من أجل إغناء مضامين هذا التقرير.

لقد كانت أفكارهم ومساهماتهم ومقترحاتهم مفيدة للغاية في إعداد هذا التقرير.

فَلَهُم جميعا مِنَّا كلُّ الشكر والتقدير.

الهيئة	الفاعلون الذين تمَّ الإنصات إليهم
مؤسسات وطنية	إدريس جطو، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب أحمد الحليمي العلمي، المندوب السامي للتخطيط
إدارات ومؤسسات عمومية	محمد بن يحيى، الكاتب العام لكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة كريم العيناوي، رئيس مركز الدراسات من أجل الجنوب الجديد (Policy Center For The New South) ياسين الحداوي، المدير العام لفرع الاستثمار التابع لصندوق الإيداع والتدبير (CDG invest) عبد الصمد حاجيبي، رئيس قسم متابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر عبد الله متقي، الكاتب العام للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن يوسف السعداني، خبير اقتصادي بصندوق الإيداع والتدبير هشام السرغيني، المدير العام لصندوق الضمان المركزي طارق السجلماسي، الرئيس المدير العام لمجموعة القرض الفلاحي بالمغرب
هيئات استشارية	عبد اللطيف المودني، الأمين العام للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
منظمات دولية	دي ليغليسيا خوان رامون (De Laiglesia Juan Ramón)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ليلى فرح مقدم، الممثلة المقيمة للبنك الإفريقي للتنمية بالمغرب جان ريلاندر (Rielander Jan)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)

منظمات مهنية	حكيم عبد المومن، رئيس الجمعية المغربية لصناعة وتسويق السيارات طارق عطري، رئيس فدرالية الصناعات المعدنية والميكانيكية والإلكتروميكانيكية (FIMME) حميد بنبراهيم الأندلسي، رئيس تجمع الصناعات المغربية في الطيران والفضاء (GIMAS) المولودي بنحمان، رئيس الفدرالية الوطنية للبناء والأشغال العمومية (FNBTP) محمد فيكرات، رئيس الفدرالية الوطنية للصناعات الغذائية (FENAGRI) رشيد الإدريسي القيطوني، رئيس الفدرالية الوطنية للطاقة محمد القباج، الرئيس المدير العام لمجموعة « Soft Group» نبيل الزيات، الرئيس المدير العام لشركة ستروك للصناعة (Stroc Industrie)
فاعلون اقتصاديون	عبد الحميد الصويري، الرئيس السابق لفدرالية الصناعات المعدنية والميكانيكية والإلكتروميكانيكية (FIMME) مريم القلعي، القطاع البنكي حسن بلخياط، مستشار في المجال الاستراتيجي سلوى البشير، مستشارة في المجال الاستراتيجي عمر المغاري، القطاع البنكي أسامة الفاسي الفهري، القطاع السياحي صفاء فكري، قطاع التجارة والتوزيع أمين هزاز، ريادة الأعمال حبيب حجيج، القطاع البنكي ياسين لحلو، ريادة الأعمال كريم الغريب، القطاع البنكي هشام منجور، مستشار في المجال الاستراتيجي مصطفى ميتاش، خبير استشاري رشيد سميدي، قطاع النقل

المجتمع المدني	طه بلافريج، رئيس معهد «Connect Institute » إدريس كسيكس، باحث – مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية (CESEM) غيثة لحلو، مديرة المدرسة المركزية بالدار البيضاء، عضو مؤسِّس لجمعية «المواطنون» (Les Citoyens) أسماء مورين عزوزي، رئيسة جمعية النساء رئيسات المقاولات (AFEM) حكيمة ناجي، عضوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ممثلة جمعية السيدة الحرة للمواطنة وتكافؤ الفرص سناء العاجي، باحثة في علم الاجتماع ومديرة نشر موقع «مرايانا» (Marayana.com) عائشة خيناني، أستاذة– باحثة بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي السعدية سيفي، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة (ONU-femmes)
الخبراء	رياض بن جليلي، باحث اقتصادي، تونس إدريس بنهيمة، خبير استشاري علي بوعبيد، خبير في مجال الحكامة المؤسساتية محمد الشرقاوي، باحث جامعي عبد العالي دومو، باحث جامعي طارق المالكي، خبير العربي الجعايدي، خبير في مجال الحكامة المؤسساتية سمير خلدوني صحراوي، خبير واستشاري عبد اللطيف كومات، رئيس جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء نبيل ملين، باحث جامعي فوزي مورجي، أستاذ بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء أحمد رحو، خبير حورية التازي صادق، خبيرة متخصصة في قانون الماء التهامي المعروفي، خبير في مناخ الاعمال

الملحق رقم 2:

لائحة أعضاء مجموعة العمل

لائحة أعضاء مجموعة العمل

أحمد عبادي
محمد علوي
محمد بشير راشدي
فؤاد بن الصديق
عبد الحي بسة
أحمد رضى شامي
محمد فيكرات
التهامي الغرفي
محمد حوراني
عبد الرحيم كسيري
كريمة مكيكة
أمين منير علوي
حكيمة ناجي
لحسن أولحاج
إدريس أوعويشة

الملحق رقم3:

لائحة الخبراء الداخليين

لائحة الخبراء الداخليين

حسن أكوزول
هشام العلوي
عمر ابن عيدة
يونس ابن عكي
محمد الخمليشي
هاجر غالب
علي اكْـديرة
هاشم الأيوبي
نسمة الجرندي
إبراهيم لساوي
سهير لمراحي
رياض مزور
كريم المقري
ملاك ناصح
يوسف ستان
نادية السبتي

الملحق رقم 4:

نتائج استشارة المواطنين والمواطنات عبر الأنترنت حول النموذج التنموي الجديد

نتائج استشارة المواطنين والمواطنات عبر الأنترنت حول النموذج التنموي الجديد

1. منهجية العمل

تستند نتائج استشارة المواطنين والمواطنات على الإجابات التي قدمها رواد الأنترنت الذين بادروا إلى ملء الاستمارة التي وضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على شبكة الأنترنت حول النموذج التنموي الجديد.

إن منهجية العمل المعتمدة في هذه الاستشارة ليست غايتها تقديم عينة تمثل جميع المواطنين، بل إن النتائج المستقاة ما هي إلا تعبير عن رأي من تفضلوا بإبداء رأيهم حول مختلف المواضيع التي تناولتها الاستمارة.

فَلَهُم جميعا مِنَّا كلُّ الشكر والتقدير

ونورد في ما يلي نتائج هذه الاستشارة.

2. المشاركون والفئات العمرية

تمَّ ملء الاستمارة من قبل 5818 شخصاً. وكانت مشاركة الذكور في هذه الاستشارة (72.24٪) أكبر من مشاركة الإناث (27.76٪).

تتراوح أعمار المشاركين في هذه الاستشارة بين 19 و81 سنة. وقد سُجِّلت أكبر نسبة للمشاركة في هذه الاستشارة لدى الفئة العمرية بين 34 و61 سنة، مع تسجيل أكبر عدد من المشاركات في صفوف البالغين 53 سنة (169 إجابة).

3. بلد الإقامة

جاءت 5260 من الإجابات التي تم التوصل بها (90.4 ٪)، من المغرب. كما وردت الإجابات أيضاً من بلدان أخرى، لا سيما فرنسا وبلجيكا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

4. ما هي المؤهلات الرئيسية التي يمكن للمغرب الاعتماد عليها مستقبلاً؟

وفقاً لإجابات المشاركين، يمثل الرأسمال البشري المقوم الرئيسي الذي يمكن للمغرب الاعتماد عليه مستقبلاً (35.87٪)، يليه تموقعه بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي (15.77٪)، ثم عامل الاستقرار (12.98٪).

أما التراث التاريخي، والثقافة والتقاليد، والنسيج الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، فتمثل نسباً منخفضة نسبياً في اختيارات المشاركين، حيث شكلت على التوالي 0.85 ٪ و 1.97 ٪ و 2.4 ٪ و5.1٪. وفي ضوء هذه النتائج، فإن هذه العناصر لا تشكل، في نظر الإناث والذكور على حد سواء، مؤهلات يمكن للمغرب الاعتماد عليها مستقبلاً.

الجدول رقم 1: المؤهلات الرئيسية حسب الفئة (إناث/ ذكور)

	الإناث	الذكور	مجموع المشاركين
العمق الإفريقي	11,22%	8,31%	9,12%
الرأسمال البشري	27,08%	39,24%	35,87%
التماسك الاجتماعي	4,95%	5,16%	5,10%
الثقافة والتقاليد	2,82%	1,64%	1,97%
التراث التاريخي	1,25%	0,70%	0,85%
التموقع بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي	19,44%	14,36%	15,77%
القرب الجغرافي من أوروبا	9,53%	11,20%	10,74%
الموارد الطبيعية	5,08%	5,25%	5,20%
الاستقرار	15,61%	11,97%	12,98%
النسيج الاقتصادي	3,01%	2,17%	2,40%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 1: المؤهلات الرئيسية حسب الفئة (إناث/ ذكور)

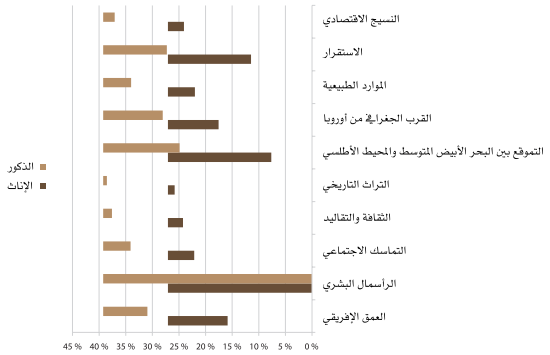

ولا يظهر تحليل الأجوبة حسب الجهات تباينا في تقييم المشاركين.

الجدول رقم 2: المؤهلات الرئيسية حسب الجهات

	الدار البيضاء- سطات	الرباط- سلا- القنيطرة	جهات أخرى
العمق الإفريقي	11,42%	7,78%	6,28%
الرأسمال البشري	30,93%	38,49%	42,65%
التماسك الاجتماعي	4,47%	5,66%	5,53%
الثقافة والتقاليد	1,89%	1,74%	1,62%
التراث التاريخي	0,47%	1,03%	0,94%
التموقع بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي	18,88%	14,70%	10,73%
القرب الجغرافي من أوروبا	11,89%	10,62%	8,57%
الموارد الطبيعية	3,68%	5,39%	7,42%
الاستقرار	14,31%	12,47%	13,16%
النسيج الاقتصادي	2,05%	2,12%	3,10%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 2: المؤهلات الرئيسية حسب الجهات

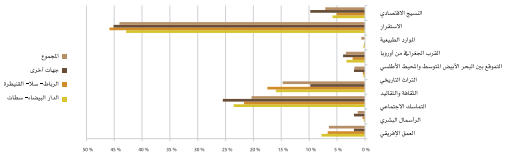

5. ما هو في نظركم أهم إنجاز حققه المغرب خلال العقدين الأخيرين؟

وفقًا لنتائج الاستشارة، يتبين بشكل واضح أن البنيات التحتية تعدُّ أهم إنجاز حققه المغرب في نظر الإناث والذكور على حد سواء (62.1٪ في المجموع).

ومن ناحية أخرى، حظيت منجزات أخرى بتقييم إيجابي أعلى من قبل الإناث، كما هو الشأن بالنسبة «للإشعاع الدولي» أو «النمو الاقتصادي».

الجدول رقم 3: أهم الإنجازات حسب الفئة (إناث/ ذكور)

	الإناث	الذكور	مجموع المشاركين
النمو الاقتصادي	15,74%	10,84%	12,20%
التنمية الثقافية	2,63%	1,25%	1,64%
التعليم	0,50%	0,53%	0,52%
المساواة بين النساء والرجال	7,21%	6,53%	6,72%
البنيات التحتية	50,97%	66,37%	62,10%
العدل	0,31%	0,31%	0,31%
محاربة الفقر	2,63%	2,31%	2,40%
الحماية الاجتماعية	1,76%	0,79%	1,06%
الإشعاع الدولي	18,06%	10,89%	12,88%
الصحة	0,19%	0,17%	0,17%

الشكل رقم 3: أهم الإنجازات حسب الفئة (إناث/ ذكور)

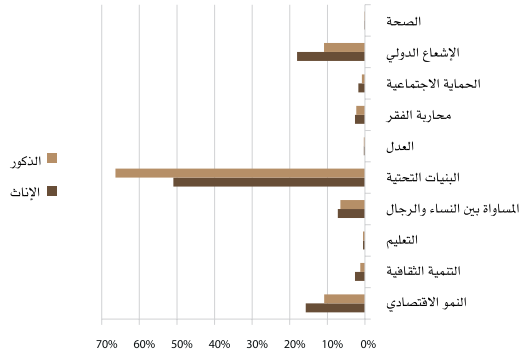

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

شمل تحليل النتائج حسب الجهات تشكيل ثلاث مجموعات فرعية[38]: جهة الدار البيضاء-سطات ، وجهة الرباط-سلا-القنيطرة، ثم جهات أخرى. وتشكل جهتا الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة لوحدهما 73.1٪ من الإجابات الواردة. وقد تم تجميع الجهات العشر الأخرى في مجموعة واحدة بالنظر إلى ضعف نسبة مشاركتها في الاستشارة.

ويشير تحليل نتائج الاستشارة إلى أن هذه النتائج جاءت متشابهة على صعيد الجهات.

ويعتبر العدل والصحة والتعليم العناصر الأقل ورودا في الإجابات على مستوى المجموعات الفرعية الثلاث للجهات.

38 - تم اعتماد قاعدة المقارنة بين النتائج المسجلة في الجهات

الجدول رقم 4: أهم الإنجازات حسب الجهات

الإنجاز	الدار البيضاء- سطات	الرباط- سلا- القنيطرة	جهات أخرى
النمو الاقتصادي	11,63%	9,42%	12,55%
التنمية الثقافية	1,26%	1,36%	2,43%
التعليم	0,42%	0,44%	0,61%
المساواة بين النساء والرجال	5,21%	6,26%	9,18%
البنيات التحتية	65,02%	68,48%	54,72%
العدل	0,16%	0,33%	0,40%
محاربة الفقر	2,31%	2,40%	2,77%
الحماية الاجتماعية	1,10%	0,87%	1,48%
الإشعاع الدولي	12,73%	10,23%	15,79%
الصحة	0,16%	0,22%	0,07%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 4: أهم الإنجازات حسب الجهات

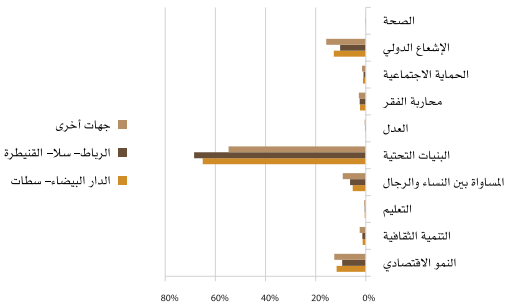

6. من وجهة نظركم، ما هو المرفق العمومي الأكثر فعالية اليوم؟

تم اختيار الأمن الوطني بنسبة 43.77 ٪ المرفق العمومي الأكثر فعالية بفارق كبير عن بقية الخيارات المقترحة على المشاركين في الاستشارة. ثم جاءت بعد ذلك الجبايات (20.73 ٪) فالبنيات التحتية (15.87 ٪).

ومن بين المرافق الثلاث التي جاءت في المقدمة حسب تقييم المشاركين، حظيت نجاعة البنيات التحتية والأمن الوطني بتقييم أعلى لدى الذكور، بينما حظيت الجبايات بتقييم إيجابي لدى نسبة أكبر من النساء.

الجدول رقم 5: فعالية المرافق العمومية حسب الفئة (إناث/ ذكور)

	الإناث	الذكور	مجموع المشاركين
الجمارك	7,08%	7,43%	7,33%
التربية/ التعليم	3,07%	2,13%	2,39%
الجبايات	23,95%	19,49%	20,73%
البنيات التحتية	11,54%	17,55%	15,87%
العدل	0,69%	0,68%	0,68%
السكن	4,89%	2,42%	3,11%
الصحة	0,56%	0,24%	0,33%
الأمن الوطني	41,82%	44,52%	43,77%
المرافق الترابية	6,39%	5,54%	5,78%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 5: فعالية المرافق العمومية حسب الفئة (إناث/ ذكور)

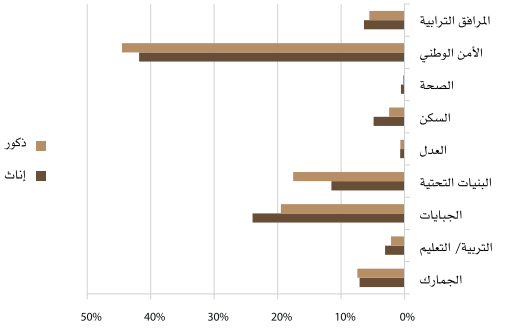

على صعيد الجهات، جاءت النتائج منسجمة على العموم مع النتائج المسجلة على المستوى الوطني. وهكذا، فقد كان الأمن الوطني في نظر المشاركين أكثر المرافق العمومية فعالية على مستوى المجموعات الأربع.

وقد سُجلت أوجه اختلاف نسبية في مجال البنيات التحتية، حيث سجلت جهة الرباط-سلا-القنيطرة أعلى نسبة بـ 17.50 ٪، بينما بلغت هذه النسبة في جهات الجنوب 9.8 ٪، وهي أدنى نسبة بين جميع المجموعات.

الجدول رقم 6: فعالية المرافق العمومية حسب الجهات

	الدار البيضاء-سطات	الرباط- سلا-القنيطرة	أقاليم الجنوب[39]	جهات أخرى
الجمارك	7,78%	6,68%	1,96%	6,47%
التربية/ التعليم	0,21%	0,44%	1,96%	1,31%
الجبايات	23,55%	21,70%	25,49%	20,35%
البنيات التحتية	15,98%	17,50%	9,80%	14,75%
العدل	0,27%	0,39%	1,96%	1,89%
السكن	3,30%	2,21%	3,92%	3,42%
الصحة	0,27%	0,17%	0,00%	0,65%
الأمن الوطني	42,83%	45,83%	45,10%	44,04%
المرافق الترابية	5,81%	5,08%	9,80%	7,12%

الشكل رقم 6: فعالية المرافق العمومية حسب الجهات

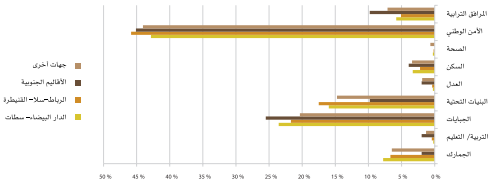

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

7. ما هو المرفق العمومي الأقل فعالية حسب رأيكم؟

جاءت الإجابات على هذا السؤال منسجمة بشكل منطقي مع إجابات السؤال السابق. ومع ذلك، فإن هذه الإجابات تتيح التمييز بشكل أفضل بين النتائج المتعلقة بالمرافق الأقل فعالية من منظور المشاركين .

وفي ضوء نتائج الاستشارة، تعتبر المرافق العمومية المتعلقة بالتعليم والصحة والعدالة، الأقل فعالية، مسجلة على التوالي 58.56 ٪ و22.53 ٪ و10.97 ٪.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ارتفاع نسبة الإناث اللائي اعتبرن مرفقَيْ التعليم والصحية أقل المرافق العمومية فعالية. أما مرفق العدالة، فقد جاء كأقل المرافق فعالية في رأي عدد أكبر من الذكور (ضعف عدد الإناث تقريباً).

39 – العيون- الساقية الحمراء، الداخلة- وادي الذهب، كلميم- واد نون.

الجدول رقم 7: المرافق العمومية الأقل فعالية حسب الفئة (إناث/ ذكور)

	الإناث	الذكور	مجموع المشاركين
التربية/ التعليم	60,64%	57,75%	58,56%
الصحة	25,49%	21,38%	22,53%
العدل	6,09%	12,85%	10,97%
المرافق الترابية	2,01%	2,14%	2,10%
الجبايات	1,44%	2,02%	1,86%
الأمن الوطني	1,26%	1,51%	1,44%
السكن	1,26%	0,92%	1,02%
البنيات التحتية	0,94%	0,85%	0,88%
الجمارك	0,88%	0,58%	0,67%

الشكل رقم 7: المرافق العمومية الأقل فعالية حسب الفئة (إناث/ ذكور)

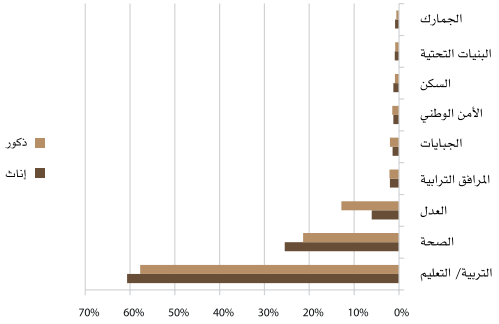

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

يلاحظ اختلاف في التقييم في مجالَيْ التعليم والصحة حسب الجهات. فبنسبة 44.44 ٪، جاء القطاع الصحي كأقل الخدمات العمومية فعالية في جهات الجنوب، بينما بلغت هذه النسبة في جهتي الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة على التوالي 18.61 ٪ و23.01 ٪.

أما مجال التربية والتعليم، فقد اعتُبر المرفق العمومي الأقل فعالية في جهة الدار البيضاء-سطات (63.04٪) وفي جهة الرباط-سلا-القنيطرة (58.74٪)، مقابل 37.04 ٪ في الأقاليم الجنوبية.

الجدول رقم 8: المرافق العمومية الأقل فعالية حسب الجهات

المرفق العمومي	الدار البيضاء- سطات	الرباط – سلا - القنيطرة	الأقاليم الجنوبية[1]	جهات أخرى
الجمارك	0,53%	0,49%	0,00%	0,82%
التربية/ التعليم	63,04%	58,74%	37,04%	42,25%
الجبايات	1,69%	1,81%	1,85%	1,75%
البنيات التحتية	0,69%	0,49%	1,85%	1,15%
العدل	11,74%	10,79%	3,70%	8,27%
السكن	0,63%	1,15%	5,56%	0,82%
الصحة	18,61%	23,01%	44,44%	19,23%
الأمن الوطني	1,11%	1,04%	1,85%	1,86%
المرافق الترابية	1,96%	2,47%	3,70%	1,37%

الشكل رقم 8: المرافق العمومية الأقل فعالية حسب الجهات

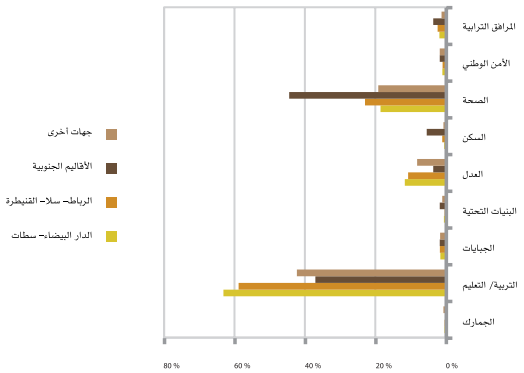

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

1 - العيون- الساقية الحمراء، الداخلة- وادي الذهب، كلميم- واد نون.

8. بخصوص الفوارق، أين تتجلى مظاهرها بطريقة أكثر حدة؟

جاء مجال التربية والتعليم بنسبة 25.98 ٪ كأكثر المجالات تجسيداً للفوارق حسب نتائج الاستشارة، يليه الدخل (23.44 ٪)، فالفوارق المجالية (15.42 ٪).

واعتُبر الولوج إلى الماء أقل المجالات التي وردت في إجابات المشاركين. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى الاستثمارات الضخمة التي تم رصدها من أجل تحسين التزود بالموارد المائية. كما كانت قضايا النوع الاجتماعي والتشغيل من بين العوامل الأقل وروداً في الإجابات (انظر الجدول أدناه).

وعلاوة على ذلك، تُظهر نتائج الاستشارة وجود أوجه اختلاف في التقييم بين الإناث والذكور، حيث جاءت الفوارق المجالية والفوارق المرتبطة بالنوع الاجتماعي بنسب أعلى في صفوف الإناث، بينما جاءت الفوارق على مستوى الدخل بنسب أعلى لدى الذكور.

وبخصوص ترتيب المجالات التي تتجسد فيها الفوارق، يُسجَّل اختلاف على مستوى المرتبة الرابعة؛ حيث تمنحها الإناث للقطاع الصحي (14.29٪)، بينما يمنحها الذكور لقطاع العدل (12.53٪).

الجدول رقم 9: المجالات التي تتجلى فيها الفوارق بطريقة أكثر حدة حسب الفئة (إناث/ ذكور)

الاختيار	الإناث	الذكور	مجموع المشاركين
التربية	25,96%	25,99%	25,98%
الدخل	19,37%	25,01%	23,44%
حضري/ قروي	17,68%	14,55%	15,42%
العدل	7,96%	12,53%	11,26%
الصحة	14,29%	11,27%	12,11%
التشغيل	6,52%	7,47%	7,21%
المساواة بين النساء والرجال	6,58%	1,71%	3,06%
الولوج إلى الماء	1,63%	1,47%	1,51%

الشكل رقم 9: المجالات التي تتجلى فيها الفوارق بطريقة أكثر حدة حسب الفئة (إناث/ ذكور)

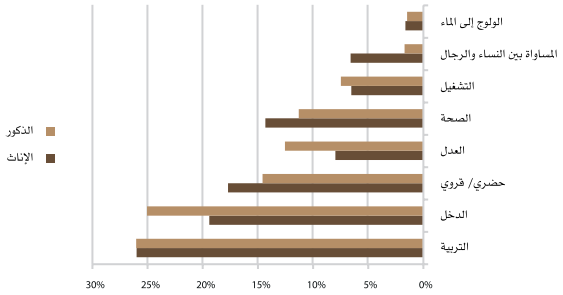

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

يختلف توزيع المجالات التي تتجلى فيها الفوارق بطريقة أكثر حدة باختلاف الجهات:

اعتبر المشاركون في الاستشارة مجال التربية أكثر المجالات التي تتجلى فيها الفوارق، على مستوى جهة الدار البيضاء–سطات، وذلك بنسبة 32.67٪، (23.03٪ بالنسبة لجهة الرباط – سلا–القنيطرة و 19.50٪ بالنسبة للجهات الأخرى)؛

اعتبر 26.89٪ من المشاركين في جهة الرباط – سلا–القنيطرة أن هذه الفوارق تتجلى بشكل أكبر على مستوى الدخل (20.62٪ بالنسبة لجهة الدار البيضاء–سطات و26.18 بالنسبة للجهات الأخرى).

الجدول رقم 10: المجالات التي تتجلى فيها الفوارق بطريقة أكثر حدة حسب الجهات

الاختيار	الدار البيضاء – سطات	الرباط- سلا- القنيطرة	جهات أخرى
الولوج إلى الماء	1,16%	1,20%	2,02%
التربية	32,67%	23,03%	19,50%
التشغيل	5,21%	6,59%	10,73%
المساواة بين النساء والرجال	2,63%	2,67%	3,17%
العدل	11,89%	9,53%	11,94%
الدخل	20,62%	26,89%	26,18%
الصحة	12,68%	11,54%	11,20%
حضري/ قروي	13,15%	18,56%	15,25%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 10: المجالات التي تتجلى فيها الفوارق بطريقة أكثر حدة حسب الجهات

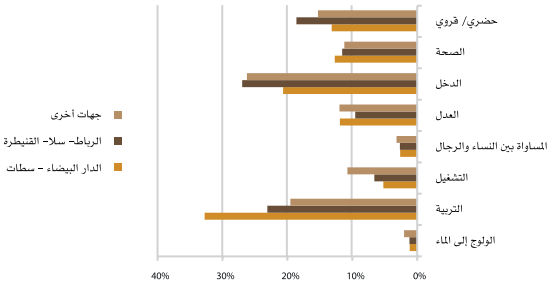

9. ما هو، في رأيكم، العامل الرئيسي في إقصاء النساء من سوق الشغل حاليا؟

اعتبر المشاركون في الاستشارة العامل الثقافي، متبوعاً بقلة فرص الشغل، العوامل الرئيسية في إقصاء النساء من سوق الشغل.

بالمقابل، لم ترد قلة الأمن، ونقص دور الحضانة، والتحرش، سوى في إجابات قليلة باعتبارها عوامل في الإقصاء.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى ارتفاع نسبة الأشخاص الذين يعتبرون أنه ليس هناك أي عامل في إقصاء النساء من سوق الشغل (16.52٪).

ولا يُظهر تحليل النتائج حسب الجنس أوجه اختلاف بين إجابات الإناث والذكور.

الجدول رقم 11: العوامل الرئيسية في إقصاء النساء من سوق الشغل حسب الفئة (إناث/ ذكور)

الاختيار	الإناث	الرجال	مجموع المشاركين
ليس هناك أي عامل في إقصاء النساء من سوق الشغل	13,29%	17,75%	16,52%
أعباء العمل المنزلي	13,35%	7,47%	9,10%
العامل الثقافي	35,49%	34,64%	34,88%
التحرش	5,83%	4,89%	5,15%
قلة فرص الشغل	22,82%	29,03%	27,31%
قلة الأمن	4,70%	4,05%	4,23%
نقص دور الحضانة	4,51%	2,17%	2,82%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 11: العوامل الرئيسية في إقصاء النساء من سوق الشغل حسب الفئة (إناث/ ذكور)

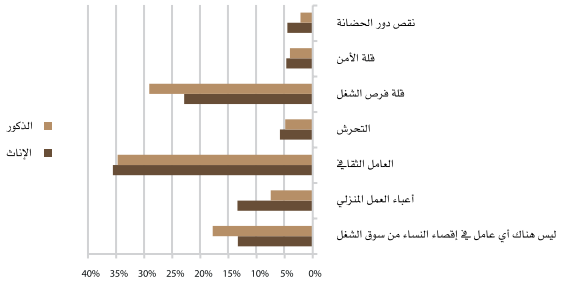

وعلى صعيد الجهات، جاءت النتائج منسجمة مع المستوى الوطني، مع تسجيل اختلاف طفيف على مستوى جهة الدار البيضاء–سطات، حيث اعتبر المشاركون أن قلة فرص الشغل ليست من العوامل الرئيسية في إقصاء النساء من سوق الشغل.

الجدول رقم 12: العوامل الرئيسية في إقصاء النساء من سوق الشغل حسب الجهات

الاختيار	الدار البيضاء - سطات	الرباط- سلا- القنيطرة	جهات أخرى
ليس هناك أي عامل في إقصاء النساء من سوق الشغل	16,25%	17,09%	16,85%
أعباء العمل المنزلي	8,94%	9,64%	9,21%
العامل الثقافي	38,03%	33,32%	33,52%
التحرش	5,05%	3,97%	5,24%
قلة فرص الشغل	22,78%	29,61%	28,35%
قلة الأمن	4,89%	3,43%	4,29%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 12: العوامل الرئيسية في إقصاء النساء من سوق الشغل حسب الجهات

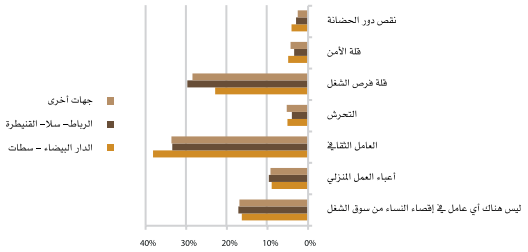

10. ما هي وجهة نظركم بخصوص وضعية المنافسة داخل الأسواق؟

يرى غالبية المشاركين (52.18٪) أن ثمة اتفاقات بين الفاعلين على حساب المواطن، بينما تعتبر أقلية من المشاركين (5.17٪) أن المنافسة موثوق بها إلى حد ما. ويمكن أن تكون هذه النتيجة مؤشرا على انعدام ثقة المستهلك في وضعية المنافسة داخل السوق.

الجدول رقم 13: وضعية المنافسة حسب الجهات

الاختيار	الدار البيضاء- سطات	الرباط- سلا- القنيطرة	جهات أخرى	مجموع الجهات
لا توجد منافسة كافية	41,14%	44,04%	42,85%	42,64%
المنافسة موثوق بها إلى حد ما	6,42%	3,27%	5,94%	5,17%
ثمة اتفاقات بين الفاعلين الاقتصاديين على حساب المواطن	52,45%	52,69%	51,21%	52,18%

الشكل رقم 13: وضعية المنافسة حسب الجهات

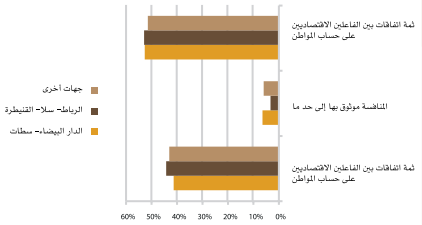

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

11. يخضع الولوج إلى بعض القطاعات لتراخيص تمنحها الإدارة؛ ما رأيكم في هذه الممارسة؟

يرى غالبية المشاركين (61.18٪) أنه ليس هناك ما يبرر خضوع الولوج إلى بعض القطاعات لتراخيص تمنحها الإدارة.

الجدول رقم 14: إخضاع الولوج إلى بعض القطاعات إلى الترخيص/ حسب الفئة (إناث/ ذكور)

المستوى	الإناث	الذكور	مجموع المشاركين
1 (لا مبرر له على الإطلاق)	23,71%	31,18%	29,10%
2	30,43%	32,72%	32,08%
3	29,23%	20,08%	22,62%
4	12,11%	10,74%	11,12%
5 (أمر مبرر تماما)	4,52%	5,28%	5,07%

الشكل رقم 14: إخضاع الولوج إلى بعض القطاعات إلى الترخيص/ حسب الفئة (إناث/ ذكور)

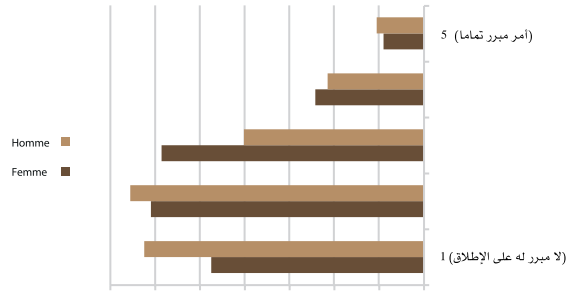

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

كانت هذه النتيجة أكثر وضوحاً لدى الذكور (63.9٪) مقارنة بالإناث (54.14٪). فهناك نسبة تناهز 30٪ لهم نظرة محايدة على المنافسة، في صفوف الإناث، مقابل ما يقرب من 20 ٪ لدى الذكور.

وعلى مستوى الجهات، لم تُسجل اختلافات كبيرة بين المجموعات الثلاث بالنسبة لهذه الممارسة، التي اعتُبرت غير مبررة إلى حد كبير.

الجدول رقم 15: إخضاع الولوج إلى بعض القطاعات إلى الترخيص/ حسب الجهات

المستوى	الدار البيضاء- سطات	الرباط- سلا- القنيطرة	جهات أخرى
1 (لا مبرر له على الإطلاق)	29,62%	28,42%	30,23%
2	32,40%	32,28%	31,44%
3	21,41%	24,66%	21,12%
4	10,99%	9,85%	11,81%
5 (أمر مبرر تماما)	5,42%	4,68%	5,26%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 15: إخضاع الولوج إلى بعض القطاعات إلى الترخيص/ حسب الجهات

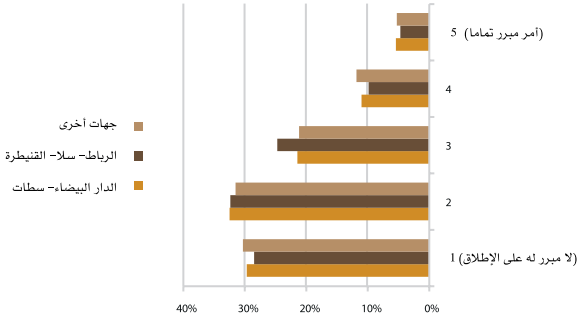

12. هل تعتقدون أن منح امتيازات ضريبية لفائدة المقاولات التي تشجع تشغيل النساء يعد إجراءً فعالاً؟

تشير نتائج الاستشارة إلى أن منح امتيازات ضريبية للمقاولات التي تشجع تشغيل النساء يعتبر إجراءً غير فعال في نظر 41.03٪ من المشاركين، بينما يرى 30.97٪ منهم أنه إجراء فعال.

ومع ذلك، فإن نسبة الإناث اللائي ينظرن إلى هذه الامتيازات الضريبية بشكل إيجابي (42.79 في المائة) هي أكبر مقارنة بالذكور (26.43 في المائة).

الجدول رقم 16: فعالية الامتيازات الضريبية الممنوحة مقابل تشغيل النساء حسب الفئة (إناث/ ذكور)

المستوى	الإناث	الذكور	مجموع المشاركين
1 (إجراء غير فعال)	12,61%	22,76%	19,94%
2	16,31%	22,92%	21,09%
3	28,29%	27,90%	28,01%
4	29,05%	19,31%	22,01%
5 (إجراء جد فعال)	13,74%	7,12%	8,96%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 16: فعالية الامتيازات الضريبية الممنوحة مقابل تشغيل النساء حسب الفئة (إناث/ ذكور)

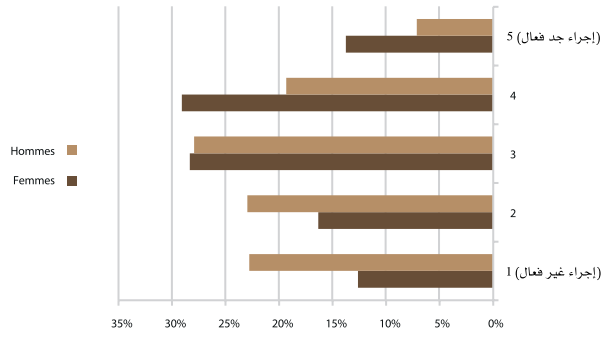

الجدول رقم 17: فعالية الامتيازات الضريبية الممنوحة مقابل تشغيل النساء حسب الجهات

المستوى	الدار البيضاء- سطات	الرباط- سلا- القنيطرة	جهات أخرى
1 (إجراء غير فعال)	18,70%	19,29%	24,39%
2	21,18%	22,18%	22,03%
3	28,24%	29,59%	26,62%
4	22,92%	20,60%	18,72%
5 (إجراء جد فعال)	8,96%	8,34%	8,24%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 17: فعالية الامتيازات الضريبية الممنوحة مقابل تشغيل النساء حسب الجهات

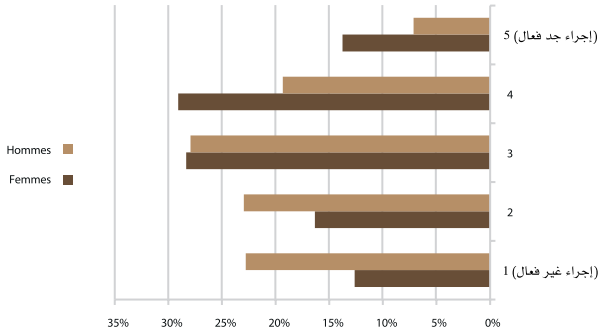

13. هل تعتقدون أن الإثراء عن طريق المضاربة في الأراضي هو إجراء فعال؟

اعتبر المشاركون المضاربة في الأراضي ممارسة غير مشروعة بنسبة بلغت 68.01٪.

الجدول رقم 18: المضاربة في الأراضي حسب الفئة (إناث/ ذكور)

المستوى	الإناث	الذكور	مجموع المشاركين
1 (ممارسة غير مشروعة البتة)	38,96%	47,06%	44,81%
2	24,22%	22,80%	23,20%
3	23,40%	18,17%	19,62%
4	8,78%	7,92%	8,16%
5 (ممارسة مشروعة تماما)	4,64%	4,05%	4,22%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 18: المضاربة في الأراضي حسب الفئة (إناث/ ذكور)

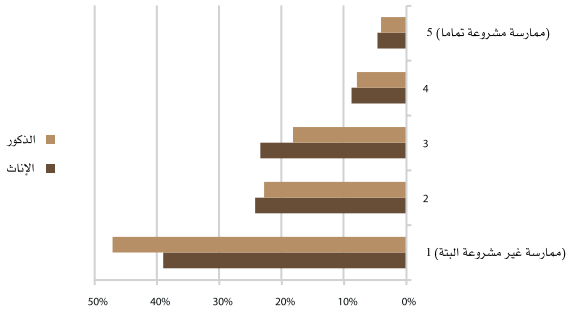

لا يظهر التحليل حسب الجنس والجهة اختلافات كبيرة مقارنة مع مجموع العينة.

الجدول رقم 19: المضاربة في الأراضي حسب الجهات

المستوى	الدار البيضاء- سطات	الرباط- سلا- القنيطرة	جهات أخرى
1 (ممارسة غير مشروعة البتة)	42,47%	46,54%	46,96%
2	22,50%	24,36%	22,23%
3	21,71%	17,49%	19,32%
4	8,59%	7,41%	8,11%
5 (ممارسة مشروعة تماما)	4,74%	4,20%	3,38%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الجدول رقم 19: المضاربة في الأراضي حسب الجهات

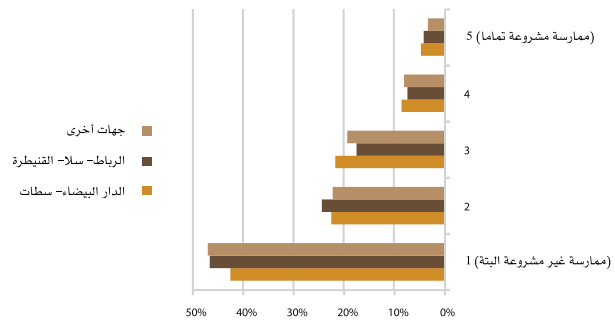

14. هل ترون أن الارتقاء في السلّم الاجتماعي في المغرب هو أمر يسيرٌ حاليا؟

اعتبرت غالبية المشاركين في الاستشارة أن الارتقاء في السلم الاجتماعي في المغرب أمر صعب (76.28٪). ولا يظهر تحليل النتائج اختلافاً حسب الجنس أو الجهات.

الجدول رقم 20: الارتقاء في السّلم الاجتماعي حسب الفئة (إناث/ ذكور)

المستوى	الإناث	الذكور	مجموع المشاركين
1 (أمر صعب للغاية)	34,19%	36,37%	35,76%
2	41,41%	40,18%	40,52%
3	17,50%	16,46%	16,75%
4	5,27%	5,07%	5,12%
5 (أمر سهل للغاية)	1,63%	1,93%	1,85%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 20: الارتقاء في السلم الاجتماعي حسب الفئة (إناث/ ذكور)

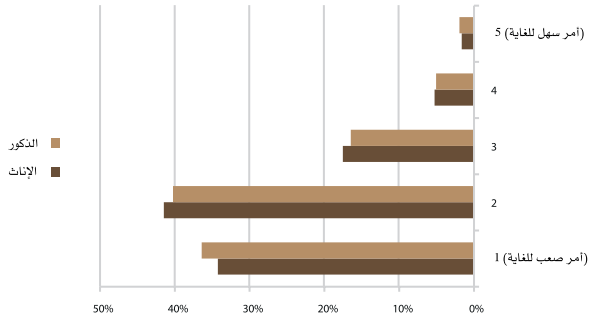

الجدول رقم 21: الارتقاء في السّلم الاجتماعي حسب الجهات

المستوى	الدار البيضاء- سطات	الرباط- سلا- القنيطرة	جهات أخرى
1 (أمر صعب للغاية)	35,62%	36,57%	36,28%
2	40,20%	42,29%	38,11%
3	16,97%	15,15%	18,38%
4	5,27%	4,63%	5,07%
5 (أمر سهل للغاية)	1,95%	1,36%	2,16%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 21: الارتقاء في السّلم الاجتماعي حسب الجهات

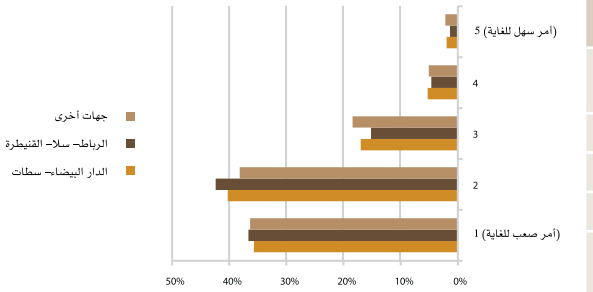

15. هل تعتقدون أن العمل المقاولاتي في المغرب هو أمر سهل حاليا؟

اعتبر المشاركون في الاستشارة ممارسة العمل المقاولاتي في المغرب أمراً صعباً للغاية (60.65٪). وقد كانت نسبة الذين عبروا عن هذا الرأي أكبر لدى الذكور (61.87٪) مقارنة بالإناث (57.46٪).

الجدول رقم 22: العمل المقاولاتي في المغرب حسب الفئة (إناث/ ذكور)

المستوى	الإناث	الذكور	مجموع المشاركين
1 (أمر صعب للغاية)	16,31%	19,45%	18,58%
2	41,15%	42,42%	42,07%
3	29,36%	25,72%	26,73%
4	10,73%	9,77%	10,04%
5 (أمر متاح تماما)	2,45%	2,63%	2,58%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 22: العمل المقاولاتي في المغرب حسب الفئة (إناث/ ذكور)

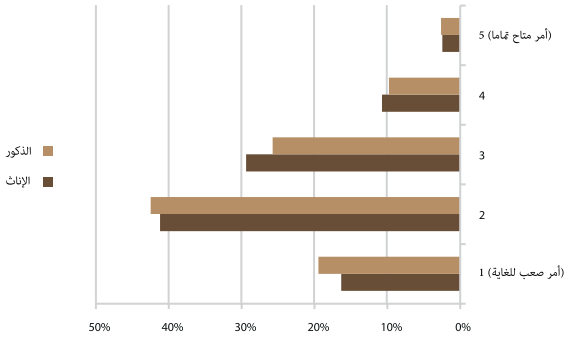

وتُظهر النتائج هذا التوجه أيضاً على مستوى الجهات، حيث سجلت نسبة 61.33٪ في جهة الدار البيضاء-سطات، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة (63.05٪) ثم الجهات الأخرى (58.58٪).

الجدول رقم 23: العمل المقاولاتي في المغرب حسب الجهات

المستوى	الدار البيضاء-سطات	الرباط- سلا- القنيطرة	جهات أخرى
1 (أمر صعب للغاية)	17,49%	18,64%	20,61%
2	43,84%	44,41%	37,97%
3	25,34%	26,21%	28,31%
4	10,43%	8,88%	10,00%
5 (أمر متاح تماما)	2,90%	1,85%	3,11%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 23: العمل المقاولاتي في المغرب حسب الجهات

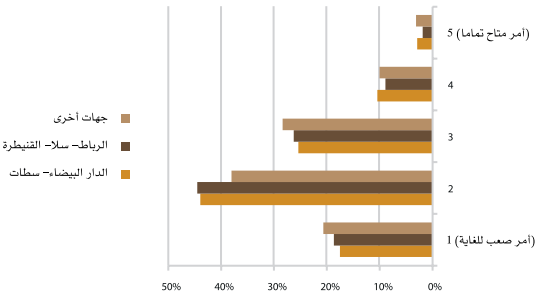

16. هل سيعود التطور التكنولوجي بالنفع على المغرب مستقبلاً؟

وفقًا لنتائج الاستشارة، يرى المشاركون أن التطور التكنولوجي سيعود بالنفع على المغرب (53.12٪).

على الرغم من أن النتائج تظهر التوجه ذاته لدى الجنسين، فإن نسبة الإناث اللائي يعتبرن أن التطور التكنولوجي سيعود بالنفع على المغرب هي أكبر نسبيا (54.65٪) مقارنة بالذكور (52.53٪).

الجدول رقم 24: التطور التكنولوجي في المغرب حسب الفئة (إناث/ ذكور)

المستوى	الإناث	الذكور	مجموع المشاركين
1 (سلبي جداً)	4,58%	7,14%	6,43%
2	10,98%	14,67%	13,65%
3	29,80%	25,65%	26,80%
4	37,52%	32,31%	33,76%
5 (إيجابي جداً)	17,13%	20,22%	19,36%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 24: التطور التكنولوجي في المغرب حسب الفئة (إناث/ ذكور)

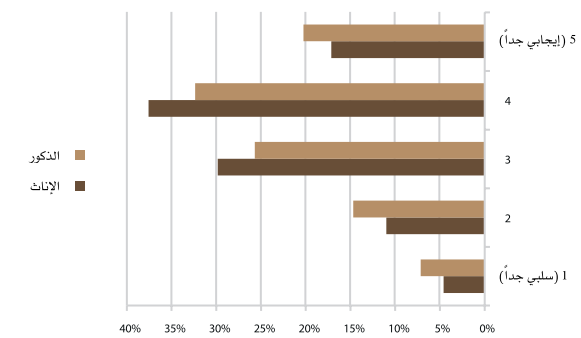

الجدول رقم 25: التطور التكنولوجي في المغرب حسب الجهات

المستوى	الدار البيضاء- سطات	الرباط- سلا- القنيطرة	جهات أخرى
1 (سلبي جداً)	7,22%	5,34%	6,48%
2	13,59%	14,55%	13,60%
3	28,45%	26,54%	26,62%
4	32,30%	34,22%	33,71%
5 (إيجابي جداً)	18,44%	19,35%	19,60%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 25: التطور التكنولوجي في المغرب حسب الجهات

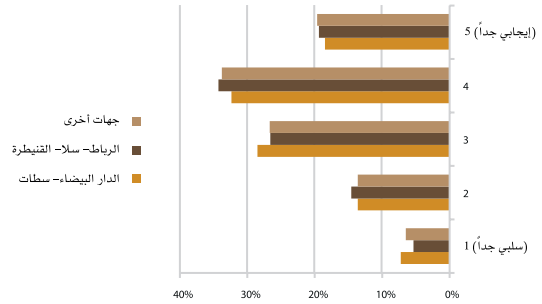

17. هل تعتقدون أن إصلاح المدرسة العمومية يمكن أن يحفز الطبقة الوسطى على العودة إلى التعليم العمومي ؟

عبرت الأغلبية الساحقة عن تفاؤلها بأن إصلاح المدرسة العمومية قد يحفز الطبقة الوسطى على العودة إلى التعليم العمومي.

الجدول رقم 26: إصلاح المدرسة العمومية حسب الفئة (إناث/ذكور)

الاختيار	الإناث	الذكور	مجموع المشاركين
نعم	79,56%	82,46%	81,66%
لا	20,44%	17,54%	18,34%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 26: إصلاح المدرسة العمومية حسب الفئة (إناث/ذكور)

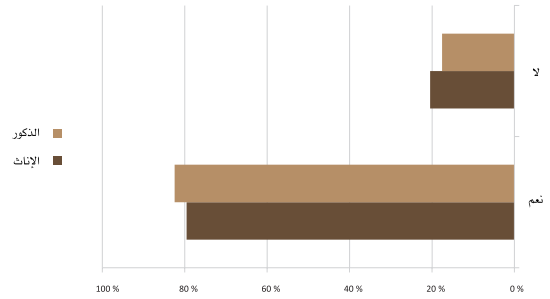

الجدول رقم 27: إصلاح المدرسة العمومية حسب الجهات

الاختيار	الدار البيضاء- سطات	الرباط- سلا- القنيطرة	جهات أخرى
نعم	81,01%	82,09%	82,73%
لا	18,99%	17,91%	17,27%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 27: إصلاح المدرسة العمومية حسب الجهات

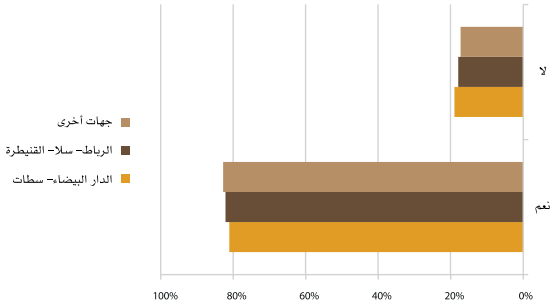

18. هل تعتقدون أن إصلاح منظومة الصحة العمومية سيجعلها في نفس مستوى القطاع الخاص في يوم من الأيام؟

تظهر النتائج أن التفاؤل الذي أعرب عنه المشاركون بشأن السؤال السابق هو السائد أيضاً بخصوص قطاع الصحة العمومية.

الجدول رقم 28: إصلاح قطاع الصحة العمومية حسب الفئة (إناث/ذكور)

الاختيار	الإناث	الذكور	مجموع المشاركين
نعم	54,92%	58,15%	57,26%
لا	45,08%	41,85%	42,74%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 28: إصلاح قطاع الصحة العمومية حسب الفئة (إناث/ذكور)

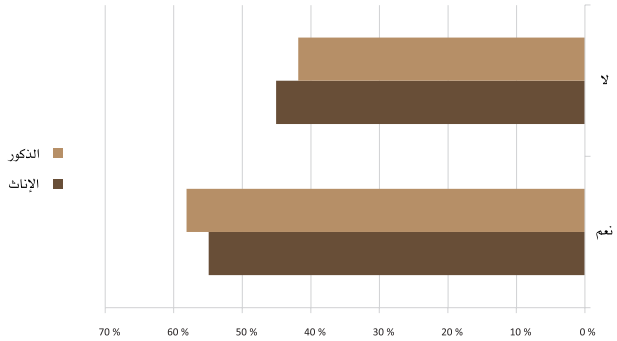

الجدول رقم 29: إصلاح قطاع الصحة حسب الجهات

الاختيار	الدار البيضاء- سطات	الرباط- سلا- القنيطرة	جهات أخرى
نعم	57,97%	57,32%	57,29%
لا	42,03%	42,68%	42,71%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 29: إصلاح قطاع الصحة حسب الجهات

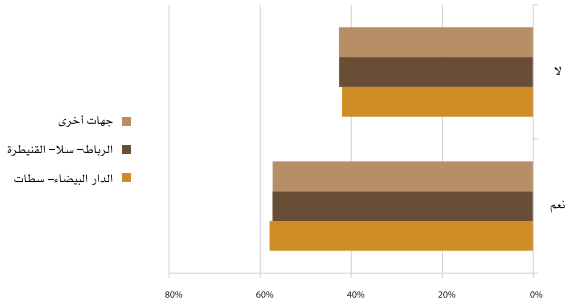

19. ما هو في نظركم الهدف الأساسي للنموذج التنموي الجديد؟

وفقاً لنتائج الاستشارة، فإن رفاهية المواطنين هي الهدف الأساسي الذي ينبغي أن ينشده النموذج التنموي الجديد (42.41٪)، يليه تكافؤ الفرص (26.84٪)، ثم الرخاء الاقتصادي (15.72٪).

وقد كانت النتائج متطابقة على العموم لدى الإناث والذكور.

الجدول رقم 30: الهدف الأساسي للنموذج التنموي الجديد حسب الفئة (إناث/ذكور)

الاختيار	الإناث	الذكور	مجموع المشاركين
رفاهية المواطنين	42,38%	42,42%	42,41%
تكافؤ الفرص	28,34%	26,26%	26,84%
الرخاء الاقتصادي	12,16%	17,08%	15,72%
التضامن الاجتماعي	11,97%	11,13%	11,36%
المحافظة على البيئة	2,45%	2,00%	2,12%
المناصفة بين النساء والرجال	2,70%	1,11%	1,55%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 30: الهدف الأساسي للنموذج التنموي الجديد حسب الفئة (إناث/ذكور)

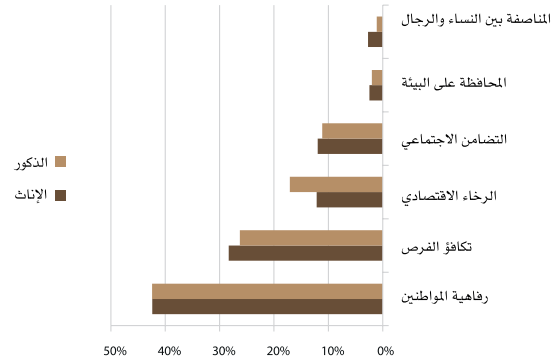

جاءت «رفاهية المواطنين» في مقدمة اختيارات المشاركين في جميع الجهات، غير أنه سُجِّل بعض التباين على مستوى بعض الاختيارات كما هو الشأن بالنسبة لهدف «الرخاء الاقتصادي»، حيث سجلت جهة الدار البيضاء–سطات نسبة أعلى مقارنة بالمجموعتين الأخريين.

الجدول رقم 31: الهدف الأساسي للنموذج التنموي الجديد حسب الجهات

الاختيار	الدار البيضاء- سطات	الرباط- سلا- القنيطرة	جهات أخرى
الإنصاف بين النساء والرجال	1,63%	1,69%	1,08%
المحافظة على البيئة	1,47%	1,74%	2,97%
الرخاء الاقتصادي	18,99%	14,04%	14,04%
التضامن الاجتماعي	11,05%	10,56%	11,34%
رفاهية المواطنين	40,14%	45,94%	43,52%
تكافؤ الفرص	26,72%	26,02%	27,06%

المصدر: الاستشارة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأنترنت

الشكل رقم 31: الهدف الأساسي للنموذج التنموي الجديد حسب الجهات

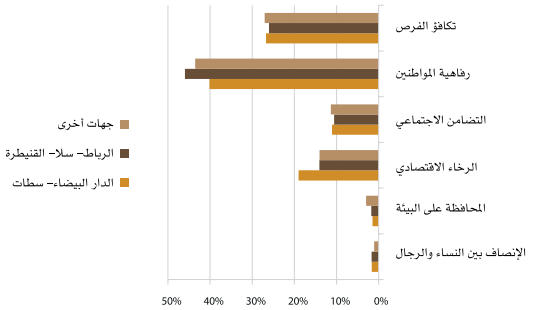

الملحق رقم 5:

مراجع بيبليوغرافية

مراجع بيبليوغرافية

آراء وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

- «الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و2013 الرّأسمال غيْر المادي: عامل لخلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف»، دجنبر 2016.
- «النموذج التنموي الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية»، أكتوبر، 2013.
- «من أجل ميثاق اجتماعي جديد «، الإحالة الذاتية رقم 1/2011، نونبر 2011.
- « تشغيل الشباب «، الإحالة الذاتية رقم 2/2011، دجنبر 2011.
- « إدماج الشباب عن طريق الثقافة «، الإحالة الذاتية رقم 3/2012، مارس 2012.
- « الاقتصاد الأخضر: فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل «، الإحالة الذاتية رقم 4/2012، مارس 2012.
- «احترام حقوق وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة «، الإحالة الذاتية رقم 5/2012، يوليوز 2012.
- «الصفقات العمومية، رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، الإحالة الذاتية رقم 7/2012، شتنبر 2012.
- «النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية / تحقيق المساواة بين النساء والرجال مسؤولية الجميع: تصورات وتوصيات معيارية ومؤسساتية»، الإحالة الذاتية رقم 8/2012، نونبر 2012.
- «مشروع القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة»، الإحالة رقم 1/2012، نونبر، 2012.
- «حكامة المرافق العمومية»، الإحالة الذاتية رقم 1/2013، 2013.
- «المعطيات المفتوحة: تحرير المعطيات العمومية في خدمة النمو والمعرفة»، الإحالة الذاتية رقم 14/2013، 2013.
- «الخدمات الصحية الأساسية: نحو ولوج منصف ومعمم»، الإحالة رقم 4/2013، 2013.
- «مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد»، الإحالة رقم 6/2013، 2013.

- «أماكن العيش والفعل الثقافي»، الإحالة الذاتية رقم 10/2013،2013.

- «تدبير وتنمية الكفاءات البشرية: رافعة أساس لنجاح الجهوية المتقدمة»، الإحالة الذاتية رقم 11/2013، 2013.

- «التكوين مدى الحياة، طموح مغربيّ»، الإحالة الذاتية رقم 12/2013، 2013.

- «مشروع القانون 131-13 المتعلّق بمزاولة مهنة الطّب»، الإحالة رقم 14/2014، 2014.

- «مشروع القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بيّن القطاعيّن العام والخاصّ، الإحالة رقم 9/2014،2014.

- «الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب، رافعة أساسية للتنمية المستدامة»، الإحالة الذاتية رقم 15/ 2014 ، 2014.

- «تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر، مرتكزات استراتيجية من أجل تنمية متواصلة ومستدامة»، الإحالة الذاتية رقم 16/2014، 2014.

- «المدرسة، التكنولوجيات الجديدة والرهانات الثقافية»، الإحالة الذاتية رقم 17/2014، 2014.

- «رأي المجلس حول مشروعي قانونين بشأن نظام المعاشات المَدنية»، الإحالة رقم 10/2014،2014.

- «النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية: حقائق وتوصيات»، الإحالة الذاتية رقم 18/2014، 2014.

- «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مُدمِج»، الإحالة الذاتية رقم 19/2015، 2015.

- «مشروع القانون-الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها»، الإحالة رقم 15/2015، 2015.

- «اقتصاد الثقافة، رافعة للتنمية»، الإحالة الذاتية رقم 25/2016، 2016.

- «مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز»، الإحالة رقم 20/2016، 2016.

- «متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية»، الإحالة الذاتية رقم 22/2016، 2016.

- «تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق»، الإحالة الذاتية رقم 29/2017،2017.

- «تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَّرِدةٍ ومُدمِجةٍ ومستدامةٍ»، الإحالة الذاتية رقم 30/2017، 2017.

- «إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة»، الإحالة الذاتية رقم 32/2017،2017.

- «التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية»، الإحالة رقم 21/2018،2018.

- «مبادرة وطنية جديدة مُندَمِجة لفائدة الشباب المغربي»، الإحالة رقم 23/2018،2018.

- «الحماية الاجتماعية في المغرب: رصد واقع الحال وتقديم توصيات من أجل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية»، الإحالة الذاتية رقم 34/2018،2018.

- «الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب»، الإحالة الذاتية رقم 38/2018،2018.

- «المقاربة النيابية للنموذج التنموي الجديد للمملكة المغربية»، الإحالة رقم 39/2019،2019.

- «من أجل نظام جبائي يشكل دعامة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد»، الإحالة الذاتية رقم 39/2019،2019.

- التقارير السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، برسم 2015 و2016 و2017.

تقارير ودراسات وطنية ودولية

- Banque Africaine de Développement, « contribution au débat sur la rénovation du modèle de développement du Royaume » avril 2019

- Yasser Tamsamani α, Joseph Brunet-Jailly, Abdellatif Komat, Fouzi Mourji « Pour un modèle alternatif de développement du Maroc», Université Hassan II de Casablanca, 2019

- Banque Mondiale « le Maroc à l'horizon 2040 : Investir dans le capital immatériel pour accélérer l'émergence économique », 2018

- Observatoire National du Développement Humain & Banque Mondiale « Évaluation des prestations de service des soins de santé primaires », 2018

- OCDE « Examen multidimensionnel du Maroc », 2018

- World Economic Forum, «Readiness for the future of production 2018», 2018

- Rapport Annuel de la Cour des Comptes, 2017

- Ministère de l'Economie et des Finances, Direction des Etudes et des Prévisions Financières, « Economie créative, Panorama et Potentiel », Avril 2016
- Rapport Conseil Supérieur de l'Education et de Formation et de la Recherche Scientifique « La mise en œuvre de la charte nationale d'éducation et de formation 2000-2013 », 2015
- Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique « Vision stratégique pour la réforme de l'Ecole marocaine (2015-2030) », Mai 2015
- Conseil National des Droits de l'Homme, « Pour un droit égal et équitable à l'éducation et à la formation », Série contribution au débat public, 2015
- Haut-Commissariat au Plan, « Etudes sur quelques aspects du capital humain au Maroc », Décembre 2015
- OCP Policy Center, « Maroc - Stratégie de croissance à l'Horizon 2025 », 2015
- Institut Royal des Etudes Stratégiques, Atlas graphique : Programme d'études « Lien social au Maroc : quel rôle pour l'Etat et l'ensemble des acteurs sociaux ? », mars 2012
- Commission consultative de la régionalisation, « la régionalisation avancée », Mars 2011
- Institut Royal des Etudes Stratégiques, « L'ordre sociopolitique et la confiance dans les institutions du Maroc. Programme d'études - Lien social au Maroc : quel rôle pour l'Etat et l'ensemble des acteurs sociaux ? », janvier 2010
- Ministère de l'Économie et des Finances, « La décennie des réformes et du progrès : pour un Maroc moderne et solidaire 1999-2009 », 2009
- Haut-Commissariat au Plan, « Prospective Maroc 2030 », 2007
- « 50 ans de développement humain & perspectives 2025 », Janvier 2005

بحوث وطنية وإحصائيات

- Enquête Nationale sur l'Emploi, HCP, 2018.
- Haut-Commissariat au Plan, « Rapport national sur la réalisation par le Maroc des Objectifs du millénaire pour le développement », Décembre 2015.
- Haut-Commissariat au Plan, « Présentation des résultats du Recensement Général de la Population et de l'Habitat de 2014 », Octobre 2015.

- OMS, Statistiques Sanitaires Mondiales, 2012.
- Haut-Commissariat au Plan, « Enquête nationale sur le bien-être : Principaux résultats », octobre 2012.
- Haut-Commissariat au Plan, « Enquête Nationale Démographique », 2009-2010.

كتب

- Riadh Ben Jelili « Les réformes économiques en Tunisie : Une urgence en quête de leadership », Sud Edition, 2016.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

1، 10 تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت،
مجموعة 5، حي الرياض، 10100 الرباط – المغرب
الهاتف: 05 38 01 03 00 • الفاكس: 05 38 01 03 50
contact@ces.ma
www.cese.ma